جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6
التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2020)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الثاني

الحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية (2020)

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	مقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي	5
2	الطبيعة السياسية التركية	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. مراد أصلان	6
3	التقرير الاستراتيجي الإيراني لعام 2020م	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. محمد أبو سعدة	22
4	الحالة الإسرائيلية نهاية 2020	مركز رؤية للتنمية السياسية أ. صلاح الدين العواودة	34
5	تقرير حالة الولايات المتحدة مطلع القرن الثاني والعشرين	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. عبد الرحمن السراج	54
6	روسيا بين حقائق الحراك الإقليمي وأوهام النزوع القيصري	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز موسى	79
7	الصين 2020 استفاقة التنين واحتراق العنقاء	مجموعة التفكير الاستراتيجي أ. فايز موسى	91
8	أوروبا.. في عام 2020	مجموعة التفكير الاستراتيجي د. أنس التكريتي	107

مُقدّمة

شهد عام 2020 سيلاً من المتغيرات الجيوسياسية؛ بسبب جائحة «كورونا»، وتراجع الاقتصاد العالمي، وكانت نتائجه السياسية مزيداً من التعقيد في المنطقة العربية؛ إذ استمرت حالة الوهن والضعف والاحتراب والإنهاك للأطراف المختلفة والإقليمية في المنطقة العربية، ومزيداً من التفكك وعدم اليقين في توفير مظلة جيوستراتيجية للمنطقة؛ مما تركها براحاً خصباً ونهباً للصراع الدولي والإقليمي، وشتاتاً منهوباً بين القوى الإقليمية الأكثر فاعلية في الحراك الجيوسياسي؛ لذا فإن موجة التطبيع الإقليمي مع الكيان الصهيوني تزداد وتيرتها في ظل تراجع الأمن الإستراتيجي للمنطقة العربية، كما تتزايد حالة الانتهاكات لحقوق الإنسان، وستستمر الدولة القُطرية ضعيفة أمام مواجهة الفساد.

وفي الأشهر الأخيرة من عام 2020، ازدادت وتيرة دبلوماسية الوساطة في الإقليم لمعالجة بعض الملفات الملتهبة في المنطقة، كما حدث في ليبيا واليمن وسورية من محاولات للاتجاه نحو الحل السياسي، بما فيها مشكلة «سد النهضة» بين مصر والسودان وإثيوبيا.

ولذا، فإن التحليل الإقليمي في مجريات المسار السياسي يتذبذب ما بين الحياد الدولي والإقليمي لبعض القوى الدولية كالاتحاد الأوربي، أو الثبات الإستراتيجي في الموقف من الحقوق الفلسطينية، أو الركود السياسي، أو التحرك نحو الحل السياسي كما نراه في سعي الولايات المتحدة وروسيا وقوى أخرى.

في هذا التقرير إشارات للتوقعات المستقبلية للمشهد السياسي في المنطقة العربية والسائرة نحو إنهاك جميع الأطراف المحلية، والقبول بالوساطات والحلول الوسط، ومزيد من التنازلات في القضايا القومية والجيوستراتيجية، مع تراجع للتنظيمات المتشددة.

ويبقى المشهد الاقتصادي مشهداً مؤلماً راسماً أبعاده في تمدد ظاهرة الفقر والديون الخارجية وتراجع معدل التنمية بسبب تأثير جائحة «كورونا» بشكل عام على الإنتاج، وانخفاض أسعار النفط وكلفة الاحتراب والتسليح.

لذا، فإن التقرير الجيوستراتيجي والإستراتيجي للمنطقة العربية والإقليم بأجزائه الثلاثة، الذي تصدره جمعية مجموعة التفكير الإستراتيجي، يستكمل إصداره السادس على التوالي؛ ليكون مصدراً وإهداءً للمهتمين والمفكرين والساسة، ولنشر الوعي الإستراتيجي في المنطقة العربية.

أ. محمد سالم الراشد

رئيس مجموعة التفكير الإستراتيجي

الطبيعة السياسية التركية

د. مراد أصلان

باحث في الدراسات الأمنية - مركز سيتا

مجموعة التفكير الإستراتيجي

توصيف الحالة والمتغيرات 2020:

كان عام 2020 عامًا شديد التوتر بالنسبة للمجتمع الدولي إذا تم أخذ الأمراض الوبائية والنزاعات في الاعتبار. لقد أصبح المرض الوبائي حافزًا للروتين الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي أو إلى حد ما ثقافيًا في كل من تعزيز أو تدمير نسيج العنكبوت للعلاقات على الصعيدين المحلي والدولي. يبدو أن العواقب طويلة المدى، إلى جانب الأبعاد الملموسة وغير الملموسة، ستلزم دائماً الجهات الحكومية والوحدات عبر الوطنية بنتائجها. وفي الوقت نفسه، كان الوباء أملاً في القضاء على لعبة «المحصل الصفري» الشهيرة للسياسة الدولية، حيث يبدو أن الجمع بين الوحدات على جميع المستويات هو الحل الحكيم لضمان التعايش المتشابك بينها. ولكن كانت حقيقة أن الصراع اتبع طريقته الخاصة مع تدخل محدود للوباء. من ناحية أخرى، فإن التذكير بصحة التقاليد الواقعية الكلاسيكية الجديدة والأوبئة والصراعات دفعت الجمهور إلى تقييم كفاءة الجهات الحكومية ذات الصلة بالأداء في الاستجابة للخدمات العامة المطلوبة. بعبارة أخرى، أصبح عام 2020 معيارًا لنجاح الجهات الحكومية، أو الأنظمة، ومدى أهليتها وأحقية استمراريتها.

تركيا ليست استثنائية من التطورات الهيكلية الشاملة التي شهدتها في عام 2020. وفي الوقت نفسه، فإن وضع تركيا أكثر تعقيدًا من أي دولة فاعلة أخرى، لأن المناطق المجاورة في جميع الاتجاهات، هي النقاط الساخنة للسياسة الدولية مع طبيعتها المعقدة من اندلاع محتمل طويل الأمد من التصعيد المتفاوت. على سبيل المثال، تكافح البلقان من أجل السلام والازدهار والاستقرار لعقود بينما لا تزال تستضيف قضايا محتملة موضع تساؤل مثل القومية أو التطرف أو الجريمة المنظمة بخلاف الادعاءات المرتبطة بالسيادة. شهدت القوقاز حربًا أخرى التي تذكر باحتمال حدوث العديد من النزاعات الأخرى داخل أو بين الدول في المستقبل مثل الصراع الأذربيجاني الأرمني في ناغورنو كاراباخ، كما أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال مصدر قلق للمجتمع الدولي، وتذكرنا بالمشكلات الإقليمية المتوطنة مع استمرار ما يعرف بـ «الربيع العربي»، أو الشتاء، في المدى المقبل. أدى شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر الجزر (بحر إيجة)، إلى جانب النزاعات التركية اليونانية ذات الصلة التي أخذت شكل تصعيد التوتر من خلال الوسائل العسكرية في العام السابق. جوار تركيا، الذي قد يتسم بسمات إقليمية مختلفة، يبحث ويراجع بشكل مستمر السياسة التركية حيث أن لتركيا موطئ قدم في جميع هذه المناطق بسبب القرب أو القرابة أو التقارب الثقافي.

تركيا، بفضل المصير الجغرافي الإستراتيجي المذكور أعلاه، تخضع لراجعة ومراقبة دقيقة من قبل اللاعبين الدوليين الذين يربطون السياسات الإقليمية والعالمية. وبهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أربعة أعوام من قيادة ترمب، تتأرجح في السياسة العالمية مع تناقضها الداخلي، وألقت الحجارة في ظلام الغموض الذي تدعي إدارة بايدن الجديدة عودة الولايات المتحدة إلى السياسة العالمية من خلال الدبلوماسية. بدت روسيا متحمسة لاتخاذ خطوة في «البحار الساخنة» من خلال تدخلاتها

في كل من سورية وليبيا، وذلك عن طريق التطبيق الذكي للقوة؛ حيث تسعى روسيا للعودة إلى عصر تفوقها. تركز أوروبا بشكل أكبر في الحصول على رؤية الاتحاد الأوروبي في الطريق إلى أن تكون قوة عظمى، أو أنها تعتمد على الضمانات الأمنية للولايات المتحدة للحفاظ على الازدهار. وفيما يتعلق بالصين، فلقد تسللت إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا والولايات المتحدة، حيث تم تحقيق هدفها في أن تكون قوة صناعية، بينما يبدو أن هدف 2049 المتمثل في أن تكون قوة عظمى أصبح أكثر واقعية. يحتاج هؤلاء الفاعلون الأربعة إما إلى التعاون مع تركيا أو تحديها اعتمادًا على رغبة الجانب التركي في الانخراط في السياسة الإقليمية.

في ضوء هذه التطورات الهيكلية، تنظر تركيا إلى السياسات العالمية والإقليمية المتشابكة بطريقة مختلفة، حيث إنها تأخذ الأدبيات العامة للعلاقات الدولية ثنائية القطبية في أوقات الحرب الباردة والنظام أحادي القطبية حقبة ما بعد الحرب الباردة على أنها طبيعة الهيكل، لكن الدبلوماسية والسياسة العالميتين تغيرتا بسبب الجدل حول التعددية القطبية في الوقت الحاضر. لم يعد العالم أحاديًا أو ثنائي القطب ولكنه «متعدد»، وبهذا المعنى، فإن سعي الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي أو الصين أو روسيا أو الدول الآسيوية تميل إلى تحديد المسار العام للسياسة الدولية. ومن ثم، يتعين على تركيا مراقبة هذا «الهيكل غير المنظم» مع الاهتمام بالديناميكيات الداخلية والإقليمية. على سبيل المثال؛ أصبحت الخلافات التركية اليونانية الآن أزمة ليس فقط بين هذين البلدين، ولكن أيضًا للولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا والصين بشكل مثير للاهتمام وذلك بسبب مبادرة «حزام واحد طريق واحد»، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مشاعر التحالف التقليدي / الشراكة الإستراتيجية لدى الجهات الحكومية تفتقر إلى فهم وشرح التطورات في شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجة.

بشكل عام، يعتبر عام 2020 بحد ذاته حقبة متناقضة من حيث التعاون والمنافسة، وأمن الإنسان والدولة، والتحديات الداخلية والخارجية، أو تحديد أولويات الاشتباكات، حيث يشهد العديد من التصعيد في تلك الأحداث. وتحت ظل الهيكل العام، أجبر الموقع الجغرافي لتركيا في إدارة الشؤون الداخلية والخارجية في كل من الشأن الداخلي وفي الجوار القريب أن يكون تحت مراقبة الجهات العالمية الفاعلة. في هذا السياق، سيشير التحقيق الشامل لما حدث في عام 2020 بإيجاز إلى التوقعات للفترة القادمة عبر التعقيد المذكور في المناطق المعنية، وسيتعامل هذا البحث مع العوامل الداخلية الهيكلية لتركيا في إطار السياسة والاقتصاد والجوانب الاجتماعية والثقافية كرافعة للعلاقات الخارجية والتصورات الأمنية. وسيستعرض الباحث الأحداث ذات الأهمية التي قد تؤثر على مسار دور تركيا في مجتمعها الدولي. من ناحية أخرى، سيتم مراجعة الوضع الداخلي نفسه لعرض الاتجاه العام لنمو تركيا.

أ - السياسة

لطالما كانت السياسة في تركيا مسألة منافسة شرسة تظهر في الواقع طبيعة الديمقراطية. الأحزاب السياسية المتنافسة بأجنداتها السياسية الخاصة هي مؤشرات المشهد الداخلي متعدد الطبقات الذي كان يمكن أن يتمتع به المواطنون ذوو الخلفيات الفكرية المختلفة للتعبير عما يريدون لمستقبل أفضل ضمن آرائهم العالمية المحددة. السياسة التركية بهذا المعنى غنية بالأحزاب السياسية المتنافسة. اتبع

حزب العدالة والتنمية، بصفته التيار السياسي الرائد بعد الأزمة الاقتصادية في عام 2001، نوعًا غير عادي من السياسة مع الرئاسة بسبب نظام الرئاسة الجديد الذي يقود الرئيس حالياً مع قيادته أيضًا لحزب العدالة والتنمية. سهلت أغلبية حزب العدالة والتنمية في البرلمان وتحالفه مع حزب الحركة القومية (MHP)، داخل تحالف الجمهورية (الشعب) على تقديم قوانين ومراسيم بأغلبية مؤهلة التي أدت للحصول على أرضية سياسية مستقرة.

يتحدى تحالف (الأمة) المكون من حزب الشعب الجمهوري (CHP)، والحزب الجيد (حزب IYI)، وحزب السعادة (SAADET)، والحزب الديمقراطي (DP) التحالف الجمهورية من حيث الروايات السياسية والمعارضة، وفضل حزب المعارضة الرئيس، وهو حزب الشعب الجمهوري، الصياغة المريرة لمعارضة حزب العدالة والتنمية وحاول تحديها عن طريق الدعاية السياسية واسعة النطاق. وصورت وسائل الإعلام الموالية لحزب العدالة والتنمية حزب الديمقراطية الشعبية (HDP)، وهو الفرع القانوني لمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية، على أنه الشريك غير الرسمي لحزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد، ولم يقبل زعماء الأطراف المعنية هذا الادعاء. إلى جانب هذا، قام رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، والوزير السابق علي باباجان، عضوا حزب العدالة والتنمية سابقاً، ببناء حزبين سياسيين هما حزب المستقبل (Gelecek) و«DEVA». وفي سياق آخر، اتهم تحالف الأمة «ميليت» حركة سياسية أخرى وهي حزب وطن بقيادة دوغو بيرينجيك، بالتواصل مع حزب العدالة والتنمية على الرغم من أن حزب وطن لم ينضم لأي تحالف. وأخيرًا، يتمتع حزب الوحدة الكبرى (BBP) بمقعد واحد فقط في البرلمان من خلال دعم حزب العدالة والتنمية حيث إن سياساته تتماشى معه[1].

عام 2020، ضمن التكوين المذكور أعلاه، استقطب التحالفات والأحزاب السياسية الأخرى في الانتماء إلى جدول أعمال المرحلة. وبهذا المعنى، كان حزب الشعب الجمهوري عادة ضد كل تعهدات حزب العدالة والتنمية، وذلك على الرغم من حقيقة وجود صراع داخل حزب الشعب الجمهوري على القيادة وخاصة من قبل مرشح الانتخابات الرئاسية السابق ضد أردوغان محرم إينجه. كان الحزب الجيد في نفس الخط مع حزب الشعب الجمهوري على الرغم أيضاً من تداول مزاعم قيادة مماثلة داخل هذا الحزب. من ناحية أخرى، كان حزب الشعوب الديمقراطي (HDP) قد ضم اليسار التركي المتطرف لاكتساب المزيد من الشعبية في الانتخابات التي كان من الممكن أن تتبنى التقاليد الماركسية التركية والكردية على الرغم من أن السياسيين من أصل كردي انتقدوا القيادة في التعامل مع التطورات بشكل غير ملائم. ومن ثم، يمكن أن يظهر عام 2020 من خلال هيكل سياسي قوي لتحالف «الجمهور» من حيث التماسك والوحدة ضد الشراكة المنقسمة والفضفاضة لتحالف الأمة أو ميليت، وتبدو الأحزاب الأخرى على أنها أحزاب سياسية ضعيفة مما يجعلها تميل إلى الاقتراب من أي تحالف بشكل رسمي أو غير رسمي.

يمكن البحث عن طريقة واحدة لعرض مستوى الاستقطاب في السياسة الداخلية من خلال تحديد ومقارنة الموضوعات الرئيسة للمناقشات ومواقف الأحزاب السياسية سواء للأجندات الداخلية أو الخارجية. ويشير الجدول رقم (1) إلى السياسات المزعومة للأحزاب السياسية فيما يتعلق بالمواضيع الرئيسة التي تهم عام 2020. وقد استُمدت النتائج من المصادر المفتوحة من خلال تتبع مشاعر القادة

(1) Savut, Emre. «Geçmişten Bugüne Türkiye Siyasetinde Seçim İttifakları: Tercih Mi? Zorunluluk Mu?». Pamukkale Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi (2020): 3348-

السياسيين. تعتبر حجة الحزب السياسي الحاكم، حزب العدالة والتنمية، بمثابة الأساس لتقييم موقف الطرف الآخر، حيث تم تصنيف الموقف من خلال سلسلة متصلة من «ضد – سلبي – سلبي بحذر شديد – داعم بحذر شديد – داعم» لأقوال وأفعال حكومة حزب العدالة والتنمية من خلال تتبع مشاعر قادة الحزب في وسائل الإعلام. يتم اختيار الموضوعات من بين الموضوعات التي يمكن أن تؤثر على السياسة الخارجية والموقف الأمني لتركيا مثل بناء قناة إسطنبول، وتحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد، ونشاط تركيا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وإجراءات انتشار فيروس كورونا المستجد، ليبيا وسياسات سورية.

		قناة إسطنبول	تحويل آيا صوفيا لمسجد	سياسات شرق المتوسط	مكافحة كرونا	سياسات سورية	سياسات ليبيا
تحالف الجمهور	حزب العدالة والتنمية AK	سيتم بناؤه لضمان أمن مضيق البوسفور من حوادث السفن[1]	من حق تركيا السيادي أن تقرر وضعها[2]	إجبار أو إقناع الجهات الفاعلة الإقليمية بالحصول على حصة عادلة بكل الوسائل[3]	قصة نجاح مقارنة بالدول الأخرى[4]	سوريا مشكلة أمنية وإنسانية. تركيا لن تقبل أي فرض من قبل الشبكات الإرهابية[5]	حكومة الوفاق الوطني الليبية هي الفاعل الشرعي وتحتاج إلى مساعدة أمنية[6]
	حزب الحركة القومية (MHP)	داعم	داعم	داعم	داعم	داعم	داعم
حزب الوحدة الكبرى (BBP)		داعم	داعم	داعم	داعم	داعم	داعم
حزب السعادة		داعم	داعم	داعم	انتقادي	ضد	داعم
تحالف الأمة	حزب الشعب الجمهوري (CHP)	ضد	سلبي بحذر شديد	غير داعم	انتقادي	ضد	ضد
	الحزب الجيد (IYI)	ضد	إيجابي	غير داعم	انتقادي	داعم ولكن انتقاضي	ضد
	الحزب الديمقراطي (DP)	سلبي	غير معروف	غير واضح	داعم	داعم	داعم بحذر شديد
حزب الشعوب الديمقراطي (HDP)		ضد	ضد	ضد	انتقاضي انتهازي	ضد	ضد
حزب وطن		سلبي	إيجابي	داعم	محايد	التواصل مع الأسد	داعم بشروط
حزب المستقبل		سلبي	إيجابي	داعم	انتقاضي	انتقاضي	داعم بشروط
حزب (Deva)		إيجابي ولكن ينتقد العملية	إيجابي بحذر شديد	داعم	انتقاضي	انتقاضي	غير واضح

الاتجاه العام للأحزاب السياسية هو التمسك بموقفها المناهض لحكم حزب العدالة والتنمية. على سبيل المثال؛ كان مشروع قناة إسطنبول نقاشاً رئيساً بين الكتل والأحزاب السياسية. وبهذا المعنى، فإن تحالف جمهور إيجابي في تحقيق المشروع بينما لدى البقية موقف سلبي ضده لسببين. القضية الأولية التي تثير القلق هي العبء المالي على الاقتصاد. المسألة الثانية تتعلق بمعاهدة «مونترو» التي تضمن الحقوق السيادية لتركيا على المضيق. ومن المثير للاهتمام أنه لم يشارك أي حزب سياسي في أي بحث أكاديمي حول النتائج المحتملة لمثل هذا المشروع. كان تحويل آيا صوفيا إلى مسجد محل نقاش في الساحة الدولية؛ كانت الأحزاب السياسية التركية، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي، داعمة للقرار، حيث زعم حزب الشعوب الديمقراطي أن آيا صوفيا يجب أن تكون كنيسة، بينما كان حزب الشعب الجمهوري حاسمًا في القرار على الرغم من تأكيدهم على حق تركيا السيادي في تحديد الوضع الراهن للمسجد. وأيدت الأحزاب السياسية الأخرى، وتحديداً الأحزاب المحافظة، القرار. ومن هنا أصبح الشغل الشاغل للأحزاب السياسية هو التصور المتوقع للناخبين وليس سياساتهم الخاصة. في هذا السياق، رحب حزب الشعب الجمهوري ذو الميول اليسارية بالقرار على الرغم من التشكيك في التوقيت. لم يبد الحزب الديمقراطي رد فعل على القرار ولم يكن هناك بيان حول الحجج. ومن ثم فقد لقيت آيا صوفيا ترحيبًا عامًا من قبل غالبية الأحزاب السياسية، باستثناء حزب الشعوب الديمقراطي.

بخلاف جدل آيا صوفيا، كان النزاع حول شرق البحر المتوسط بمثابة اختبار للأحزاب السياسية لأنه أصبح موضوعًا للوحدة الوطنية. كان حزب الشعوب الديمقراطي يعارض تمامًا تفضيل الحكومة لفرض أو المساومة للحصول على حصة عادلة بكل الوسائل بينما كان حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد يميلان أكثر إلى الدبلوماسية بدلاً من التصعيد العسكري، وأعلن حزب (DEVA) عن خارطة طريق حول كيفية معالجة نزاع شرق البحر الأبيض المتوسط كمساهمة هامشية، بينما انقسم باقي الأحزاب السياسية حول المنهجية المفضلة للرئاسة.

---

(٢) Kanal Istanbul, https://www.kanalistanbul.gov.tr/tr/neden, accessed on ٥ February ٢٠٢١.

(3) Minister of Foreign Affairs, Mevlüt Çavuşoğlu argues that Ayasofya is the property of Turkey and was conquered. https://www.trthaber.com/haber/gundem/bakan-cavusoglu-ayasofya-turkiye-cumhuriyetinin-mulkudur-ve-fethedilmistir-489488.html, accessed on 5 February 2021.

(4) Milliyet, "Cumhurbaşkanı Erdoğan, Merkel ile Doğu Akdeniz'i görüştü: Adil paylaşım istiyoruz", https://www.milliyet.com.tr/siyaset/cumhurbaskani-erdogan-merkel-ile-dogu-akdenizi-gorustu-adil-paylasim-istiyoruz-6297518, accessed on 5 February 2021.

(5) Anadolu Agency, "'Sağlıkta Başarı Hikayesi' filmi gösterildi", https://www.aa.com.tr/tr/vg/video-galeri/-saglikta-basari-hikayesi-filmi-gosterildi/220#, accessed on 5 February 2021.

(6) Anadolu Agency, "Cumhurbaşkanı Erdoğan: Suriye›nin güvenlik ve istikrara kavuşması için elimizden geleni yapmayı sürdüreceğiz", https://www.aa.com.tr/tr/politika/cumhurbaskani-erdogan-suriyenin-guvenlik-ve-istikrara-kavusmasi-icin-elimizden-geleni-yapmayi-surdurecegiz/1895974, accessed on 5 February 2021.

(7) DW, "Erdoğan: Libya'nın meşru hükümetine desteğimiz artarak devam edecek", https://www.dw.com/tr/erdo%C49%Fan-libyan%C4%B1n-me%C59%Fru-h%C3%BCk%C3%BCmetine-deste%C49%Fimiz-artarak-devam-edecek/a-53688675, accessed on 5 February 2021.

وفرت جائحة كرونا والتدابير المناسبة التي اتخذتها الحكومة أرضية لأحزاب المعارضة لتوجيه النقد. كان كل من حزب «MHP» و«BBP» داعمين للتدابير والبنية التحتية من قبل الحكومة، بينما كان الباقي بطريقة ما منتقداً لكفاءة النظام الصحي التركي. ومن ناحية أخرى، كان الرئيس أردوغان قد أصدر مرسومًا ببناء مستشفيات متروبوليتان في مراكز المدن الكبرى قبل سنوات من انتشار الوباء، بحيث كانت استجابتها لوباء كرونا أسرع وأكثر فاعلية. كان مستشفى Metroplitian موضوع نقد للطرف المعارض بسبب معدلات الإنفاق المرتفعة، على الرغم من أن هذه المستشفيات أبدت خطوات مناسبة لمواجهة الجائحة. بخلاف البنية التحتية الصحية الجاهزة للخدمة، فقد تم حشد الطاقة الإنتاجية والتنوع في الصناعة التركية نحو تصنيع السلع الطبية والتي من خلالها خف الضغط على العاملين في القطاع الصحي وجعل عملهم أسهل. لكن الآثار الاقتصادية وانعكاساتها على التوظيف كانت تحديًا للمجتمع التركي، ومن ثم لم يكن المرض هو الناتج الذي أصبح موضوع النقد.

أثارت التدخلات السورية والليبية جدلاً من حيث اتساق وتوافق الأحزاب السياسية في تركيا. اختلفت الأحزاب السياسية في الكتل في تفضيلاتها واختياراتها السياسية، بينما تم تقييم حالة سورية وليبيا بشكل مختلف بالنسبة لبعض الأطراف كما يتضح من الجدول. كان الصراع السوري مرتبطًا بشكل أو بآخر بعملية «درع الربيع» لتركيا بعد أن انتهكت قوات النظام، المدعومة من إيران وروسيا، شروط عملية أستانا وقرارات القمم الثلاثية. كانت الأحزاب السياسية تنتقد بشكل كبير الخسائر التركية على الأرض أكثر منها انتقادهم للعملية الشاملة، حيث عارض حزب الشعب الجمهوري وحزب السعادة، وهم أعضاء تحالف ميليت «تحالف الأمة»، سياسة تركيا تجاه سورية، بينما أوصى حزب وطن بالتحدث مع نظام الأسد لإنهاء الأزمة السورية الشاملة، فيما انتقد حزب الشعوب الديمقراطي مشاركة تركيا في سورية بشكل متكرر بسبب سياساتهم المؤيدة لحزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي (PKK/PYD).

فيما يتعلق بالشأن الليبي، فيُنظر إليه من قبل تركيا على أنه امتداد للنزاع في شرق البحر المتوسط، وتم تقييم هجوم حفتر على طرابلس على أنه مؤامرة للهيمنة على المنطقة ككل لتحدي الشرعية في ليبيا. فضلت تركيا أن تكون طرفًا مراقبًا سلبيًا لما يحدث في ليبيا إلى أن قامت بدعم حكومة الوفاق الليبية الشرعية في مواجهة قوات خليفة حفتر المدعومة من فرنسا والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليونان وروسيا والأردن حول دعم تركيا كفة الميزان لصالح حكومة الوفاق الوطني. وانتقد حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد التدخل العسكري في ليبيا، حيث أكدا أنه لا يوجد شيء يمكن القيام به في ليبيا من خلال الاشتباك العسكري، ولم يأخذ هذان الحزبان صراع ومصالح شرق المتوسط في عين اهتمامهما، فيما عارض حزب الشعوب الديمقراطي النزعة العسكرية التركية في ليبيا.

أخيرًا، كانت السياسة الداخلية التركية ديناميكية من حيث صراع القيادة داخل الأحزاب التركية التي أضعفت موقفهم في مواجهة حزب العدالة والتنمية الحاكم، حيث اتخذ سياسيون مثل محرم إينجه من حزب الشعب الجمهوري، وأميت أوزداغ من الحزب الجيد موقفاً معارضاً لقيادتهم الحزبية وما زالوا في محاولة لبناء طريقهم الخاص في السياسة. قام إينجه المعارض لزعيم حزب الشعب

الجمهوري كيليجدار أوغلو ببدء «حركة الوطن في 1000 يوم» التي تعد بزيارة 41 ولاية تركية، وأعلن عن نيته بناء حزب جديد تحت اسم حزب الوطن (مملكت) مع بعض نواب حزب الشعب الجمهوري. من ناحية أخرى، اتهم أوميت أوزداغ، واحد من مؤسسي الحزب الجيد، الجهود السرية التي يبذلها الحزب الجيد مع حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعوب الديمقراطي لصياغة دستور جديد. كما يُزعم أن الحزب الجيد، الذي يصور نفسه على أنه قومي، يتعارض مع طريقة عمله الرئيسة لأن حزب الشعوب الديمقراطي يُنظر إليه عمومًا على أنه مثير للانقسام ومؤيد لحزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي (PKK/PYD). في الوقت نفسه، أصر أوزداغ واثنان من قيادات الحزب الجيد على ارتباط وعلاقة رئيس حزب إسطنبول مع منظمة «فيتو» (FETÖ)، الأمر الذي يهدد رؤية الحزب الجيد، وبطبيعة الحال مثل هذه الانقسامات تحقق قوة لحزب العدالة والتنمية لأنه الأكثر صلابة وتنظيمًا وتوحيدًا.

ب - الاقتصاد

أعلن البنك الدولي أنه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 5.2 % في عام 2020 بسبب وباء كورونا[1]، ومن ناحية أخرى، كانت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تتوقع انخفاضًا بنسبة 6 % في الناتج المحلي الإجمالي، بينما أعادت تعديل التقدير إلى 4.2 % في ديسمبر؛ بسبب زيادة الأنشطة الاقتصادية للدول الأعضاء[2]. كانت الاقتصادات عالقة مع الوباء بسبب نقص الإنتاج والاستهلاك إلى جانب تغيير احتياجات الجماهير بسبب حظر التجول. ومن هنا أطلقت الدول على مستوى العالم حزم التعزيز والتوحيد الاقتصادي لإدارة الاقتصادات ومساعدة المواطنين بما قيمته 12 تريليون دولار أمريكي اعتبارًا من سبتمبر 2020، لصندوق النقد الدولي(IMF)[3].

تتوافق القصة الاقتصادية التركية مع الاتجاه العالمي حيث حقق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة 4.5 % في الربع الأول من عام 2020. لكن الوباء المستجد دمر التقديرات وحدث انكماش اقتصادي بنسبة 9.9 %. أدى انخفاض الصادرات بشكل أساسي إلى تفاقم انكماش الناتج المحلي الإجمالي التركي بصرف النظر عن التصعيد السياسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. تضاعفت الإجراءات الخاصة بإعادة ترتيب الأسواق والقطاع المالي في الربع الثاني من عام 2020 حيث بدأت الحكومة التركية برنامج تعافٍ اقتصادي بقيمة 10 % من إجمالي الناتج المحلي، وذلك لجعل المؤسسة الاقتصادية أكثر ديمومة.

وصل حجم إجمالي الموارد التي تم ضخها إلى 500 مليار ليرة تركية تشمل الإعفاءات الضريبية والائتمانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة. وقد تم تخفيض أسعار الفائدة في البنك المركزي لتلامس أدنى المستويات التي يمكن تحقيقها لهذا الغرض، لكن عدم التكافؤ هو التحدي الذي واجه الاقتصاد التركي، حيث كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية 5.95 في بداية عام 2020، بينما ارتفع إلى 8.44 في أغسطس من نفس العام، لكن سرعان ما انخفض سعر صرف الدولار

(1) World Bank, Global Economic Prospects, (World Bank, Washington DC: 2020).
(2) OECD, «Economic Outlook», Vol. 2020 No. 2, (OECD: Paris, 2020).
(3) IMF, «Policy Responses to Covid-19», https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/Policy-Responses-to-COVID-19, accessed on 5 February 2020.

مرة أخرى أمام الليرة بشكل مطرد إلى أن وصل 7.06 مع استمرار الانخفاض[1].

زاد الربع الثالث من العام التفاؤل بعودة تعافي الاقتصاد، حيث وصل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.7 % الأمر الذي جعل تركيا تحقق أكبر توسع ملحوظ مقارنة بدول مجموعة العشرين. وقد سهّل موسم الصيف أن يكون الإنتاج أكثر عرضة لزيادة مستويات المخزون لمواجهة موجة ثانية وثالثة من الوباء، الأمر الذي ساعد على شفاء الأنشطة الاقتصادية بشكل عام. لكن الانخفاض في دخل السياحة والصادرات قلل من هذا النمو، غير أن معدلات إنفاق الأسرة وسياسات مؤشرات المقاومة دعمت بشكل كبير النمو الاقتصادي في تركيا، حيث تم تعزيز سياسة الحكومة لحظر إستراتيجيات شركات القطاع الخاص لإلغاء التوظيف وذلك من خلال إعانة تكاليف التوظيف للحفاظ على المستويات التي تم تحقيقها بالفعل اعتبارًا من 17 أبريل. وبهذا المعنى، كانت نسبة البطالة 14.8 % في يناير 2020، ووصلت إلى 16.4 % في يونيو، وانخفضت تدريجيًا بعد ذلك إلى 12.7 % اعتبارًا من يناير 2021. ومن ثم تمت إدارة تأثير الوباء على الاقتصاد التركي وفقًا لمزيج من الإجراءات الإقناعية والقسرية[2].

يمكن ربط التضخم، الذي يعد مؤشرًا مهمًا للاستقرار الاقتصادي، بالوباء المستجد حيث بلغ معدل التضخم في عام 2019 نسبة 11.84 %، وكانت التوقعات تشير إلى وصوله 8 % في عام 2020، لكن الوباء أدى إلى تفاقم التوقعات ووصلت نسبة التضخم إلى 14 % في نوفمبر 2020. كانت أسباب هذه الزيادة هي التكاليف المتزايدة بسبب نقص إنتاج المواد الخام واستيرادها، وأيضاً زيادة التكافؤ وانخفاض الطلب. وزاد موسم الشتاء في الربع الرابع من العام الأسعار مع معدل تضخم صغير، كما أن التكافؤ أوضح أن الليرة التركية تؤدي بشكل أفضل مقابل الدولار مقارنة بالعملات الأخرى. أسباب هذه القيمة المتزايدة هي التطعيم، وانتصار بايدن الذي شجع على تحمل المخاطر، وزيادة أسعار الفائدة من قبل البنك المركزي التركي، وكذلك ميول الرئيس أردوغان لإصلاح وإصلاح العلاقات مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة[3].

جـ. اجتماعياً وثقافياً:

التعليم وتحويل «آيا صوفيا» كانا نقطتين ركيزتين في عام 2020. التعليم كان -في ظل الجائحة- أمراً مقلقاً على اعتبار أن تدابير عاجلة ينبغي اعتمادها كي يعمل نظام التعليم كما ينبغي. قناة «تي آر تي» التعليمية صممت سريعاً لتعليم تلاميذ المستوى الابتدائي والإعدادي والثانوي. نظام الـ«EBA» في وزارة التعليم دمج المعايير الجديدة من خلال دروس «أونلاين» بفضل بناه التحتية الجاهزة كونها بنيت قبل الجائحة بسنوات طويلة. الوزارة هدفت إلى حقن المتطلبات الأساسية الجديدة والنماذج السلوكية للطلاب من خلال التعليم الافتراضي عن بعد. وفضلاً عن وزارة التعليم، فإن التعليم العالي كان مرناً ومنسقاً من قبل مجلس التعليم العالي. وبذلك فإن الفصل الربيعي للتعليم العالي كان مصمماً للتعليم عن بُعد عبر النظم الإلكترونية. معظم الجامعات فضلت نماذج مختلطة في الفصل الخريفي متضمنة

(1) The figures are derived from SETA publication which is being published annualy to review what has happened in the previous year. SETA, 2020'de Türkiye, (Istanbul: SETA, 2021).

(2) المرجع السابق.

(3) المرجع السابق.

للتعليم وجهاً لوجه والتعليم عن بُعد معاً كخيارات للطلاب، بينما التدابير الحازمة لأزمة «كوفيد 19» يتم الإلزام بها.

الأمر الآخر: تحويل «آيا صوفيا» إلى مسجد. كان «آيا صوفيا» مسجداً خلال الفترة العثمانية، ولكن تم تحويله إلى متحف في عام 1943 من خلال قانون من مجلس الوزراء. رئاسة تركيا أعادت تحويله إلى مسجد بقرار رئاسي بعد أن فاز مواطن تركي بقضية المحكمة ضد قانون 1943 أمام المحكمة الإدارية. القرار كان نقطة إشكالية في العالم المسيحي نظراً لمكانته المقدسة، رغم أنه سياسياً تم التعامل معه كأمر له علاقة بالسيادة في المجتمع التركي. وإلى ذلك فإن وضعه السابق كمسجد شجع أن يكون مكان عبادة للمسلمين بينما يتجول السياح في أماكن منه. وعلى صعيد آخر، فإن هناك ظنوناً رجحت أن هذه الخطوة كانت لموازنة اعتداءات اليونان في شرق البحر الأبيض المتوسط وعدم الالتزام بافتتاح أي مسجد في أثنيا رغم الوعود. عرقلة الأتراك في غرب البلقان واليونان في الحصول على حقوقهم الاجتماعية والثقافية أيضاً مما يدرج في المقالات كسبب، رغم أن العملية كانت نتيجة لقرار المحكمة.

د. العلاقات الخارجية (على المستويين الإقليمي والدولي):

العلاقات الخارجية في تركيا يمكن التعامل معها بما يتعلق بالفاعلين المتضمنين، وبهذا المعنى، فإن العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا، ودول الجوار يمكن تدقيقها لتمحيص الاتجاه العام. يجب أن نُبقي في الأذهان أن جائحة كورونا لم تؤثر على الأزمات والمعاملات مع عناصر الدولة الأخرى، بينما تخربت الروابط عبر القُطرية بسبب حظر التجول.

عضوية الاتحاد الأوروبي كانت الهدف الأساسي لتركيا لـ 6 عقود. ولكنها وصلت إلى طريق مسدود بسبب سلوك الدول الأوروبية. مفاوضات العضوية ظلت متوقفة في عام 2020 لعدة أسباب، موضوعية كانت أو استفزازية. إن عام 2020 أرجح العلاقات الأوروبية التركية بالأزمات والتنافس في سورية، ليبيا، وسياسة الطاقة في شرق المتوسط. لقد بينت زيارة ناتشو سانتشيز من الاتحاد الأوروبي في يناير إلى تركيا أهم المسائل التي ينبغي حلها، وهي انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، إعادة هيكلة اتفاق الاتحاد الجمركي، الإصلاحات في تركيا، حرية التعبير والإعلام، الهجرة ودور البلديات بما يتعلق بأجهزة الاتحاد الأوروبي. إن النتائج التي أسفرت عنها الزيارة كانت محددة نظراً لقلة الثقة ومعايير بنائها ضمن الجهود التواصلية.

زيارة الرئيس أردوغان لبروكسل في مارس كانت حدثاً آخر لمراجعة العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتحسينها. الزيارة تزامنت مع التطورات في إدلب والعلاقات المتوترة مع روسيا. أجندة اللقاءات صممت لمراجعة مستقبل العلاقات، رغم أن الهجرة والاتفاقات المتعلقة في عام 2016 كانت محوراً ساخناً في الحديث. ذكرت تركيا بوعود عام 2016 وأبرمت الإعفاء من التأشيرة (الفيزا) وطورت اتفاقية الاتحاد الجمركي والتعهدات المالية المخصصة للهجرة وإجراءات المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. ولكن السياسات المتناقضة لتركيا والاتحاد الأوروبي بما يتعلق بليبيا كانت بمثابة تحدٍّ للوعود والالتزامات.

الملف الليبي كان قضية توتر لها أثر مباشر اليوم على سياسة شرق المتوسط. ولذلك فإن اليونان

وفرنسا (كدول من الاتحاد الأوروبي) قدمت الدعم لمحاولة الانقلاب التي يقودها حفتر كي تأمن الحصول على مصالحها. توقيع ليبيا وتركيا على تحديد المناطق البحرية استفز تلك الدول لتكثف جهودها لموازنة تركيا. إن مطالبة اليونان بتوسيع حصتها في شرق المتوسط وتوسيع سيادتها البحرية – الأرضية على حساب حقوق السيادة التركية صعّد التوتر العسكري بين هاتين الدولتين من خلال التدريبات والمناورات العسكرية «NOTAMS»، و«NATVEX»، وهكذا حثت اليونان الاتحاد الأوروبي على تكريس تركيا لخط العلاقات بينها وبين الاتحاد الأوروبي. وفي هذه الأثناء كان تقرير الاتحاد الأوروبي عن تركيا (بتاريخ 6 أكتوبر 2020) أزمة أخرى؛ لأن التقرير اتهم تركيا بأنها تفتقر للديمقراطية والحقوق الأساسية، وهذا لم يكن بالإمكان قبوله من قبل تركيا نظراً لتحيز الخطاب. فقط بعد أن اتفقت تركيا والاتحاد الأوروبي على مسعى (جدول الأعمال الإيجابي) في العلاقات والمحادثات التمهيدية مع اليونان، تقدر للعلاقات أن تُطبّع في نهاية العام.

أما فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية التركية، فقد كانت تنافسية عموماً في نهاية ولاية ترمب، نظراً للتفضيلات السياسية لبومبيو، وزير الخارجية، والتناقض في السياسة الخارجية الأمريكية. الدعم الأمريكي لـ«بي كي كي» و«بي واي دي» في سورية و«الغولنيين» (نسبة لغولن) في أمريكا، الذي كان خلف محاولة الانقلاب في عام 2016 أصبح من أهم المسائل المقلقة للسياسة التركية الخارجية. الحجة الأمريكية كانت رفض دعم «بي كي كي»، أما قوات سورية الديمقراطية فهي منظمة مختلفة. تأمين تركيا لصواريخ «S400» أصبح السرد الرئيس لمعاقبة تركيا ضمن إطار قانون «CAATSA» الصارم (قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات)، تركيا اتُّهمت بأنها تغير اتجاهها نحو روسيا. إدارة بايدن تبدو غامضة في هذا الاتجاه، لكن خطاب بايدن ضد تركيا وأردوغان في فيديو مسرب قلص الآمال في إصلاح العلاقات.

العلاقات التركية الروسية مزيج من التوافقات والمجابهات، ملف إدلب هو التطور الواضح الذي ألزم الطرفين على إدارة العلاقات والحفاظ عليها. تركيا هي الدولة الوحيدة التي كان لها قتال مع الروس في سورية وليبيا. ومن جانب آخر، فإن كلتا الدولتين حازت الدبلوماسية للتفاوض في كيفية التعامل مع بعضهما بعضاً. وهكذا فإن سورية، ليبيا، وأخيراً الأزمة الأرمنية الأذربيجانية أصبحت أهم نقاط التوافق للطرفين. الوجود الخاص لقوات شركة «فاغنر» العسكرية كان السبب في تحقيق التوازن مع روسيا من خلال الأصول غير المتكافئة سواء في سورية أو ليبيا.

هـ. الأمن:

التطورات الأمنية في عام 2020 بارزة للاطلاع على الصورة الكاملة على اعتبار أن الأزمات والمنافسات رجحت في الكفة على الإجراءات السلمية. كانت هناك سلسلة من الأزمات في جوار تركيا. عام 2020 بدأ باستمرار الأزمة في إدلب وكانت نقطة انعطاف في منظور تركيا لتوطيد نفسها للتعامل في سورية من خلال المسارين العسكري والدبلوماسي. المفاوضات التركية الروسية أنهت الأزمة، رغم أنها بدت ضعيفة وعرضة أمام التطورات الإقليمية والمحلية. إلى جانب ذلك، فإن مذكرات التفاهم الموقعة سابقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا لتحديد الوضع الراهن عبر الحدود التركية شرق نهر الفرات تم

العمل بها في عام 2020 رغم تحدي «بي بي كي» و«بي واي دي». كان هناك هجمات هائلة –معظمها مدار من «بي كي كي» و«بي واي دي»– على المناطق المؤمنة من قبل القوات التركية والجيش السوري الوطني. العدد المتوقع للهجمات يفوق 300 هجوم. وبخلاف «بي بي كي» و«بي واي دي»، فإن قوات النظام مستمرة في مهاجمة المدن في إدلب مما يعتبر انتهاكاً صريحاً لاتفاق 5 مارس.

وأصبحت ليبيا الأزمة الثانية التي ينبغي التعامل معها. هجوم حفتر على طرابلس وطلب حكومة الوفاق الوطني حرَّكا تركيا لتوقيع اتفاقية مع حكومة الوفاق. بدأت تركيا برنامجاً عسكرياً إرشادياً ووجهت القوات المسلحة بعد تنظيمها. كانت المعونة التركية تحدياً ليس لحفتر فقط، بل للدول التي تسانده كذلك. سيطرت حكومة الوفاق الوطني –بعد فترة استعدادية– على شمال غرب ليبيا رغم العملية العسكرية المستمرة في خط سرت – الجفرة. بعد هذا النصر، شرعت عملية سياسية تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وكنتيجة فإن وقف إطلاق نار دائم وعملية سياسية أنجزا من قبل الليبيين بعد التدخل التركي وتحدي داعمي حفتر.

شرق المتوسط جرَّ تركيا واليونان لحافة صراع إقليمي في عام 2020. السعي اليوناني لتقديم بحر إيجة بأكمله على أنه الحدود المائية اليونانية والتوسيع باتجاه البحر المتوسط حرض الخيارات العسكرية. بدأت تركيا بنشاط استكشاف الغاز في جرفها القاري المعلن مما دفع اليونان لمحاولة حشد الاتحاد الأوروبي ولتوقيع مذكرة تفاهم مع مصر كرد فعل على الترسيم التركي اليوناني للحدود البحرية. طلب اليونان لمعاقبة تركيا لم يكن متاحاً في قمم الاتحاد الأوروبي مما فتح الباب مجدداً للقنوات الدبلوماسية والمحادثات التمهيدية لكلتا الدولتين.

وكانت الأزمة الأذربيجانية الأرمينية في إقليم ناغورنو كرباخ صراعاً آخر ينبغي لتركيا الاشتراك فيه. دعمت تركيا مطالب أذربيجان الشرعية بكون إقليم كرباخ جزءاً من أراضيها. والسبب المعلن أن قوات المنسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم تبدأ التزاماً جاداً لإعادة الأراضي المحتلة من أذربيجان ومددت الأزمة لثلاثين عاماً، معلنة مصطلح «الصراع المجمد». اعتداء أرمينيا ورد فعل أذربيجان كان من منظور تركيا حقاً أذربيجانياً مشروعاً لمجابهة العدوان الأرميني وإعادة السيطرة على الأراضي الأذربيجانية. اتبعت تركيا سياسة متحدية بعد النصر في أذربيجان واقترحت سياسة جوار مع أرمينيا طالما التزمت الأطراف بالسلام والأمن في الإقليم.

وأخيراً، فإن الإرهاب كان عبئاً آخر لتركيا في عام 2020 ضمن مجالين مختلفين. أولهما إجراءات مكافحة الإرهاب في تركيا بمنهجيتين، عسكرية ومدنية. بدأت تركيا عمليات أمنية بواسطة الجندرمة وقوات الشرطة لتحييد 857 إرهابياً في عام 2020. أما عملية مكافحة الإرهاب خارج تركيا فكانت ضمن مسؤولية وزارة الدفاع بعد تنسيق مع السلطات في الدول المضيفة، رغم أن النظام السوري لم يكن مؤهلاً لإبداء موافقته. ولم تفرق تركيا بين «داعش»، و«بي كي كي»، و«بي واي دي» كمنظمات إرهابية في مكافحتهم بالمسار العسكري.

التفسير والتحليل:

أ. السياسة:

السياسة التركية تنافسية وأكثر ميلاً لاستبعاد الآخرين. خطاب حزب العدالة والتنمية وخطواته أصبح الدافع الرئيس للنخبة السياسية في تحديد الأجندة السياسية بدلاً من بناء أجندتهم الخاصة. كاستثناء فإن حزب الشعب الجمهوري اقترح انتخابات مبكرة قبل الموعد المحدد، إلا أن هذا الطلب لم يقابل بالتعاطف لأن الشروط والنظام الرئاسي الجديد لم يلائمهما هذا الطلب. حلف حزب الشعب الجمهوري كان متوافقاً في خطابه وخطواته بانسجام. بينما كان حلف الحزب القومي (حزب مِلّت) يتمتع بالتزامات سياسية فردية بما يتفق مع تفضيلات سياستهم. وهكذا فإن حزب العدالة والتنمية هيمن على الساحة السياسية بدعم من الحزب القومي (MHP) مقارنة بالأحزاب المنافسة.

واستلزم على الرئيس أردوغان أن يستعد لانتخابات 2023 بعد التحدي الملموس لجائحة كورونا، بما أن يجب أن تجري إدارة نتائجه الهيكلية قبل الانتخابات. وهكذا فقد صاغ حزب العدالة والتنمية مشاريع الإصلاح الاقتصادية والقانونية لتقوية خطابه وكسب التعاطف الخارجي. وفور إنجازها ستكون الإصلاحات بمثابة الرافعة للأهداف الضخمة مثل إلزام عضوية الاتحاد الأوروبي قبل الانتخابات، مقلصة المصاعب الاقتصادية التي يمكن أن تدمر الجزء الأكبر من الشعب التركي. وعلاوة على ذلك؛ فإن الإصلاحات والالتزامات المذكورة لإنعاش الاقتصاد حسنت من أداء الاقتصاد التركي بعد نوفمبر وخففت من التوتر مع الاتحاد الأوروبي.

ب. الاقتصاد:

إن إمكانات تركيا التجارية والاقتصادية واعدة جداً، وقد ينبئ عصر ما بعد كورونا بتوسع ضخم إذا كان الاتجاه المذكور سلفاً قد صمم بعناية وتوبع. بيروقراطية الاقتصاد الجديدة تبدو مصممة على خفض التضخم والبطالة عبر الخفض التدريجي لأسعار الفائدة واتباع سياسة نقدية مشددة. قد يقوم قطاع الأعمال والسياحة التركي الموجه للتصدير بعد «COVID» بتعبئة الإنتاج والاستهلاك الداخلي وفقًا للاقتصاد العالمي. الخطر هو موقف إدارة بايدن من تركيا. بمجرد أن تحقق الدبلوماسية تفاهمًا مشتركًا، كما ذكرت إدارة بايدن، فإن الاقتصاد التركي سيعزز نموه. لكن أي أزمات أو عقوبات إضافية بسبب شراء «S400» قد تعيق النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى؛ يمكن أن يحد تحسن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من آثار هذا الخطر لأن التفاعل الاقتصادي الرئيس لتركيا يتم مع دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا.

جـ. العلاقات الخارجية:

عالجت تركيا أزمات 2020 من خلال توجيهها إلى الدبلوماسية. تم تجميد الأزمة السورية حيث تفضل تركيا الحفاظ على الوضع الراهن والتركيز على عملية مفاوضات جنيف لدستور سوري جديد. تم حل النزاع الليبي في جنيف من خلال منتدى الحوار السياسي الليبي الذي تولت الحكومة الانتقالية مسؤولية إجراء الانتخابات، في 24 ديسمبر 2021. المحادثات الاستكشافية التركية اليونانية رمزية، كلا البلدين يجب عليهما أن يتفاوضا حتى لا يتحملا اللوم على الانسحاب من الطاولة، وهذا يعني تمديد الدبلوماسية وتجميد الأزمة لفترة. العلاقات التركية الأمريكية تتقدم في مجال الألغام وترتبط بشدة بقضيتين هما محل تساؤل: العلاقات التركية الروسية، والدعم الأمريكي لإرهابيي «بي بي كي» و«بي واي دي»، وجولن. كما يتضح من العناوين العديدة لجدول الأعمال السنوي، فإن عام 2020 معقد ومعقد للحفاظ على السياسة الخارجية التركية في ظل ظروف التطورات الهيكلية والوباء.

د. الأمن:

تجدر الإشارة إلى أن الوباء لم يعرقل الأزمات والصراعات في عام 2020. لذلك كان على تركيا أن تكون مستعدة لخوض النزاعات حتى في ظل العبء الثقيل للوباء، مثلها مثل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الأخرى. وبهذا المعنى، كانت أولوية تركيا في عام 2020 متزامنة مع الصراع في إدلب، والصراع الليبي، والتطورات المرتبطة بشرق البحر الأبيض المتوسط، والصراع الأذربيجاني – الأرميني، بينما كان الجهد العام في مكافحة الإرهاب. هذا الترتيب للأولويات ليس بمبادرة من صناع القرار الأتراك ولكنه يخضع للجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية.

هـ. اجتماعياً وثقافياً:

كثيراً ما تشكو تركيا من «الإسلاموفوبيا» والتحيز تجاه تركيا. إن الأحكام المسبقة في أذهان الجمهور الغربي من المخاوف رغم أن تركيا ليس لديها ما تفعله إذا كانت الدول الغربية لا تميل إلى قتالها. من ناحية أخرى، لم تستطع تركيا حشد الدول الإسلامية للتشاور حول جهد منسق لبناء موقف فريد ضد التطرف والراديكالية و«الإسلاموفوبيا». في نهاية المطاف، كانت الالتزامات المتناثرة والتنافسية للعالم الإسلامي، على مستوى الدولة، أحد الأسباب الرئيسة لعدم الرد على «الإسلاموفوبيا» والتطرف. إلى جانب ذلك، فإن التطرف كان خطراً في عام 2020 حيث إن التفسيرات المختلفة لأي دين تهدد بشكل مباشر الأمن المجتمعي للجماهير.

التوقعات لعام 2021:

أ. سياسياً:

ليس من المتوقع أن تواجه السياسة في تركيا أي اختلاف عن الاتجاهات الحالية. لكن بيان الرئيس أردوغان بشأن دستور مدني جديد سيكون في قلب المناقشات السياسية. لن تكون الأحزاب السياسية الجديدة نقطة قلق أو نقاش لأن الشعب متسامح معها بالفعل. لكن تحالفات الأحزاب السياسية قد تتسع في العام المقبل لتستعد للانتخابات في وقت أبكر من الكتل أو الأحزاب المتنافسة.

ب: اقتصادياً ومالياً:

يعتمد الاقتصاد على العوامل الهيكلية السياسية والاقتصادية بدلاً من الديناميكيات السياسية الداخلية. إذا تمت إدارة مسار العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشكل صحيح، فقد يتحسن الاقتصاد التركي في عام 2021. وقد تدفعه أولوية أردوغان للاستعداد لانتخابات عام 2023 إلى اتباع سياسة معتدلة ما لم تتعرض المصالح الحيوية لتركيا للتهديد. وعلى أي حال، فسيكون الاقتصاد والتمويل من الأولويات الأساسية لقيادة أردوغان، حيث ستكون الفرص التجارية الهائلة للاستثمار الأجنبي في جدول أعمال عام 2021. وهكذا، من المتوقع أن يكون النمو الصناعي وتجديد الطاقة مجالات رائدة إلى جانب البنية التحتية للتسوق عبر الإنترنت وتقنيات المعلومات. لقد أصبحت الصناعات الدفاعية التركية بؤرة للمجتمع الدولي بفضل الطائرات بدون طيار، على الرغم من أن تركيا طورت مجموعة واسعة من التكنولوجيا الدفاعية التي تجعلها مصدرًا موجزاً للأسلحة بأسعار مناسبة وبدون تشرط سياسي.

جـ. العلاقات الخارجية:

قد تكون أولوية تركيا هي رؤية الاتحاد الأوروبي لتحقيق تعهدات الاتحاد الأوروبي الموعودة. سيكون نظام التأشيرات وتحديث الاتحاد الجمركي من الموضوعات الساخنة الواضحة في العام المقبل. العلاقة مع الولايات المتحدة ليست واضحة لأن إستراتيجية إدارة بايدن غير واضحة. لكن التحالف التركي الروسي سيحدد موقف بايدن. تركيا تبدو ملتزمة بحل المشكلات مع الولايات المتحدة رغم التصعيد المحتمل في المواقف المناهضة لتركيا من قبل السناتور بوب مينينديز في لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ وبيتر ماكفورك في البيت الأبيض لأن مينينديز مؤيد لليونان وماكفورك مؤيد لحزب العمال الكردستاني.

إن تركيا في بحث عن حل وسط مع «إسرائيل» ومصر لإنهاء الخلافات المتعلقة بشرق المتوسط. هذان البلدان، من ناحية أخرى، عازمان على أن تتعهد تركيا بتقديم تنازلات في مجالات القضايا

الإقليمية المعنية مثل الاعتراف بـ«حماس» و«الإخوان المسلمون» كشبكات إرهابية. لكن هذه المطالب لن تكون موضع نقاش في الفكر التركي؛ قد تتوصل تركيا إلى الشروط المقبولة لاتفاقية عادلة ولكن ليس تنازلاً كاملاً. ستدفع الحقائق على الأرض هذه الدول الثلاث إلى الاتفاق على تفاهم متبادل. على سبيل المثال؛ ستبدأ «إسرائيل» في تصدير الغاز في عام 2023 بينما ستكون مصر مكتفية ذاتيًا بعد عام 2022. وتحتاج «إسرائيل» ومصر بعد ذلك إلى تركيا، أولاً لتصدير الغاز ونقله إلى أوروبا عن طريق خطوط أنابيب فعالة من حيث التكلفة بعد ذلك. إن أي خط أنابيب تحت البحر الأبيض المتوسط سيزيد من تكاليف تسويق الغاز التي يمكن لـ«إسرائيل» أن تتحملها. ومن ثم فإن أي حل وسط لهذه البلدان الثلاثة سيكون له مكاسب متبادلة.

د. الأمن:

ستظل تدابير مكافحة الإرهاب من أولويات تركيا في عام 2021. لكن تركيا ستكون مستعدة للنزاعات الإقليمية لأن الأزمات المحتملة دائمة في محيط تركيا. وبهذا المعنى، فإن مشاريع القوى العالمية قد تؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية والمحلية في شكل حروب بالوكالة، وحروب غير متكافئة، وصراعات غير بارزة. ومن ثم قد تكون هناك أنواع جديدة من الصراع في الأجندة الأمنية ليس فقط لتركيا، ولكن أيضًا لجميع الأطراف الإقليمية.

المخاطر المباشرة في الجوار القريب لتركيا هي معاملة «إسرائيل» للدولة الفلسطينية، وإيران، وشرق البحر الأبيض المتوسط. قد تؤدي تركيا دور الميسر لدولة فلسطين و«إسرائيل» للتفاوض على مشكلاتهما، وربما تكون أكثر فعالية من جهود إدارة ترمب. إن أي حل توافقي بشأن سياسات الطاقة في شرق البحر المتوسط من شأنه أن يشجع على خفض التوتر في القضية الفلسطينية التي موضع الاهتمام بينما يمكن إعداد تهدئة دبلوماسية واعدة. وانسجاماً مع هذه الحقيقة، قد يوفر اقتراح تركيا بعقد مؤتمر إقليمي أرضية مناسبة لبدء آليات دبلوماسية جديدة.

الصراع في سورية سيكون على جدول أعمال تركيا رغم أنه يجب أن يكون هناك جهد دولي شامل من أجل حل عادل. كانت حالة ليبيا واعدة ونموذجاً لتحقيق السلام السوري. قد تساهم تركيا في تشجيع المعارضة السورية المعتدلة والحكومة المؤقتة المعترف بها دوليًا بالتوازي مع جهود الأمم المتحدة. لكن المجتمع الدولي بحاجة إلى الالتزام بمعالجة الأزمة السورية كما حصل في ليبيا.

التقرير الاستراتيجي الإيراني لعام 2020م

د. محمد أبو سعدة

باحث في سياسات الشرق الأوسط

مجموعة التفكير الإستراتيجي

يسعى التقرير السنوي لعام 2020م، إلى رصد أبرز التطوُّرات على السّاحة الإيرانيّة، مُقدِّمًا للقارئ المهتمّ بهذا الشأن رؤية شاملة خلال الفترة محلّ الرصد والتحليل. ويشتمل التقرير على ثلاثة أقسام رئيسة، القسم الأول يهتم بالشأن الداخليّ الإيرانيّ، بينما يرصد القسم الثاني السياسة الخارجية الإيرانية وتفاعلاتها الإقليميّة والدوليّة، بينما يتناول القسم الثالث رؤية استشرافيّة للعام 2021م.

أولاً- الشأن الداخليّ الإيراني:

يهدف هذا المحور إلى تسليط الضوء على أهم القضايا الداخليّة الخاصّة بالسّاحة الإيرانية، سواء السياسيّة أو الاقتصاديّة أو الأمنية، كذلك الجانب الصحي، نظرًا لجائحة كوفيد 19.

الوضع الأمني:

الحدث الأمني الأبرز جاء في يناير 2020 م، بعد أن قتلت غارة أمريكية قائد فيلق القدس قاسم سليماني.[1] ؛ ليعيش بعدها النظام الإيراني حالة ارتباك وتأهب، الأمر الذي تسبب لها بأزمة إسقاط الطائرة التجارية الأوكرانية، التي أسقطها صاروخ إيراني بعد فترة وجيزة من إقلاعها من المطار، متسببًا بمقتل جميع ركابها وهم 176 شخصًا، ولا تزال طهران تواجه تبعات الكارثة الإنسانية؛ حيث تطالب دول المواطنين الضحايا بتعويضات[2]، كما دعا المرشد الإيراني (علي خامنئي) إلى حداد لمدة 3 أيام على مقتل قائد فيلق القدس للحرس الثوري الإيراني (قاسم سليماني)؛ وأضاف (خامنئي) أن «غياب سليماني يشعرنا بالمرارة، لكن الكفاح سيتواصل لحين تحقيق النصر وجعل حياة المجرمين أشد مرارة»، متوعدًا بانتقام عنيف[3]، فيما اعتبر وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد) ظريف أن اغتيال سليماني «تصعيد خطر للغاية وطائش»، محملًا الولايات المتحدة الأمريكية المسؤولية عن مقتله. من جانبه، أعلن مجلس الأمن القومي الإيراني أنه سيعقد اجتماعًا طارئًا للبحث في اغتيال الجنرال البارز، وتوعّد القائد السابق للحرس الثوري (محسن رضائي) واشنطن بـ«الانتقام» لمقتله[4].

كما شهد صيف عام 2020م، أحداثًا أمنيّة عديدة، مثل انفجار محطة كهرباء في محافظة أصفهان، واندلاع حريق في مصنع للهواتف شمال غرب إيران، بالإضافة إلى انفجار كبير بالقرب من منشأة عسكرية في طهران وآخر في مستشفى مدني بالعاصمة؛ حيث قتل 19 شخصًا إلى أنّ أخطر

(1) The Current Situation in Iran, June 23, 2020, United States Insttute Of Peace,Link

(2) موقع الحرّة، إيران غارقة في 8 أزمات.. نظام خامنئي مرتبك وخوف من الشهور المقبلة، تاريخ النشر 06 سبتمبر 2020، الرابط.

(3) العربية نت، خامنئي وروحاني ومسؤولون بعد مقتل سليماني: انتظروا انتقاماً عنيفاً، 03 يناير 2020، الرابط.

(4) موقع الحرّة، أول تعليق رسمي إيراني على مقتل سليماني، 3 يناير 2020م، الرابط.

حدث أمنيّ تمثّل في انفجار 2 يوليو 2020م، والذي استهدف المنشأة النوويّة الإيرانية في (نطنز)، والذي قال بعض الخبراء بأنّه أدّى إلى انتكاسة كبيرة لبرنامج إيران النّوويّ، بعد أن ألحق الضرر بمحطة تطوير وتجميع أجهزة طرد مركزيّة متطورة، وقد توجّهت أصابع الاتّهام، أولًا : إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية،خصوصًا وأنّ الانفجار استهدف المنشأة النّوويّة في (نطنز)، فقد اتّهم تقرير للحرس الثوري الإسلامي (IRGC) المقاول (إرشاد كريمي) بأنّه منفذ هجوم (نطنز) والمجنّد لقوى خارجية. ثانيًا: سوء الصّيانة وارتفاع درجات الحرارة والإهمال؛ علمًا أنّ الصيف في إيران كان حارًّا بالفعل، فقد وصلت درجات الحرارة إلى 43 درجة مئويّة (109 درجة فهرنهايت) في مدينة (بندر عباس) الساحليّة، و 35 درجة مئويّة (95 درجة فهرنهايت) في شيراز و 34 درجة مئويّة (93 درجة فهرنهايت) في العاصمة طهران، هذا إلى جانب البنيّة التحتيّة الوطنيّة المتهالكة، أما الاتهام الأخير في الانفجارات التي وقعت في إيران فقد كانت للقوى السياسيّة المعارضة للرئيس الإيراني (حسن روحاني)، فقد ذكرت تقارير أن هناك شخصًا ما «يحاول إضعاف الرئيس حسن روحاني وتشويه صورته أمام العامّة»، خاصّة بعد محاولة تمرير اقتراح بحجب الثّقة عن المجلس (البرلمان) الإيراني، إلّا أنّ ذلك لم يتمّ بعد أن تدخّل المرشد الأعلى (آية الله علي خامنئي) ليتبعه فجأة انخفاض كبير في عدد الحرائق والانفجارات»[1].

وقد اختتم العام بحدث أمنيّ في غاية التعقيد والأهمية بعد أن تمّ اغتيال العالم الإيراني (محسن فخر الدين زادة) أحد أهمّ ركائز البرنامج النّوويّ الإيراني داخل إيران، وذلك من خلال عمليّة أمنيّة معقدة، لا تزال الجهات الأمنيّة الإيرانيّة تبحث في فك طلاسمها، علمًا بأنّ اغتيال (فخري زاده) لا يقلّ أهميّة عن عملية اغتيال (قاسم سليماني)، قائد «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني[2].

وقد تمثّل الموقف الإيرانيّ الرسمي من الأحداث الأمنيّة الحسّاسة والإستراتيجية في تصريحات التّهديد بالانتقام، إلّا أن سلوكهم يعكس بشكل عام اعتباراتهم الإستراتيجية، وبما أنّهم يميلون إلى رؤية العالم من منظار المحصّلة الصفريّة يعتقدون أنهم إذا لم يستجيبوا للتّجاوزات المتصوَّرة فإنّهم يخاطرون بتشجيع أعدائهم، وللحدّ من إمكانية التصعيد تقتصر هذه الردود عموماً على الإجراءات العينيّة والتناسبيّة والسّريّة/بالوكالة. وإذا كان من مصلحتهم تأجيل الردّ، فقد يفعلون ذلك – ربّما إلى أجل غير مسمّى- وفي الواقع تهدف إستراتيجيّة «المنطقة الرماديّة» بأكملها إلى إدارة المخاطر ومنع الحرب؛ لهذا السبب وجّهت إيران تحذيرًا مسبقًا إلى بغداد حول الهجمات الصاروخية التي شنّتها على القواعد العراقية ردّاً على مقتل سليماني، مدركةً أن عناصر الجيش الأمريكي سيتلّقون تعليمات في الوقت المناسب لاعتماد تدابير وقائيّة؛ لذا فإنّ عناوين الأخبار التي تدّعي أن أمريكا وإيران كانتا على «شفير الحرب» في يناير لا تستند إلى الواقع، حتى مع إعطاء الأفضليّة للإستراتيجيّة على حساب الرغبة في الانتقام لما تعرضت إليه إيران، إلا أنّ الضربة الإيرانية بالصواريخ والطائرات دون طيّار على البنيّة التحتيّة النفطيّة السعوديّة في سبتمبر 2020م أثبتت أن إيران تمتلك بعض القدرات اللازمة لاستهداف كبار الضباط العسكريين الأمريكيين؛ على الرغم من أنها قد تكون غير راغبة في المخاطرة

(1) AVI ISSACHAROFF, Iran regime grapples with its worst crisis, hamstrung by internal power struggle,The Time Of Israel, 25 July 2020,Link.

(1) سايمون هندرسون، من قتل العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده؟ إسرائيل هي المشتبه به المحتمل، معهد واشنطن، تاريخ النشر 27 نوفمبر 2020، الرابط.

باتخاذ خطوة بهذه الضخامة في الوقت الحاضر. أما أحد أهم العوامل الرئيسية الأخرى لدى صانعي القرار الإيرانيين لعدم الرّد الأمني أو العسكري هو: التأثير المحتمل الذي قد يترتب عن العمل الانتقامي على احتمالات إعادة انتخاب الرئيس ترامب – وهي نتيجة يريدون بالتأكيد تجنّبها، وربما يفكرون في أفضل السّبل لإفشال فرصِه بالفوز بولاية ثانية[1].

الوضع السياسي الداخليّ:

اشتدت وتيرة الخلافات بين المحافظين والإصلاحيين مع اقتراب الانتخابات الإيرانية في مايو 2021م، ومن مظاهر المناكفات الإيرانية السياسية الداخلية: مواقف رئيس المجلس المنتخب «محمد باقر قاليباف»، وهو محافظ معروف سبق له أن خاض الانتخابات ضد (روحاني)، علمًا أن (قاليباف) كان مسؤولاً رفيع المستوى في الحرس الثوري الإيراني وقائدًا لسلاح الجو، والذي يتحدّى (روحاني) وأعضاء جناحه الإصلاحي المعتدل في العديد من القضايا الداخلية والخارجية قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة. وعليه فقد توقع الخبراء الإيرانيّون أنّه لا يمكن إعادة انتخاب (روحاني)، الذي يتولى الرئاسة منذ 2013م على أن ينحصر التنافس الانتخابي بين (قاليباف) المحافظ و(علي لاريجاني) أحد أهم الأسماء المذكورة كمرشح محتمل للجناح المعتدل، والمتحدث السابق للمجلس، والذي تم تعيينه مؤخرًا مستشارًا للمرشد الأعلى. ومن أبرز حالات المناكفات السياسية الداخلية في الساحة الإيرانيّة، يتمثّل في منع الدولة العميقة في إيران، الرئيس الإيراني من فرض الإغلاق في مدينة (قم المقدسة) عندما تم اكتشاف حالات COVID-19 الأولى[2].

الوضع الاقتصادي:

الجوانب السلبية في الاقتصاد الإيراني عام 2020م: يتمثل في انخفاض قيمة الريال الإيراني، فبعد أن كانت قيمة الريال الإيراني في يناير تساوي 128000 مقابل الدولار الأمريكي وصل الى 250 ألف ريال للدولار الواحد، كما ارتفعت معدّلات البطالة بشكل كبير، وقد ساهم في ذلك انتشار وباء كورونا. كما انخفضت أجور العمال إلى حد كبير. هذا بالإضافة إلى إلغاء الإعانات والتّضخّم السنوي عند 41 %، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية مثل: الأرز والدواجن[3]. كما شهد العام 2020م، إلى وجود عجز في الميزانية العامة يبلغ حوالي 2 كوادريليون ريال (8.5 مليار دولار)، وفقًا لمركز الإحصاء الإيراني. تُظهر الحسابات الإحصائية الصادرة عن البنك المركزي الإيراني بأن الحاجة إلى السيولة تزداد بمعدل 9 % سنويًا؛ حيث إنّ أيّ نموّ في السّيولة يتجاوز هذا المبلغ سيؤدي –حتمًا– إلى التّضخم، فيما حققت السيولة متوسط نمو أكثر من 20 % في الاقتصاد على فترات زمنية مختلفة، وهذا ما يشكّل عاملًا أساسيًا لارتفاع التضخم. وانخفض إنتاج النفط الإيراني إلى 1.9 مليون برميل

(1) مايكل آيزنشتات،كيف يمكن أن تردّ إيران على أعمال التخريب الأجنبية؟،معهد واشنطن، تاريخ النشر 4 أغسطس 2020، الرابط.

(2) AVI ISSACHAROFF, Iran regime grapples with its worst crisis, hamstrung by internal power struggle,The Time Of Israel, 25 July 2020,Link.

(3) AVI ISSACHAROFF, Iran regime grapples with its worst crisis, hamstrung by internal power struggle,The Time Of Israel, 25 July 2020,Link.

يوميًا، حيث كانت طهران تنتج الضعف قبل عقوبات واشنطن[1]. كما تقدمت إيران بطلب غير المسبوق للحصول على قرض بقيمة 5 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي للمساعدة في مكافحة تفشّي وباء كورونا، كانت آخر مرة تلقّت فيها إيران مساعدة من صندوق النقد الدولي بين عامي 1960 و 1962م، لكن واشنطن خطّطت لعرقلة طلب طهران، فقد قال مسؤول بوزارة الخزانة الأمريكيّة لشبكة CNN: «لسوء الحظ، كان البنك المركزي الإيراني الذي يخضع حاليًا للعقوبات لاعبًا رئيسيًا في تمويل الإرهاب في جميع أنحاء المنطقة، وليس لدينا ثقة في أن الأموال ستستخدم لمحاربة فيروس كورونا»[2].

الجانب الإيجابي في الاقتصاد الإيراني 2020م: شهد سوق الأوراق المالية في طهران ازدهارًا إلى حد ما في أصعب الأوقات الماليّة التي مرّت بها البلاد، فقد لوحظ بأنّ استثمارات لثروات مواطنين في شركات مختلفة على وشك الإفلاس[3]، أمّا الأهمّ فتمثّل في حصول ايران على المرتبة العاشرة كأكبر منتج للحديد الصلب في العالم، و كأكبر منتج للحديد الإسفنجي في العالم في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020مّ وفقًا لأرقام الاتحاد الدولي للصليب متفوقة على الهند بعد أن نجحت إيران في إنتاج 12 مليون طن من الحديد الإسفنجيّ، بينما بلغ إنتاج الهند 11 مليون طن في هذه الفترة[4].

الوضع العسكري:

زادت التوترات بين إيران والولايات المتحدة في العراق والخليج العربي. ففي 11 مارس 2020، أطلقت عشرات صواريخ الكاتيوشا على قاعدة معسكر التاجي بالقرب من بغداد، الأمر الذي أدى إلى إصابة 14 وقتل جنديين أمريكيين وجندي بريطاني؛ لتقم القوات الأمريكية في 13مارس 2020بقصف مواقع تابعة لجماعة كتائب حزب الله المسلّحة المدعومة من إيران. في 14 مارس سقط 25 صاروخًا -على الأقل- على معسكر التاجي مرّة أخرى، وأصيب ما لا يقلّ عن ثلاثة عسكريين أمريكيين وجنديان عراقيان. في 15 أبريل اتّهمت الولايات المتحدة السفن العسكرية الإيرانية بإجراء مناورات «خطيرة ومضايقات» بالقرب من سفن البحرية وخفر السواحل[5]؛ ليصدر بعدها (خامنئي) قرارًا بوقف أيّ استهداف عسكري لجنود ومنشآت أمريكيّة في العراق خشية أن يصبح العراق مسرحًا لصراع عسكري بين أمريكا وإيران قبل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، وهو ما سيكون في صالح ترامب.[6]

أجرت إيران مناورات عسكرية في الخليج العربي ومضيق هرمز بالذخيرة الحيّة في 5-6-7 أكتوبر، وكان آخر تدريب تمّ الإعلان عنه هو سلسلة من التمارين البحرية في 10 سبتمبر، والتي بدأت في الخليج العربي - تحديداً المقتربات المؤديّة إلى مضيق هرمز وخليج عُمان - وتضمّنت ضرب أهداف عائمة بصواريخ مضادة للسفن، شملت صاروخ أطلق من غواصة في أعماق البحر.

(1) موقع الحرة، وضع اقتصادي خطير في إيران.. هل تتجه نحو الـ«تضخم المفرط»؟، تاريخ النشر ١٠ أغسطس ٢٠٢٠م، الرابط.

(2) Garrett Nada, What You Need to Know about Iran's Coronavirus Crisis, United States Insttute Of Peace, April 21, 2020, Link.

(3) AVI ISSACHAROFF, Iran regime grapples with its worst crisis, hamstrung by internal power struggle,The Time Of Israel, 25 July 2020,Link.

(4) Irna, İran, 2020'nin en fazla sünger demir üreten ülkesi olarak bildirildi,Link.

(5) Garrett Nada, What You Need to Know about Iran's Coronavirus Crisis, United States Insttute Of Peace, April 21, 2020, Link.

(6) Deniz Caner, Hamenei'den Irak'taki Saldırıların Durdurulması Emri, iram center, 26.10.2020,Link.

في أغسطس 2020، سافر وزير الدفاع الإيراني العميد أمير حاتمي إلى روسيا لحضور المنتدى العسكري-التقني الدولي «الجيش – 2020»، وهو حدث نظّمته وزارة الدفاع في الاتحاد الروسي، لعرض أحدث منتجات إيران الدفاعية، وتقييم أحدث المعدّات الروسيّة، واستكشاف إمكانية التعاون العسكري بين صناعات الأسلحة لكلا البلدين وتبادل التدريب كجزء من اتفاقياتهما السابقة، وقضى العميد (حاتمي) أيام عدّة في اختبار أنظمة الأسلحة ذات الأهمية الخاصة، بما فيها نظام الدفاع الجوي بعيد المدى «Almaz–Antey S–400»، ونظام الدفاع الجوي المُحسّن قصير المدى «Pantsir–S2»، ودبابة القتال الرئيسية «T–90»، والطائرة المقاتلة البعيدة المدى والمتعددة المهام «Sukhoi Su–30» التي طال انتظارها[1] .

صاروخ «الحاج قاسم» الباليستي. يحمل هذا الصاروخ اسم قائد «فيلق القدس» الراحل (قاسم سليماني)، وهو صاروخ يوصف بأنه مشتقّ متوسط المدى من مجموعة صواريخ «فاتح110–/«ذو الفقار» الباليستيّة التكتيكيّة القصيرة المدى، والتي يبلغ مداها كما يُدّعى 1400 كيلومتر – أيّ ضعف مدى صاروخ «ذو الفقار» الذي يبلغ 700 كم. ويُعتقد أن صاروخ «الحاج قاسم» من صنع «مجموعة الشهيد باقري الصناعيّة» في (خجير) أو من صنع إحدى الشركات التابعة لها بالقرب من يزد[2].

الوضع الصحي:

تفشي الوباء في إيران هو الأسوأ في الشرق الأوسط. فمع حلول 21 أبريل أبلغت إيران عن 84802 حالة إصابة في جميع المحافظات الـ 31، مع 5297 حالة وفاة، لكن الحصيلة كانت محل خلاف منذ فترة وجيزة بعد الإبلاغ عن أول وفيات COVID–19 في 19 فبراير في مدينة (قم المقدسة) وفي 23 مارس اتّهمت وزارة الخارجية الأمريكيّة النظام الإيراني «بإخفاء قدر كبير من المعلومات حول تفشي فيروس كورونا[3]. فيما أعلن (روحاني) أنّ هناك ما يقدّر بنحو 25 مليون حالة إصابة بفيروس كورونا في إيران – من بين حوالي 82 مليون نسمة – وهي أرقام مرتفعة للغاية [4]، وقد ترتب على الوباء إلى إغلاق الشركات في جميع أنحاء البلاد قبل الاحتفال بعيد النيروز، رأس السنة الفارسية الجديدة، فيما أعلنت الحكومة عن مبادرات عدّة لتقديم الإغاثة للأفراد والشركات المتضرّرة من الفيروس، في 20 مارس ناشد الرئيس (روحاني) الشعب الأمريكي مباشرة لمساعدته في الضّغط على الرئيس (دونالد ترامب) والكونغرس لرفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وقال (روحاني) في رسالة مفتوحة «اليوم، يتضرّر الشعب الإيراني من جرّاء فيروس كورونا القاتل وسياسة الحكومة الأمريكيّة القاسية للإرهاب الاقتصادي». في الوقت نفسه، وفي خطاب متلفز، رفض المرشد الأعلى (آية اللّه علي خامنئي) المساعدة الأمريكيّة للمساعدة في مكافحة تفشّي فيروس كورونا. حيث قال في 22 مارس: «يمكنك أن تعطينا دواءً من شأنه أن ينشر المرض أكثر أو يجعله يستمر لفترة أطول». مشيرًا إلى أن COVID–19 تمّ تطويره في الولايات المتحدة

(1) فرزين نديمي، طهران تراقب عن كثب رفع الحظر عن السلاح، معهد واشنطن، 16 أكتوبر 2020، الرابط.

(2) فرزين نديمي، إيران تتفاخر بتقنيات جديدة للصواريخ والمحركات النفاثة، معهد واشنطن، 28 أغسطس 2020، الرابط.

(3) Garrett Nada, What You Need to Know about Iran's Coronavirus Crisis, United States Insttute Of Peace, April 21, 2020, Link.

(4) AVI ISSACHAROFF, Iran regime grapples with its worst crisis, hamstrung by internal power struggle,The Time Of Israel, 25 July 2020,Link.

لاستهداف الإيرانيين بناءً على التركيب الجيني[1].

التعليم في إيران:

نتيجة لانتشار وباء كورونا في إيران، اضطرّت وزارة التّربيّة والتّعليم الإيرانيّة إلى تطبيق نظام التّعليم عن بعد إلّا أنّه تعرّض لانتقادات عديدة جرّاء ضعف جودة شبكة الإنترنت، والنّظام البدائي الذي يتمّ اتّباعه في معظم الجامعات حسب وصف الطلبة. من جهته، أصدر اتّحاد طلاب الجامعات الإيرانيّة عريضة تحت عنوان «لا للتّعليم الافتراضي» ندّد فيها بتنصّل الجهات المعنيّة من مسؤوليّاتها، داعيًا إلى إلغاء الفصل الدراسيّ وإعادة الأقساط للطّلاب الذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة[2].

السياسة الخارجية

شهد العام 2020 العديد من القضايا السياسيّة المتنوعة وذات الاهتمام الكبير بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانيّة، وهي على النحو التالي:

أولًا- الاتفاق الإيراني الصيني:

نجحت إيران في الاتفاق مع الصين على اتفاقيّة سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة شاملة طويلة الأجل من شأنها تسهيل استثمارات بمئات المليارات من الدولارات في الاقتصاد الإيراني، ويرى السياسيّون في طهران أنّ في الاتفاقيات وسيلة ضروريّة لمكافحة الهيمنة والعداء الأمريكي . يأتي هذا الاتفاق ضمن سياسة إيران الجديدة المتمثّلة في « المحور نحو الشرق» والمتمثّل في تنمية علاقات اقتصاديّة وسياسيّة وعسكريّة وأمنيّة قويّة مع عمالقة القارة الآسيويّة، أيّ: الصين وروسيا، وقد اكتسبت هذه السياسة مصداقية أكبر بين المسؤولين الإيرانيين بعد تحرك الولايات المتحدة للانسحاب من خطّة العمل الشّاملة المشتركة (JCPOA) المعروفة بالعامية باسم الاتفاق النووي الإيراني واتّباع إستراتيجيّة «الضغط الأقصى». وذلك في ظلّ وجود رفض لكل من موسكو وبكين للسياسات العسكرية والتدخلية الأمريكية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى السّعي للقضاء على تفوق الدولار الأمريكي الذي يلوح في أفق الاقتصاد العالمي، علمًا أنّ إيران والصين لديهما مصالح مماثلة في مجال دبلوماسية الطاقة، ويعد تأمين مصادر الطاقة المستدامة مثل: النفط والغاز أمرًا حيويًا للنموّ الاقتصادي للصين، ويمكن أن تكون إيران موردًا ثابتًا، في حين أن الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط متحالفة مع الولايات المتحدة، فإن إيران ليست تحت النفوذ الأمريكي. من ناحية أخرى، أدّى نهج «الضغط الأقصى» الذي تتبعه واشنطن إلى جعل صادرات النفط الإيرانية تقترب من الصفر برميل يوميًا. وبالتالي فإن تصدير النفط إلى

(1) Garrett Nada, What You Need to Know about Iran's Coronavirus Crisis, United States Insttute Of Peace, April 21, 2020, Link.

(2) علي الباشا، إيران: انتقادات تطال نظام التعليم عن بعد في الجامعات ودعوات لإلغاء الفصل الدراسي، موقع فرانس 24، تاريخ النشر 2020/05/19، الرابط.

الصين يخدم مصالح إيران.[1]

ثانيًا- اتفاق الدفاع الجوي بين إيران وسوريا

في الثامن من تموز/يوليو، وقّع وزير الدفاع السوري (علي عبد اللّٰه أيوب) ورئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية اللواء (محمد باقري) اتفاقاً في دمشق؛ لتوسيع التعاون العسكري الثنائي بينهما بشكل كبير، ولا سيّما في مجال الدفاع الجوي؛ إذ دعت حاجة مزدوجة إلى مواجهة التهديدات الجوية ضدّ إيران وحلفائها، في الوقت نفسه تقويض الوجود العسكري للتّحالف في الشرق الأوسط، طوّرت طهران رؤية إستراتيجيّة تتطلب حماية فعالّة، وإغلاق المجال الجوي (في الوقت المناسب). وتحقيقاً لهذه الغاية، اقترحَتْ بشكل متكرر تعزيز أنظمة الدفاع الجوي العراقيّة واللبنانيّة والآن السوريّة ودمجها في شبكتها الخاصة[2].

ثالثًا- الأزمة السورية

في الآونة الأخيرة وفي الأشهر الماضية اتّخذت القوات الإيرانية والروسية في شرق سوريا خطوات تدلّ على التنافس بينّهما أكثر من أيّ رغبة في مواجهة القوات التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة، فقد تشكلّت منطقتا نفوذ في الجانب الغربي من نهر الفرات هما: الجزء الشماليّ من محافظة دير الزور الذي تُديره عناصر من جيش بشار الأسد – «الفرقة الرابعة» و«الفيلق الخامس» الذي تسيطر عليه روسيا – بينما تهيمن القوات الإيرانيّة ووكلاؤها من الميليشيات الشيعيّة على المنطقتين الجنوبيتين، الميادين والبوكمال. وإذا سحبت الولايات المتحدة المزيد من جنودها من شرق سوريا، فقد يتحوّل هذا التنافس بين إيران وروسيا إلى مواجهات مسلّحة وسباق لاحتكار «غنائم الحرب» في الجهة المقابلة من النهر – على الرغم من أنه من غير المرجح أن يؤثر ذلك على مصلحتهما المشتركة في الحفاظ على نظام الأسد سليماً[3].

ثانيًا- الانتخابات الامريكية وفوز الرئيس جو بايدن:

تتوقع القيادة الإيرانية أن فوز (جو بايدن) في الانتخابات الأمريكية لا يعني الرفع الفوري للعقوبات المفروضة على إيران، لكن انتخابه سيبعث الأمل على الأقل[4]، فقد دعا الرئيس الإيراني (روحاني) الرئيس المنتخب (جو بايدن) إلى «تعويض أخطاء الماضي» وإعادة الولايات المتحدة إلى اتفاق طهران النووي لعام 2015 مع القوى العالمية[5]، وأشار الرئيس الإيراني (حسن روحاني) إلى أن حكومته مستعدة

(1) Seyed Hossein Mousavian, Iran's New Doctrine: Pivot to the East, The diplomat, October 05, 2020, Link.

(2) فرزين نديمي، اتفاق الدفاع الجوي بين إيران وسوريا قد يعرقل عمليات التحالف، معهد واشنطن، 24 يوليو 2020، الرابط.

(3) عُلا الرفاعي و علي عليلي، التوترات بين روسيا وإيران في دير الزور، معهد واشنطن، 4 سبتمبر 2020، الرابط.

(4) AVI ISSACHAROFF, Iran regime grapples with its worst crisis, hamstrung by internal power struggle,The Time Of Israel, 25 July 2020,Link.

(5) AP NEWS, Iran's president calls on Biden to return to nuclear deal, November 8, 2020, Link.

لإجراء محادثات، وإن كان ذلك بطريقة محسوبة بعناية تحمي الكبرياء الإيراني، وقال إنه يأمل أن السنوات الثلاث الأخيرة من الضغط على إيران دون جدوى تعلمت الولايات المتحدة درسًا سيجعل «الإدارة الأمريكية القادمة تتبع القانون وتعود إلى جميع التزاماتها» بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة[1]، فيما غرّد وزير الخارجية الإيراني (محمد جواد ظريف) أن «العالم يراقب» ليرى ما إذا كانت إدارة (بايدن) الجديدة ستبتعد عن نهج (ترامب) تجاه إيران، وتسعى إلى التعاون الدولي، وأضاف ظريف: «الأفعال هي الأهم»[2]. فيما أشار فريق الرئيس الأمريكي المنتخب (جو بايدن) إلى أنه يريد العودة إلى «خطة العمل الشاملة المشتركة» والقيود الكثيرة التي تفرضها على الأنشطة النووية الإيرانية حال توليه منصبه، لكن التقرير الأخير لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» يُظهر أن برنامج طهران يمضي قدماً على أي حال، وحتى إذا نجحت الإدارة الأمريكيّة المقبلة في إعادة العمل بـ «خطة العمل الشاملة المشتركة» بشكل أو بآخر، فمن المحتمل أن تكون الاتفاقية مختلفة نوعاً ما[3].

ثالثًا- ملف ناغورنو كاراباخ:

بعد اندلاع المواجهة العسكرية بين القوات الأرمينية والأذربيجانية، قام نائب وزير الخارجية الإيراني (سيد عباس أراكشي) بزيارة إقليمية استهدفت كل من باكو وموسكو وأنقرة؛ حيث التقى الرئيس الأذربيجاني (إلهام علييف) بعدد من كبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الوزراء الأرمني (نيكول باشينيان) ونظيريه الروسي والتركي، وجاء في البيان الرسمي الصادر عن الزيارة أن «الغرض من جولة أراكشي الدبلوماسية هو الاطلاع على آخر التطورات في ناغورني كاراباخ وتقديم اقتراح حل أعدّته إيران».

لم تتضح تمامًا مقترحات الحل الإيراني، ولكن بحسب البيان فإنّ المقترح احتوى على «إنهاء احتلال أراضي جمهورية أذربيجان، واحترام الأقليّات وحقوق الإنسان، وإنهاء الموقف العدائي بين الطرفين، وبدء المفاوضات بمساعدة الدول الضامنة التي قد تؤثر على العملية»، وقد جاءت الردود على المقترح الإيراني على النحو التالي، وزير الخارجية الأذربايجاني (جيهون بيرموف): «إننا نقدر مبادرة الوساطة الإيرانية» بخصوص الاقتراح الإيراني. وقال الجانب الأرميني أثناء إدلائه بتصريحه «سننظر في الاقتراح الإيراني بعناية». بينما لم يأتِ ردّ من تركيا ولا حتى من روسيا.

يأتي التدخل الدبلوماسي لطهران كونها قلقة من النزاع الأذربيجاني الأرمني لسببين رئيسيين، أولاً: تشعر إيران بالقلق من التهديد الذي يشكله الصراع على أمن الحدود، هذا لأنّ نزاع ناغورنو كاراباخ، الذي بدأ في 27 سبتمبر واستمرّ لمدة شهر، هو أعنف صراع بين الأطراف منذ 1994، وقد أعربت إيران -مرارًا- عن استيائها من الصواريخ التي أصابت أراضيها خلال النزاعات، مؤكدة أن أمن مواطنيها الذين يعيشون في المنطقة الحدودية هو الخط الأحمر لإيران .السبب الثاني: الذي يقلق إيران هو أن الصراع بين أذربيجان وأرمينيا يمكن أن يتحول إلى تهديد للأمن الداخلي، فقد أثار الموقف المتناقض الذي أبدته طهران في الأيام الأولى من الصراع والصور التي انعكست على وسائل التواصل الاجتماعي

(1) ANCHAL VOHRA, Iran Is Laughing at Trump and Placing Hope in Biden, Foreign Policy, NOVEMBER 8, 2020,Link.
(2) AP NEWS, Iran's president calls on Biden to return to nuclear deal, November 8, 2020, Link.
(3) سايمون هندرسون، التقرير الأخير عن عمليات التفتيش النووي الإيراني يكشف عن مخاوف متعددة، معهد واشنطن، 16 نوفمبر 2020، الرابط.

أن إيران كانت تقدم معدات عسكرية لأرمينيا ردّ فعل السكان الأتراك في الداخل؛ على الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين أكدّوا في الأيام التالية على حماية وحدة أراضي أذربيجان إلا أنّ آثار الخطأ الإستراتيجي لا تزال مستمرة[1].

انفجار: انفجار بيروت

انفجار مرفأ بيروت شكّل ضربة للسياسة الإيرانية في لبنان، وتسبب بإقالة حكومة كان يدعمها حزب الله، وكيل إيران هناك، ويتعرّض حزب الله وحلفاء إيران لانتقادات داخليًا وخارجيًا، وتعالت الأصوات بنزع سلاح الحزب وإنهاء النفوذ الإيراني في هذا البلد الذي يعاني من الفساد وانهيار اقتصاده[2]، وقد عقّب مساعد رئيس البرلمان الإيراني في الشؤون الدولية حسين (أمير عبد اللهيان) قائلًا: «الولايات المتحدة هي المستفيد الأول من انفجار بيروت، والكيان الصهيوني هو ثاني جهة مستفيدة من أيّ ضرر يلحق بلبنان، وليس من المستبعد أن تكون له يدّ في هذه الأحداث»، وقد دعا مساعد رئيس البرلمان الإيراني في الشؤون الدولية، «الدول الإسلامية والعربية إلى إرسال المساعدات إلى لبنان على وجه السرعة، سيّما أنّ مخازن القمح والأغذية والأدوية، تضررّت إثر هّذا الحادث»[3]، فيما اعتبر المتحدّث باسم الخارجية الإيرانيّة عباس موسوي تعاطف واشنطن وتل أبيب مع الشعب اللبناني نفاقًا وخدّاعًا، فيما أشارت وكالة «فارس» إلى أصابع «الكيان الصهيوني الخفيّة وراء كارثة بيروت». وقال موسوي: «إذا كانت أمريكا وإسرائيل صادقتين حقا في تعاطفهما مع لبنان، فعليهما رفع العقوبات التي فرضتاها مؤخرًا على الشعب اللبناني»[4].

اتفاق السّلام الإماراتي الإسرائيلي:

التقارب الإسرائيلي مع دول في الشرق الأوسط يشكّل تحديًا جديدًا أمام إيران، وسيدفعها إلى مزيد من العزلة في المنطقة؛ حيث أعلنت الإمارات وإسرائيل -أخيرًا- عن اتفاق سلام، وهو الأول بعد نحو 25 عامًا مع دولة عربية. هذا الاتفاق أثار خوف وقلق إيران التي تستخدم القضية الفلسطينية لإقناع الشارع العربي بشرعية تدخلها في شؤون الدول المجاورة مثل: العراق ولبنان واليمن وسوريا[5]. جاء ردّ الفعل الإيراني مستهجنًا وبشدّة للتطبيع الإماراتي مع الاحتلال الإسرائيلي، ما يعطي مؤشرا على ما يشكّله الاتفاق من تهديد مباشر للمصالح الإيرانية، فمن جانبه، وصف الرئيس الإيراني (حسن روحاني) السبت الماضي، التطبيع الإماراتي-الإسرائيلي بـ«الخطأ والخيانة»، داعيًا أبوظبي إلى الرجوع عنه، وحذّر (روحاني) الإمارات من أن «تجعل موطئ قدم لإسرائيل في المنطقة»، مهدّدًا بـ«تغيير معاملة» طهران مع أبو ظبي، أمّا رئيس هيئة أركان الجيش الإيراني (محمد باقري) فاستبق الأحداث، وحمّل

(1) Emine Gözde Toprak, İran'ın Ara Buluculuk Çabaları, iram center, 02.11.2020, Link.

(2) موقع الحرة، إيران غارقة في 8 أزمات.. نظام خامنئي مرتبك وخوف من الشهور المقبلة، تاريخ النشر 06 سبتمبر 2020، الرابط.

(3) موقع سبوتنك، إيران تكشف المتهم الأول في «انفجار بيروت» وتتحدث عن موقف السعودية، تاريخ النشر، 05.08.2020، الرابط.

(4) موقع روسيا اليوم، إيران تتهم أمريكا وإسرائيل بانفجار بيروت وتعتبر تعاطفهما مع اللبنانيين نفاقا وخداعا، تاريخ النشر، 05.08.2020، الرابط.

(5) موقع الحرة، إيران غارقة في 8 أزمات.. نظام خامنئي مرتبك وخوف من الشهور المقبلة، تاريخ النشر 06 سبتمبر 2020، الرابط.

الإمارات المسؤولية عن «أي شيء يحصل في منطقة الخليج يُعرض الأمن القومي لإيران للخطر»، وقال: «لن نتسامح مع ذلك». وعلى خلفية الموقف الإيراني استدعت وزارة الخارجية الإماراتية –الأحد– القائم بالأعمال في السفارة الإيرانية في أبو ظبي، وسلمته مذكّرة احتجاج «شديدة اللهجة» على خطاب الرئيس (روحاني)، معتبرة ردّ الفعل الإيراني «تهديدًا لها»[1]، كما ردّت إيران بغضب على اتفاقيتي السّلام الإسرائيلية الأخيرة مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين. وحذر كبار المسؤولين العسكريين الإيرانيين بمن فيهم رئيس الأركان العامة للقوات المسلّحة اللواء (محمد باقري) هاتين الدولتين مراراً وتكراراً من دعوة أي وجود عسكري أو استخباراتي أو عمليّاتي أو إلكتروني إسرائيلي إلى منطقة الخليج[2].

توتر العلاقات بين إيران وكوريا الجنوبية:

في 21 يوليو2020م، استدعت وزارة خارجية كوريا الجنوبية السفير الإيراني في سيؤول؛ لتقديم شكوى حول الخطاب الإيراني المشدذد بشأن إمكانية الوصول إلى الأموال المجمّدة في كوريا الجنوبية. في الأسبوع الذي سبق، اتّهم المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سيؤول بارتباطها بواشنطن بعلاقة مشابهة لعلاقة «السيّد بخادمه»، بينما كان محافظ «البنك المركزي الإيراني» قد هدّد سابقاً باتخاذ إجراء قانوني للوصول إلى تلك الأموال، والتي تقول طهران إنها تنوي استخدامها لأغراض إنسانية؛ على الرغم من تحويل الحكومة الأمريكيّة استخدام الأموال لمثل هذه الأغراض في فبراير 2020م، إلّا أن المصارف الكوريّة الجنوبية تبدو متردّدة في المضي قدماً في الموضوع دون ضمانات أمريكيّة إضافيّة – وقد تعاظم هذا التردّد بعد فرض غرامة ماليّة من قبل الهيئات التنظيمية الأمريكية على «البنك الصناعي الكوري» قدرها 86 مليون دولار خلال أبريل 2020م لعجز البنك عن كشف عملية إيرانية واسعة النطاق لغسل الأموال وفقاً لرئيس غرفة التجارة المشتركة بين البلدين، تتراوح قيمة الإيرادات الإيرانية من مبيعات النفط إلى سيؤول والمودعة لدى المصارف الكوريّة الجنوبية بين 6،5 و 9 مليارات دولار[3].

الرؤيّة المستقبليّة

سيشهد العام 2021م انتخابات رئاسيّة في إيران بين المحافظين و المعتدلين؛ لذلك فإنّ الأيام الأولى لتولّي الرئيس الأمريكي المنتخب حديثًا من المتوقع أنها ستؤثر بشكل كبير في هوية الرئيس الإيراني القادم، ذلك من خلال التصريحات الأمريكية الجديدة، فإذا فتحت الإدارة الأمريكية بابًا للحلول الدبلوماسيّة فإنّه من المتوقع أن يأتي رئيس إيراني معتدل، أمّا في حال اتخذت إدارة (جو بايدن) مواقف سلبية تجاه إيران فإنّ ذلك سيؤدي إلى قدوم رئيس إيراني متشدد، هذا لا يعني أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة هي من تحدّد هويّة الرئيس الإيراني؛ بل هي أحد أهم الأسباب المؤثرة في اللّعبة

(1) صلاح الدين كمال، هذه أسباب الغضب الإيراني من تطبيع الإمارات مع الاحتلال، موقع عربي 21، تاريخ النشر 18 أغسطس 2020م، الرابط.

(2) فرزين نديمي، طهران تراقب عن كثب رفع الحظر عن السلاح، معهد واشنطن، تاريخ النشر 16 أكتوبر 2020، الرابط.

(3) كاثرين باور و كين ماثيسون، التجارة الإنسانية بين إيران وكوريا الجنوبية تتطلب ضمانات أمريكية، معهد واشنطن، تاريخ النشر 28 يوليو 2020، الرابط.

السياسية الإيرانيّة بشكل عام و العملية الانتخابيّة على وجه الخصوص.

لم تزل إسرائيل تحذّر من أنّ إيران ستمتلك مع بدايات العام 2021م القدر الكافي من اليورانيوم المخصّب لصنع قنبلة ذرية، وأشار مسؤولون في الدّولة العبريّة إلى أن الجمهورية الإسلامية تخصب ما بين 100 و180 كلغ من اليورانيوم شهريًا بنسبة 4 %، ما سيسمح لها بإنتاج نحو 25 كيلوغرامًا من اليورانيوم العالي التخصيب، العتبة اللازمة لصنع سلاح نووي[1].

اقتصاديا، من المتوقع أن يظلّ نمو الناتج المحلي الإجمالي لإيران ضعيفًا في الأعوام 2020 / 21– 2022 / 23. علمًا ان التوقعات الأساسيّة مدفوعة بشكل أساسي بتفشي فيروس كوفيد 19–، كما أنّه من المتوقع أن يتّسع عجز المالية العامّة مع تقصير الإيرادات، وبالتالي إصدار المزيد من الديون والسحب من الاحتياطيات الإستراتيجيّة[2].

أمّا عن العلاقات الأمريكية الإيرانيّة فمن المتوقع أن تسعى إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب حديثًا «جو بايدن»، إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يعني احتمالية التوصل إلى تسوية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر مع إيران من أجل العراق واليمن[3]، وذلك مقابل أولًا: ازدياد عدد القوات الأمريكيّة في العراق وسوريا، وهو ما يتعارض مع مصالح إيران. ثانيًا: أن تقلص إيران تمويلها للميليشيات الشيعيّة في المنطقة وبالتحديد حزب الله اللبناني. ثالثًا: تفهم من قبل إدارة (بايدن) للاتفاق النووي الإيراني[4].

من المتوقع أن يشهد بدايات العام 2021م رفع تلقائي لقيود الأسلحة على إيران بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2231، وبالنظر إلى الاكتفاء الذاتي النسبي لإيران من ناحية إنتاجها العسكري، فمِن المرجّح أن توسّع البلاد عرضَها للمعدّات المصنوعة محليّاً بوسائل مختلفة، مع التركيز على أسواق التصدير المحتملة في الوقت الحالي [5].

ختامًا: من المتوقع أن تشهد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط مواجهات عسكرية محتملة خلال العام 2021م، خصوصًا بعد إصدار التقرير السنوي لشعبة (أمان) الاستخبارية الإسرائيلية لعام 2020م والذي يوصي بضرورة إنهاء الوجود العسكري الإيراني في سوريا [6]، هذا بالإضافة إلى الضربات الأمنيّة لإيران خلال العام 2020م بعد اغتيال (قاسم سليماني) و (محسن فخر الدين زادة) والتي لم تقم المؤسسات الأمنيّة أو العسكريّة الإيرانيّة بأيّ عمل انتقاميّ لمقتلهم، هذا إلى جانب عشرات الغارات الجويّة العسكريّة الإسرائيليّة لأهداف إيرانيّة في الأراضي السوريّة، واستمرار الضغوطات الإسرائيليّة و الأمريكيّة على حلفاء إيران في كلّ من لبنان و قطاع غزة.

(1) موقع فرانس 24، إسرائيل: إيران ستكون قادرة على صنع قنبلة نووية بنهاية 2020، تاريخ النشر 15 يناير 2020م، الرابط.
(2) The World Bank, Iran's Economic Update — April 2020,Link
(3) ANCHAL VOHRA, Iran Is Laughing at Trump and Placing Hope in Biden, Foreign Policy, NOVEMBER 8, 2020,Link.
(4) Bilgehan Alagöz, ABD Başkanlık Seçimleri Sonrası İran'ı Ne Bekliyor?, iram center,28.10.2020, Link.
(5) فرزين نديمي، طهران تراقب عن كثب رفع الحظر عن السلاح، معهد واشنطن، تاريخ النشر 16 أكتوبر 2020، الرابط.
(6) غسان ناصر، (أمان) تدعو حكومة نتنياهو إلى إنهاء التموضع العسكري الإيراني في سورية خلال 2020، موقع جيرون، تاريخ النشر 24 يناير، 2020، الرابط.

الحالة الإسرائيلية
نهاية 2020

صلاح الدين العواودة

باحث في الشؤون الإسرائيلية

مركز رؤية للتنمية السياسية

مقدمة

لا بد لأي مراقب للوضع الإسرائيلي، لا سيما في السنتين الأخيرتين، من ملاحظة حجم الدراما (التطورات والتغيرات)، التي عاشها المشهد الإسرائيلي على مختلف الصعد، الداخلية والخارجية، الإقليمية والدولية، والعسكرية والأمنية، لا سيما مع جائحة الكورونا. فكان أبرزها إجراء ثلاثة انتخابات خلال أقل من سنة، وفوز نتانياهو برئاسة الحكومة فيها كلها، رغم أنّ ملفاتٍ جنائيةً تلاحقه في المحاكم. والانتخابات الرابعة على الأبواب، دون بوادر لوجود منافس قوي يحل محله، وهو أمر ليس حدثا عاديا في بلدٍ يتم الاحتكام فيه لنظامٍ ديموقراطي. كما تضمّن هذا المشهد أيضا، إقبالا غير مسبوق من رئيس الولايات المتحدة على دعمٍ «إسرائيل» وتأييدها، وتنفيذ خطوات تخدم «إسرائيل» بالدرجة الأولى، بل، وحسب وجهة نظر الكثيرين، تخدم مصلحة نتانياهو نفسه. من هذه الخطوات اغتيال قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، وإعلان خطة ترامب، المعروفة بصفقة القرن، والتي تتجاهل الحقوق الفلسطينية، وتصب في مصلحة «إسرائيل»، وجر الإمارات والبحرين والسودان لاتفاقيات تطبيع مع «إسرائيل». وهذه الأحداث، التي تمت خلال فترة زمنية قياسية، تعتبر أحداثا غير عادية في عالم السياسة. وإذا كانت جائحة الكورونا قد أدخلت العالم كله في أزمات، ووضع غير عادي، وهي لم تتخط «إسرائيل»، فإن «إسرائيل» نفسها تعيش أحداثا تميزها، فهي التي تسارع في تسليح نفسها، وتناوش أعداءها ليلا ونهارا، تقصف مواقع وتغتال قيادات، وفي نفس الوقت تستصرخ العالم للوقوف معها، لا سيما ضد الخطر النووي الإيراني، حسب زعمها. وتحت تأثير الكورونا على الاقتصاد والسياسة، تستمر «إسرائيل» في تشكيل نقطة ارتكاز للسياسة الإقليمية والدولية، وهو ما نحتاج إلى مراقبته حلال عام 2021.

الوضع السياسي الداخلي

بدأ عام 2020 وإسرائيل تعيش أزمة سياسية منعتها من تشكيل حكومة، رغم إجراء الانتخابات مرتين خلال عام 2019، وذلك بعد أن تم تقديم موعد الانتخابات نهاية عام 2018، على خلفية أزمة داخل الائتلاف اليميني الحاكم، نجم عنها استقالة وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك «أفيغدور ليبرمان»، في 2018/11/14، وانسحاب كتلته البرلمانية «إسرائيل بيتنا» من الائتلاف، مطالبين بتبكير موعد الانتخابات، ومتهمين الحكومة بالخضوع لـ (الإرهاب)، كما وصفوه. حيث برر ليبرمان استقالته بأن الحكومة وافقت على إدخال مبلغ 15 مليون دولار نقدا لقطاع غزة، وقبلت وقف إطلاق النار مع حماس قبل استقالته بيومٍ واحد (زرحيا، 2018).

وكان سبب الأزمة، إضافة إلى مجموعة قضايا خلافية بين ليبرمان ونتنياهو، مثل قانون تجنيد المتدينين الأصوليين (الحريديم)، هو اندلاع موجة تصعيد بين المقاومة في قطاع غزة وقوات الاحتلال، بعد أن كشفت مجموعة من عناصر كتائب القسام، الجناح المسلح لحركة حماس، تسلل قوات خاصة إسرائيلية إلى مدينة خانيونس، جنوب قطاع غزة، مساء الأحد 11/11/ 2018. حيث تمكنت عناصر

المقاومة من توقيف القوة الإسرائيلية، والتحقيق معها لنحو 40 دقيقة، قبل أن يقوم أحد عناصرها، أي القوة الإسرائيلية، بمباغتة قائد القوة من المقاومة، وإطلاق النار عليه عندما قرر نقلهم إلى مقر خاص بالمقاومة. وأدى اكتشاف كتائب القسام للقوات الخاصة الإسرائيلية، والتي كانت في مهمة سرية، إلى الاشتباك معها وقتل ضابط وجرح آخر، واستشهاد سبعة من عناصر المقاومة، واندلاع جولة تصعيد عسكري استمرت 48 ساعة (عربي 21، 2018)، أطلقت المقاومة فيها نحو 500 صاروخ باتجاه المستوطنات الإسرائيلية في محيط قطاع غزة. ورغم القصف الإسرائيلي على قطاع غزة، إلا أن ليبرمان لم يعجبه حجم الرد، حيث أراد حلا جذريا من وجهة نظره، واعتبر أن الرد الإسرائيلي ضعيف، ويدلّ على خوف وتردد، ورأى أن قبول «إسرائيل» بالتهدئة، دون استعادة الجنود المفقودين، يضعه في حرج مع أُسرهم، واعتبر أن هذا يتناقض مع القيم التي يؤمن بها، وعندما تتعارض القيم مع الكرسي، فإنه يفضل القيم على الكرسي، على حد قوله (زرحيا، 2018).

وبعد استقالة ليبرمان، وتقديم موعد انتخابات الكنيست، أجريت الانتخابات الأولى في 2019/4/9، لكن النتائج لم تؤدِّ إلى تشكيل حكومة، وتم حل الكنيست الـ 21 بعد الانتخابات بشهر واحد فقط. وأجريت الانتخابات الثانية بعد حوالي خمسة أشهر في 2019/9/17، ولم تشكل حكومة أيضا، وحُلَّ الكنيست الـ 22. وتم الذهاب إلى انتخابات ثالثة خلال أقل من عام، وذلك في 2020/3/2، حيث شهدت الانتخابات هذه المرة، تقدما ملحوظا لحزب الليكود ورئيسه نتنياهو، مما سهل عليه إقناع خصمه الرئيس في الانتخابات، زعيم تحالف «أزرق أبيض»، الجنرال «بيني غانتس»، بالانضمام إليه في ائتلاف حكومي، يكون فيه غانتس رئيسا بديلا للحكومة، حيث سيشغل نتنياهو المنصب 18 شهرا، ثم يتخلى عنه لغانتس لمدة مماثلة (i24news، 2020).

ورغم اتفاقيات التطبيع بين «إسرائيل» وبعض الدول العربية، إلا أن نتنياهو لا يستطيع تحويلها إلى قوة سياسية، ولا حتى في أوساط الجمهور اليميني المؤيد له، رغم احتفاظ حزبه بالصدارة بين الأحزاب. فقد قال «نفتالي بينت»، زعيم حزب «البيت اليهودي»، إن الشعب الإسرائيلي ليس شعبا غبيا لديه «سوبرمان» واحد هو نتنياهو، ففي حرب 1948 لم يقاتل بن غوريون وحده، ولم ينتصر بمفرده. وهاجم نتنياهو بأن إدارته للبلاد متفردة، واعتباراتها شخصية، حتى في مواجهة الكورونا، وهي إدارة فاشلة حسب ادعائه (شلو، 2020).

وفي 2020/12/9، صادقت لجنة الكنيست على مشروع قانون حل الكنيست، وطرحه للتصويت عليه بالقراءة الأولى، بحيث تجري الانتخابات في حال المصادقة على مشروع القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، وفي موعد يتراوح ما بين 16 و24 آذار/ مارس المقبل. وفي هذه الأثناء، قدم عضو الكنيست «جدعون ساعر» استقالته من الكنيست، بعد أن أعلن عن انشقاقه عن حزب الليكود، وعزمه تأسيس حزب جديد، يخوض من خلاله الانتخابات المقبلة. يُشار هنا إلى أنه في حال لم تتم المصادقة على مشروع قانون حل الكنيست بالقراءات الثلاثة، ولم تتم المصادقة على الميزانية حتى يوم 2020/12/23، فإن الكنيست ستُحل بشكل تلقائي، ويتم التوجه إلى انتخابات مبكرة خلال ثلاثة أشهر. وفيما توقع المحللون الإسرائيليون، أن انشقاق عضو الكنيست «جدعون ساعر» عن حزب الليكود، سيؤدي إلى تأجيل الانتخابات، قال رئيس حزب «أزرق أبيض» ووزير الجيش «بيني غانتس»: إنه إذا وافق رئيس الحكومة

بنيامين نتنياهو، على المصادقة على الموازنة، فلن تُجرى انتخابات. وكانت الهيئة العامة للكنيست قد صادقت بالقراءة التمهيدية، وبتأييد 61 عضوا، يوم الأربعاء 2020/12/2، على مشروع قانون حل الكنيست، الذي طرحته كتلة «ييش عتيد – تيلم»، ونقل موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني عن قيادي في الليكود قوله: إن «خطوة ساعر لا تؤثر على إمكانية حل الأزمة السياسية مع «أزرق أبيض»، وإن الفجوات في المواقف ما زالت كبيرة جدا، والتقديرات هي أن «إسرائيل» ذاهبة إلى انتخابات» (عرب48، 2020).

الوضع الدولي

العلاقات مع الولايات المتحدة

انتهت سنة 2020 بفوز المرشح الديموقراطي جو بايدين برئاسة الولايات المتحدة، وقد رشح بايدن لوزارة الخارجية اليهودي «أنتوني بلينكن»، المؤيد للعودة للاتفاق مع إيران الذي انسحب منه ترامب. ورغم دعم «بلينكن» لـ «إسرائيل»، إلا أنها تخشى من تأثيره السلبي، لا سيما على من تعتبرهم حلفاءها في الشرق الأوسط، خاصة بعد انتقاده لمصر بشأن اعتقال نشطاء حقوق الإنسان، ولأثيوبيا بسبب هجماتها على إقليم «تغرا» الذي شهد حركة تمرد، رغم أن هذين البلدين، مصر وإثيوبيا، حليفان للولايات المتحدة، الأمر الذي يعني أن الانتقادات قد تطال «إسرائيل» نفسها. وفضلا عن أن بايدن نفسه كان يعتبر، كنائب للرئيس أوباما سابقا، الأقرب لإسرائيل، والأحرص على مصالحها، فإن «بلينكن» يرى أيضا أن مواقف بايدين من «إسرائيل»، بنيت بناءً على العبر المستخلصة من محرقة اليهود على أيدي النازية. أما «بلينكن» نفسه، والذي وصفه نتنياهو بالصديق القريب لإسرائيل، فقد قال إنه لن يتخلى يوما عن أمن «إسرائيل»، رغم خلافه معها في بعض السياسات، وهو ما يقلق «إسرائيل»، رغم تعهده بإبقاء هذه الخلافات في الغرف المغلقة، فهذا يفقدها ما تمتعت به من راحة تامة في عهد ترامب. ورغم أنه يتعهد بأن لا يربط بين دعمه لإسرائيل وبين القضية الفلسطينية، مثل بايدين نفسه الذي تعهد بأن لا يربط بين المساعدات العسكرية لإسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية، إلا أن «إسرائيل» تشعر بالقلق تجاهه، فقد كان أحد أعمدة السياسة الخارجية في عهد أوباما، ويقلق «إسرائيل» دعمه للديموقراطية وحقوق الإنسان حول العالم، وتعهده بذلك، رغم أنه أيد اتفاقيات «أبراهام» مع دول الخليج (اليستر، 2020).

وشرح بلينكن رؤية بايدين بشأن الشرق الأوسط، وذلك في لقاء مع الأغلبية الديموقراطية في 2020/12/6، أكد فيه على التاريخ الطويل لبايدين، كعضو في مجلس الشيوخ، في دعم «إسرائيل»، بل وأكد أنه أكثر شخص أمريكي ذي معرفة بالعلاقات الإسرائيلية الأمريكية، وأنه كان شريكا في العلاقة مع رؤساء حكومات «إسرائيل» منذ «جولدا مائير»(1969–1974) وحتى اليوم. وعن عملية السلام قال إن بايدين مؤيد لحل الدولتين، كطريق وحيد لضمان مستقبل «إسرائيل» كدولة يهودية ديموقراطية وآمنة، مع تحقيق الطموحات «المشروعة» للفلسطينيين، وإنه سيطلب من الطرفين عدم القيام بخطوات أحادية الجانب، تضر بحل الدولتين، مثل خطة الضم، كما سيعيد الدعم للسلطة الفلسطينية، وسيعيد

فتح القنصلية الأمريكية مجددا في شرقي القدس، وسيستأنف الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، ولكن بشرط وقف المخصصات التي تدفعها السلطة لأسر الشهداء والأسرى، ووقف التحريض ضد «إسرائيل»، والاعتراف بإسرائيل كدولة لليهود. وأكد أن الولايات المتحدة في عهد بايدين، لن تقف ضد المؤسسات الدولية لصالح «إسرائيل»، لكنها ستعود للأمم المتحدة، ولمكانتها التي كانت قبل ترامب، لتدافع عن «إسرائيل» من هناك، على حد قوله (ايخنر، 2020).

وعلى صعيد الموقف من إيران، أشار بلينكن إلى أن سياسة ترامب فشلت، فلم تجبر الإيرانيين على التفاوض، ولم تَحُل بينهم وبين زعزعة استقرار المنطقة، بل بالعكس زادت إيران من أنشطتها النووية، وهددت الجنود الأمريكيين في العراق وسوريا. كما أن سياسة ترامب حولت الأضواء من إيران إلى الولايات المتحدة، ووضعتها في تعاكس مع شركائها الأوروبيين. كما أكد «بلينكن» على أن حظر بيع السلاح لإيران، الذي انتهى قبل شهرين، لا يمكن للولايات المتحدة أن تؤثر فيه؛ بسبب انسحاب ترامب من الاتفاق.

وعلى صعيد العلاقات بين بايدين والقيادة الإسرائيلية، أكد «بلينكن» على عدم نشر الغسيل الوسخ في الخارج. وقال إن بايدين زار «إسرائيل» أثناء انتفاضة الأقصى، ودخل فندق الملك داود وكان فارغا، ولم يكن فيه إلا المبعوث الأمريكي«دينيس روس»، وإنهما التقيا خلال تلك الزيارة بنتنياهو، الذي كان وزيرا للمالية في حينه، وذلك في مكتب نتانياهو، الذي كان فيه صورة لبايدين موقّعة منه كتب عليها: «أنا أختلف معك بكل شيء لكني أحبك». فهكذا ستكون العلاقات كما يقول «بلينكن»، والخلاف مع نتنياهو لن يؤثر على الدعم الأمريكي لإسرائيل، ولن يغير قناعة بايدين بأن «إسرائيل» تعيش تهديدا وجوديا (ايخنر، 2020).

التطبيع والعلاقات الإقليمية

شهد عام 2020 اختراقا سياسيا هائلا في علاقات «إسرائيل» بالدول العربية، كانت ذروته في توقيع اتفاق «أبراهام» مع الإمارات والبحرين، ثم مع السودان، وسط توقعات بانضمام دول عربية أخرى، رافقها لقاء جمع نتنياهو بولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في مدينة نيوم السعودية على خليج العقبة في 2020/11/23. ويتوقع الإسرائيليون أن تجرّ السعودية دولا عربية أخرى وراءها للتطبيع، كما فعلت الإمارات العربية المتحدة، والإشارة هنا إلى دول هامشية، تتبع السعودية في سياساتها الخارجية بشكل كبير، على الأقل من وجهة نظر إسرائيلية، وبعضها صرح للإسرائيليين بأنها تنتظر قرار السعودية بشأن التطبيع، مثل جيبوتي، ومن المتوقع أيضا أن تلحق دولة جزر القمر بدول التطبيع (يعاري، 2020).

ولكن يبدو أن قطار التطبيع لا يسير بسهولة، لا سيما بعد فوز بايدين، إذ إن إمكانية الاستمرار بالتطبيع دون حل للقضية الفلسطينية، تواجه صعوبات، لا سيما في السعودية، التي صرح سفيرها السابق في الولايات المتحدة الأمير تركي الفيصل، في ندوة في المنامة، التي شارك فيها وزير الخارجية الإسرائيلي «جابي اشكنازي»، قائلا: «إن «إسرائيل» تتعامل بوجهين، فالزعماء كثيرا ما يتحدثون عن السلام وعن حقوق الإنسان، لكنهم هم من شردوا الشعب الفلسطيني، وحرقوا قراه في حرب 1948،

وبعد حرب 1967»، واتّهم «إسرائيل» بتجاوز القرارات الدولية، واحتلال أراضي الغير، وبناء جدار فصل عنصري، ومنع الفلسطينيين من العودة لأرضهم. وذكر تركي الفيصل قائمة طويلة من التجاوزات الإسرائيلية، وأكد أن اتفاقيات التطبيع ليست كتبا مقدسة، وأكد ضرورة الالتزام بمبادرة السلام العربية، وطالب «إسرائيل» بإخلاء المستوطنات كبادرة حسن نية. وعقب على كلامه مدير عام وزارة خارجية البحرين، مطالبا «إسرائيل» بقبول مبادرة السلام العربية، وإعطاء الفلسطينيين وطنا (ايخنر، 2020).

أما على صعيد العلاقة مع مصر، فيبدو أنها ليست كما تريد «إسرائيل»، قياسا بما صدر عن الإعلام المصري في الشهر الأخير، ومن التفاعل المصري مع موضوع التطبيع. فرغم الترحيب المصري الرسمي باتفاق «أبراهام» بين «إسرائيل» وبعض دول الخليج، لاحظ الإسرائيليون موقفا معاديا في الإعلام المصري، الذي شن هجوما على الفنان المصري محمد رمضان، الذي التُقطت له صورة مع الفنان الإسرائيلي «عومر آدم» في دبي. يقول الصحفي الإسرائيلي «آساف جبور»: «إن هذه الصورة في دبي أيقظت عفاريت الكراهية لإسرائيل في القاهرة»، والتي تشير إلى رفض الشعوب العربية للتطبيع، كما قال، رغم جهود الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلافا لسابقيه، حيث يسعى لتغيير النظرة لإسرائيل حتى في المناهج المدرسية. ولم يقتصر الأمر على الشعب، بل امتد إلى الإعلام الرسمي، وإعلاميين يتحدثون باسم النظام، ويبنون رأيا عاما مصريا، مثل عمرو أديب، وأحمد موسى، اللذيْن هاجما رمضان على فعلته. ثم جاء تعليق سلبي من علاء مبارك، على صورة المطربين التي نشرها «أفخاي أدرعي»، الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، الذي قال في تعليقه: «دعك من هذه الصورة، وتعال نتذكر حرب أكتوبر وجنودنا هناك»، وهو ما أعاد الكاتب الإسرائيلي إلى عهد مبارك، حيث تخليد المعارك، والحديث عن «إسرائيل» كدولة مغتصبة للحق الفلسطيني، والتركيز على الحروب التي مضت، لا على السلام، كما يقول. بل إن المناهج الدراسية كانت تعرض خرائط لا تذكر فيها «إسرائيل»، ويشار فيها إلى المكان باسم فلسطين. وتعقيبا على قصة محمد رمضان، وردود الفعل، دعا اللواء المتقاعد «عموس جلعاد»، إلى تعزيز العلاقة مع مصر، والعمل على التطبيع مع المجتمع المصري، وعدم إبقاء السلام مع فئة صغيرة، تعصف به الرياح، كما حصل في العلاقة مع إيران أو مع تركيا. فمصر هي الدولة العربية الأهم، وبدونها لا يوجد سلام مع العرب. لكن «عموس جلعاد» أشار في نفس الوقت، إلى أن قضية العداء لإسرائيل، مهمة لوحدة الشعب المصري، ومهمة لشرعية النظام، مع تأكيده على ضرورة تغيير هذا الواقع، وضرورة الحفاظ على العلاقة قوية؛ لأهميتها الأمنية التي تفوق أي مسألة أخرى (جبور، 2020).

وفي إشارة لرغبة «إسرائيل» في تعزيز العلاقة مع مصر، صرحت مصادر سياسية إسرائيلية لصحيفة معاريف في 2020/11/30، بأن رئيس الحكومة نتنياهو ينوي القيام بزيارة لمصر في الأسابيع القريبة، وبرفقة وفد اقتصادي، للقاء الرئيس المصري واقتصاديين مصريين، دون تأكيد رسمي إسرائيلي أو مصري. وقالت الصحيفة إن الزيارة تأتي في ظل الاتفاقيات الاقتصادية مع دول الخليج. وكانت آخر زيارة لرئيس حكومة إسرائيلي لمصر عام 2010، حيث التقى نتنياهو بمبارك، وكانت الأجواء متوترة على خلفية تصريح وزير الخارجية في حينه «أفغدور ليبرمان»، دعا فيه للانفصال عن غزة، كما تم ترتيب زيارة أخرى لنتنياهو عام 2016، لكنها ألغيت في أعقاب تصريح وزير الطاقة الإسرائيلي «يوفال

شتاينتس»، الذي كشف فيه أن مصر أغرقت الأنفاق بينها وبين قطاع غزة، بناءً على طلب «إسرائيل». وفي عام 2017، التقى نتنياهو بالسيسي في الولايات المتحدة، وظهرا في الإعلام ومن خلفهم العلم المصري فقط. إضافة إلى أنباء عن لقاء جمع نتنياهو والسيسي سرا عام 2018 في مصر. فعدم وجود علم في لقاء 2017، والاجتماع سرا في 2018، هي مؤشرات على أن العلاقة ليست بأحسن حال (برسكي، 2020).

التخطيط لهذه الزيارة يرتبط بشكل مباشر مع التقارب الخليجي الإسرائيلي، ويتزامن مع تخوفات مصرية على دور القاهرة في الملف الفلسطيني، وتداعياته على أمنها القومي، في ظل الحديث عن مشاريع جيو استراتيجية مشتركة في المنطقة، يبدو أنها لا تستثني مصر فحسب، وإنما ربما تأتي على حسابها، وعلى حساب قناة السويس، لا سيما مع الحديث عن خطوط طيران، وسكك حديد، وأنابيب للنفط من الخليج إلى البحر المتوسط عبر «إسرائيل»، متجاوزة تماما لقناة السويس. كما أن الزيارة ربما تهدف أيضا إلى ترتيب الأوراق المصرية الإسرائيلية، قبيل قدوم الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدين إلى البيت الأبيض في كانون ثاني/ يناير المقبل (سامي، 2020).

العلاقة مع تركيا

مقابل التطبيع مع دول عربية، تدهورت علاقات «إسرائيل» مع تركيا في السنوات الأخيرة، وهو ما يعزوه باحثون إسرائيليون في مركز القدس للاستراتيجية والأمن JISS، إلى طموح تركيا في عهد العدالة والتنمية، لتصبح زعيمة العالم الإسلامي، لدرجة المناداة في بعض الأوساط بتجديد الخلافة. فحسب رئيس المركز بروفسور «أفرايم عنبر»، ونائبه العقيد المتقاعد د. «عيران لرمان»، والخبير في الشؤون التركية د. «حي ينروجك»، نشطت تركيا في منظمة التعاون الإسلامي، على عكس ما أراد أتاتورك كما يقولون، بل وأصبح ممثل تركيا في المنظمة، أمينا عاما لها في عام 2004، واستمر عشر سنوات. إضافة إلى سعي تركيا لإنشاء منظمة تعاون اقتصادي إسلامية منذ أيام أربكان (1996–1997)، كانت ستضم الدول الإسلامية الكبرى: أندونيسيا وماليزيا وبنغلاديش وباكستان وإيران وتركيا ومصر ونيجيريا. وفي عهد العدالة والتنمية، بنت تركيا علاقات مع قطر، ومع الإخوان المسلمين وحماس. ورغم المنافسة مع إيران في عدة مجالات، والفجوة بين الشيعة والسنة، إلا أن تركيا قامت باستضافة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد، وقدمت مساعدات لإيران للتغلب على الحصار، أدت لاعتقال رجل أعمال تركي من أصول تركية، في الولايات المتحدة. إضافة إلى أن تركيا استضافت الرئيس السابق للسودان عمر حسن البشير عام 2008، رغم كونه مطلوبا للجنائية الدولية. وتتهم «إسرائيل» تركيا أيضا بدعم داعش بشكل غير مباشر، من خلال عدائها للمقاتلين الأكراد، الذين حاربوا داعش، وحاولوا فك الحصار عن مدينة عين العرب. إضافة لاتهام تركيا بدعم فصائل سورية قريبة من القاعدة. والأهم من ذلك، هو الدعم التركي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، ووقوف تركيا ضد «إسرائيل» في دافوس، بسبب حرب 2008 على غزة، ثم حادثة سفينة «مافي مرمرة»، التي فجرت أزمة حقيقية في العلاقات بينهما لم تعد بعدها كما كانت. ورغم استمرار تركيا باستضافة قيادات من حركة حماس، إلا أن العلاقات بينها وبين «إسرائيل» لم تنقطع نهائيا، بل تم الحفاظ على العلاقات التجارية؛ لأهميتها للاقتصاد التركي، حيث يشكل ميناء

حيفا محطة للبضائع التركية في الطريق للأردن ودول الخليج العربي (عنبر، لرمان، و ينروجك، 2020).

وبعد فوز بايدين في الانتخابات الأمريكية، والتطبيع العربي مع «إسرائيل»، والمشاكل الاقتصادية التي تواجهها تركيا، لا سيما في ظل الكورونا، تم الحديث عن اتصالات بين تركيا و«إسرائيل»، على مستوى رئيس جهاز الاستخبارات التركية حقان فيدان؛ بهدف مواجهة عزلة محتملة لتركيا، كما كتب موقع المونيتور في 2020/11/30. فمنذ 2018، لا يوجد سفراء في البلدين، وذلك في أعقاب طرد تركيا للسفير الإسرائيلي، على خلفية ارتكاب الجيش الإسرائيلي مذبحة بحق الفلسطينيين على سياج قطاع غزة، ونقل الولايات المتحدة لسفارتها من تل أبيب إلى القدس (Zaman، 2020).

كذلك يبدو أن العلاقات تتجه نحو التحسن في النشاط التجاري، والتعاون التكنولوجي، بين شركات حكومية إسرائيلية وأخرى تركية، على غرار مؤتمر التعاون التكنولوجي بين «إسرائيل» وتركيا، الذي عقد نهاية شهر 2020/11 عبر الإنترنت، وقد شاركت من الجانب الإسرائيلي شركة «كاتاليست» الخاصة، والتي تشارك بإدارتها وزارة الخارجية الإسرائيلية، حيث حضر المؤتمر القائم بأعمال السفير الإسرائيلي في أنقرة، وشاركت من الجانب التركي مؤسسة التطوير التكنولوجي التركية TTGV (ŞALOM TURKEY، 2020).

التحديات الأمنية والعسكرية

إيران وحزب الله

أشار مركز دراسات الأمن القومي، في دراسة له مع نهاية عام 2020، إلى شكل الحرب المتوقعة في الشمال، والتي وصفها بالمدمرة والقاسية. وحذر مدير المركز الجنرال المتقاعد «أودي ديكل»، الذي شارك في الدراسة مع الباحثة «أورنا مزراحي»، والجنرال المتقاعد «يوفال بازاك»، من أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية ستتعرض للضرب بآلاف الصواريخ، منها صواريخ دقيقة، إضافة إلى المسيّرات، ومن عدة جبهات من لبنان وسوريا والعراق، وربما غزة أيضا. كما تحدث هؤلاء الباحثون عن وحدات جاريلا (مقاتلي حرب عصابات) خاصة، ستقتحم الحدود، وتحتل مستوطنات ومواقع استراتيجية حيوية قريبة من الحدود. وأكدوا أن المتغير الأهم هذا العام، هو امتلاك حزب الله لصواريخ دقيقة، وأكدوا أن لا أحد من الأطراف معني باندلاع هذه الحرب، ولكن قد يحصل تصعيد يخرج عن السيطرة ويجر لحرب، وذلك لانعدام الاستقرار، لا سيما بعد اغتيال العالم النووي الإيراني فخري زادة، واستمرار إيران بتعزيز قدراتها على حدود «إسرائيل». ومقابل الدمار غير المسبوق الذي سيلحق بالجبهة الداخلية، أشار باحثو المركز، إلى أن الدمار الذي سيلحق بلبنان وسوريا أيضا، سيكون غير مسبوق. وأكدوا أن اندلاع الحرب بهجوم مفاجئ على «إسرائيل»، سيشوش على قدرتها على الرد الفوري جويا، وعلى الدفاعات الجوية، وعلى تجنيد الاحتياط، وأكدوا أنّ الهجوم سيستهدف الجبهة الداخلية تحديدا، والتي تعاني من تصدعات، لا سيما بسبب الكورونا، فقد بدا وضع المجتمع الصهيوني مقلقا في ظل الأزمة، بسبب غياب الشعور بالمصير المشترك، والهدف المشترك، والتضامن، والاستعداد لمشاركة العبء. فكل هذا،

وفقا لرأي مدير المركز «أودي ديكل»، يزيد القلق بشأن القدرة على الصمود في حال الحرب، والضغط على الجبهة الداخلية. (N12، 2020)

كما تحدث باحثو المركز عن ثلاثة سيناريوهات للحرب، هي:

الأول: حرب مباغتة تبادر لها «إسرائيل» لضرب الصواريخ ومصانعها، أو تأتي أثناء تصعيد يتم اقتناص الفرصة خلاله، وقد قدم الباحثون خطة للحكومة لمواجهة الصواريخ لم يعلنوها.

الثاني: حرب تهدف إلى تفكيك المحور الإيراني الشيعي، تتطور عن تصعيد تبدؤه «إسرائيل» ضد أحد عناصر المحور، ولكن لا تنتهي الحرب دون فصل سوريا ولبنان عن إيران.

الثالث: حرب واسعة بهدف نزع سلاح حزب الله، من الممكن أن تتطور عن أي من السيناريوهين السابقين.

تقول الدراسة إن تدمير قدرات «العدو» العملياتية، بحيث يوافق على وقف إطلاق النار بالشروط الإسرائيلية، يعتبر نصرا إذا تم بسرعة، ولكن هذا يحتاج حربا طويلة، والحرب الطويلة تعني دمارا كبيرا، وضغوطا دولية لوقف الحرب. وقدم الباحثون التوصيات التالية: (مزراحي، ديكل، و بزاك، 2020)

في المجال العسكري: ضرورة تدمير معظم قوات العدو النوعية، بناءً على استخبارات نوعية ودقيقة، واستخدام ذخائر دقيقة، ومنظومة دفاعية متعددة الطبقات، مع ضرورة تقوية القوات البرية لتستطيع المناورة بسرعة وفاعلية، بالدفاع والهجوم. ولتجاوز العجز في الموازنة يُنصح بزيادة الفتك بالذخائر المستخدمة، وزيادة الدفاعات الصاروخية والتكنولوجية، مع تجهيز خطة دفاعية برية على طول الحدود اللبنانية، نظرا لنوايا حزب الله المعلنة.

في المجال المدني: رفع جهوزية الجبهة الداخلية، والروح المعنوية للجمهور، وإقامة إدارة مركزية للشؤون الحياتية؛ لتوفير متطلبات الحياة للجمهور في ظل الحرب.

على الصعيد السياسي: ضرورة مناقشة روسيا والولايات المتحدة بشأن احتمال الحرب، وذلك لضمان الدعم الأمريكي العسكري أثناء الحرب، والتدخل في الوقت المناسب، إضافة إلى التأثير على شكل الدور الروسي، والاتفاق معها على شكل انتهاء الحرب المقبول إسرائيليا.

على صعيد انتهاء الحرب وشكل النصر: ضرورة أن تكون الحرب سريعة، ولهذا تحتاج «إسرائيل» إلى استخدام القوة التدميرية المفرطة، ضد البنى التحتية اللبنانية والسورية، التي تأتي بتدخل دولي يفرض الشروط الإسرائيلية، وذلك بفرض رقابة لمنع حزب الله وغيره، في سوريا والعراق، من إعادة بناء قوتهم، وإلزام الدول بتحمل المسؤولية عن هذه الرقابة، إضافة إلى منظومة رقابة دولية على الحدود، وآلية نزع لسلاح حزب الله وحلفائه في سوريا.

على صعيد الوعي: ضرورة إعداد استراتيجية مناسبة للجمهور الصهيوني، وأخرى لجمهور حزب الله، وللإقليم والمجتمع الدولي.

والتوصية الأهم في النهاية، هي السعي لمنع حدوث الحرب ابتداءً، وذلك عبر عمل سياسي علني أو سري، وعبر استغلال الفرصة التي وفرتها مفاوضات ترسيم الحدود البحرية الأخيرة مع لبنان، رغم

ضآلة الاحتمال بسبب سيطرة حزب الله على الأوضاع في لبنان (N12، 2020).

على صعيد الموقف من إيران، بدأ عام 2020 باغتيال الجنرال الإيراني قاسم سليماني، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، وذلك من قبل طائرة أمريكية في 2020/1/3. وانتهى العام باغتيال العالم النووي محسن فخري زادة، أبو البرنامج النووي العسكري الإيراني، كما تسميه «إسرائيل»، في 2020/11/27. وفي إشارة إلى أهميته، وصفه الجنرال «يوسي كوبرفاسر»، الرئيس السابق لوحدة الدراسات في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بأنه (سليماني البرنامج النووي)، وقال إن «إسرائيل» والولايات المتحدة، فقط هما القادرتان على اغتياله (المركز المقدسي، 2020). وبعد تهديد الرئيس الإيراني حسن روحاني بالرد على الاغتيال، رفعت «إسرائيل» والولايات المتحدة مستوى الحذر والاحتياطات في سفاراتها وبعثاتها في أنحاء العالم (دفوري، 2020).

ورغم الاغتيالات والهجمات الإسرائيلية المتكررة، لا سيما في سوريا، تبقى إيران تشكل قائمة من التحديات لإسرائيل، ستستمر بمواجهتها في السنة القادمة، كما في السنة المنصرمة، وفقا لمركز دراسات الأمن القومي. فإيران، استراتيجيا، تشكل مجموعة تحديات:

يشكل المشروع النووي الإيراني التحدي الأكبر.

يأتي بعده مشروع الصواريخ المتطورة.

ثم يأتي تحدي الإقليم، حيث يزداد التمركز الإيراني في العراق وسوريا ولبنان واليمن وغزة، من وجهة نظر إسرائيلية.

ويأتي انتخاب بايدين رئيسا للولايات المتحدة، ليعزز من التحدي الإيراني، حيث كان واضحا الارتياح الإيراني من فوز بايدين، لما يعنيه من إمكانية العودة للمفاوضات، والتحسن المرتقب على الأوضاع الاقتصادية الإيرانية. ورغم أن التغيرات على العلاقات الأمريكية الإيرانية، لن تتضمن تطورات سريعة، حيث لن يستلم بايدن السلطة قبل 2021/1/20، وحيث هناك انتخابات في إيران في حزيران/ يونيو القادم، إلا أن «إسرائيل» بدأت من اليوم محاولة التأثير على هذه العلاقة، سواء بالاستعداد لإمكانية التفاوض، أو بالاغتيالات، وذلك استدراكا للوقت قبل مغادرة ترامب للبيت الأبيض (شاين و تسيمط، 2020). لا سيما وأن بايدين نفسه كان قد أعلن أنه سيعود للاتفاق النووي مع إيران، وسيلتزم به.

ووفقا لخبراء في مركز دراسات الأمن القومي، وهما رئيس المركز «عاموس ييدلين»، والباحث «أساف أورين»، فإن سبب اغتيال فخري زادة هو سبب سياسي، ولكن له أيضا ثلاثة أهداف، هي:

- الإضرار بالمشروع النووي.
- وضع عقبات في طريق بايدين للعودة للاتفاق مع إيران.
- إشعال فتيل مواجهة مع إيران تؤدي للهجوم على المنشآت النووية.

ويبدو أن الهدف الأول قد تحقق، ولكن الهدفين الآخرين يعتمدان على طبيعة الرد الإيراني (يدلين واورين، 2020).

ويبقى الاحتمال الأكبر للمواجهة مع إيران غير مباشر، أي أن المواجهة ستكون من خلال أذرع إيران

في لبنان وسوريا والعراق، كما ترى «إسرائيل»، في ظل التحديات الداخلية والإقليمية والدولية. ويوصي الخبراء أنفسهم ببذل كل الجهود لمنع حدوث حرب أو تأخيرها، مع الاستعداد عسكريا، عبر تجهيز الجيش، وتجهيز استراتيجية للدخول والخروج من الحرب، وتجهيز الجبهة الداخلية جيدا، وتحضير خطة لضربة استباقية، وتهيئة غلاف دولي، وإعداد خطة لتوجيه الوعي المحلي والإقليمي والدولي (مزراحي، ديكل، و بزاك، 2020).

تركيا ضمن التحديات الأمنية

في بداية عام 2020، ولأول مرة، قامت شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، في تقديرها الاستخباري لشهر كانون ثاني/ يناير 2020، بإدراج تركيا ضمن قائمة تهديدات الأمن القومي الإسرائيلي، رغم حفاظ البلدين على علاقات دبلوماسية رسمية، لكنها استبعدت اندلاع مواجهة عسكرية بينهما. وبرر جهاز الاستخبارات العسكرية «أمان» ذلك التطور، بما وصفه الأعمال العدائية المتزايدة التي تقوم بها تركيا في الشرق الأوسط، لا سيما شرق البحر المتوسط، بعد تعديل الحدود البحرية الاقتصادية مع ليبيا. ورغم أن الاستخبارات العسكرية لم تحدد طبيعة التهديد الذي تشكله تركيا على الأمن القومي الإسرائيلي، ونوعيته ومضمونه، إلا أنها قالت إن «السياسات التي يتبعها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي يتحالف حزبه الإسلامي، كما وصفته، مع جماعة الإخوان المسلمين في الشرق الأوسط، كانت وراء القلق الإسرائيلي، إذ إن سياسات الرئيس التركي هي ما جعل تركيا تتحول إلى واحدة من أكبر التهديدات الإقليمية، التي يجب على «إسرائيل» مراقبتها ورصدها». وحصرت التقييمات الاستخبارية التهديدات، في شخص الرئيس رجب طيب أردوغان، بسبب تصريحاته المعادية لإسرائيل، حسب زعمها، وتضامنه مع الشعب الفلسطيني، وسماحه للفصائل الفلسطينية بالعمل بحرية على الأراضي التركية. لذلك يرى تقدير الاستخبارات أن التخلص من الرئيس التركي، قد يزيل هذا التهديد (وتد، 2020).

ورأت التقديرات الاستخبارية الإسرائيلية، أن أي نشاط أو تواجد عسكري تركي في سوريا، يعتبر تهديدا لمصالحها الاستراتيجية، وأن توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، يعتبر انتهاكا لحقوق حلفاء «إسرائيل» في قبرص واليونان. كما رأت هذه التقديرات أن النشاط التركي شرق المتوسط، يشكل تهديدا لحرية الملاحة والتجارة البحرية الإسرائيلية، ويهدد مشروع خط الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا. في المقابل، هناك من رأى أن هذا التقدير يهدف إلى إيصال رسالة احتجاج لتركيا، أكثر منه اعتبارها تهديدا حقيقيا، إضافة إلى أن هذه التقديرات متبادلة بين «إسرائيل» وتركيا، التي يقلقها التعاون بين «إسرائيل» ومصر واليونان وقبرص، ودعم أمريكا لمثل هذا التعاون. ورأى الباحث الإسرائيلي في مجال السايبر إيال فينكو، أن تركيا خلقت شرق البحر المتوسط منطقة بحرية عازلة بين «إسرائيل» وأوروبا، حيث تمر جميع السفن بين «إسرائيل» وأوروبا عبر الأراضي التركية، وبناءً عليه يمكن لتركيا صاحبة السيادة في هذه المنطقة، أن تعيق حركة السفن، وأن تستوقفها وتستجوبها، بل وأن تفتشها، فتصبح «إسرائيل» رهينة للقرار التركي، حيث أن اقتصاد «إسرائيل»، ونحو 99 % من تجارتها، تشق طريقها عبر البحر، مما يعني أنه بإمكان تركيا، وفقا لمخاوف «إسرائيل»، أن تعطل التجارة البحرية من «إسرائيل» إلى أوروبا وأمريكا، إضافة إلى تعطيل نقل الغاز الإسرائيلي عبر خط الأنبوب البحري إلى

أوروبا. ويخشى الإسرائيليون من أن العمليات البحرية التركية، يمكن أن تزيد تكاليف التجارة البحرية الإسرائيلية، ويمكنها أن تتسبب بصدام بين قواتها البحرية، وبين قوات مصرية أو يونانية أو إسرائيلية، وإن كان الاحتمال ضعيفا (وتد، 2020).

ويرى الباحثون الإسرائيليون في مركز القدس للاستراتيجية والأمن، وهم رئيس المركز البروفسور «أفرايم عنبر»، ونائبه د. «عيران لرمان»، والخبير في الشأن التركي د. «حي ينروجيك»، أن «إسرائيل» لا تستطيع مواجهة تركيا عسكريا، لا سيما في ظل مواجهة محتملة مع إيران وحلفائها، وهذا ما يجب أن توضحه «إسرائيل» لشركائها في شرق المتوسط، مع ضرورة التأكيد على أن «إسرائيل» لن تتردد في استخدام القوة للدفاع عن مصالحها إذا تم تهديدها. ومثال ذلك أن قطع طريق أسطول الحرية «مافي مرمرة»، قطع الطريق على أساطيل أخرى. كما يرى هؤلاء الباحثون، أن على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، أن تعتاد على التعامل مع تركيا كتهديد لمصالحها، والانتباه لتعاظم أسطولها، وضرورة متابعة التطورات على صعيد القدرات النووية، التي تحدث عنها أردوغان في إطار حديثه عن ضرورة مشاركة دول أخرى في قيادة العالم، غير الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن، وهم أصحاب القدرات النووية العلنية. مع ضرورة متابعة التحركات التركية في القدس، ومحاولة إحباط نشاطاتها في شرقي المدينة، ويشارك «إسرائيل» في هذا الهدف كل من الأردن ومصر والسعودية ودول الخليج. إضافة إلى إمكانية تغذية قلق روسيا الناجم عن تعارض مصالحها مع تركيا في سوريا، وفي قضية الأكراد، وفي ليبيا، حيث مرتزقة «فاغنر» الروس، وتغذية التخوف الروسي من دور تركي، آجلا أم عاجلا، في إثارة الشعوب الإسلامية في الفيدرالية الروسية ضد روسيا. إضافة إلى الوضع الاقتصادي الذي يزداد صعوبة في تركيا بسبب الكورونا، وانخفاض سعر الليرة، وازدياد الدّيْن الخارجي، وتوقّف النمو، وتعطل السياحة، كل ذلك يفتح مجالا للضغط على القيادة التركية، لا سيما من جهة الولايات المتحدة، وبجهود إسرائيلية سرية، مع ضرورة التوضيح للشعب التركي بأن «إسرائيل» لا تعاديه نفسه، كما يجب مراعاة مشاعر الأقلية اليهودية، التي تعيش في تركيا تحت رعاية سلطة تفتخر باستضافة الدولة العثمانية ليهود الأندلس (عنبر، لرمان، و ينروجك، 2020).

التحدي الفلسطيني

من المتوقع أن يستمر الجيش الإسرائيلي على نفس السياسة، وهي استمرار حالة الردع تجاه قطاع غزة، مع الحفاظ على واقع تضعف فيه حماس، وتُكبح جماحُها بشكل فعال على المستوى الاقتصادي والمدني. أما في الضفة الغربية، فالسلوك هو العكس تماما، حيث تعمل الإدارة المدنية التابعة للاحتلال الإسرائيلي على رفع المستوى الاقتصادي والمدني، بحيث تكون دائما أفضل من غزة، مع منع أعمال المقاومة. فوفقا لإحصائيات الجيش الإسرائيلي، فإن أعمال المقاومة انخفضت في العام الماضي، مقارنة بالفترة 2018 – 2019، حتى في مدى الإصابات، ومع ذلك، لا يمكن استبعاد احتمال حدوث اشتعال في قطاع غزة، يمكن أن ينجم عن سوء تفاهم بين الطرفين، وهي مسألة تقلق هيئة الأركان العامة، فلا توجد حاليا اتفاقات ملزمة، ولا تفاهم طويل الأمد بين حماس وإسرائيل، كما أن التفاهمات التي تم التوصل إليها حتى الآن، في الوساطة المصرية، محدودة زمنيا، وضمن قضايا معيشية. وفي جلسة مغلقة، أوضح

رئيس الأركان اللواء «كوخافي»، أن هذه التفاهمات لها «سقف زجاجي»، وبالتالي فإن الجيش يتعامل بحساسية عالية مع أي حدث، حتى لا تصبح غزة الجبهة الرئيسة. ويرى «كوخافي» أن هناك جبهات أهم من الجبهة الفلسطينية، في إشارة إلى إيران، لذلك يقوم الجيش الإسرائيلي بشكل دوري بضرب قطاع غزة؛ لإبقائه في الإطار الذي تمليه الحكومة الإسرائيلية، وللحفاظ على التفاهمات لفترة زمنية أطول.

يقول مسؤولون أمنيون إسرائيليون إنّ هناك اهتماما حقيقيا بحل المشاكل الإنسانية في غزة، كي لا تؤدي للاشتعال، فالمصلحة الأولى هي تأجيل المواجهة الآن، والمصلحة الثانية هي التفريق بين غزة والضفة الغربية؛ حتى لا تكون هناك تأثيرات مباشرة، أو غير مباشرة، من غزة على الضفة الغربية، لا من خلال العمل المقاوم، ولا من خلال التمكين السياسي. فلا أحد يعرف متى سيرحل محمود عباس، ولا أحد يريد أن تكون حماس في وضع الجهوزية لتأخذ مكانه، كما يقول مسؤولون أمنيون. أما المصلحة الثالثة، فهي الحفاظ على سلطة فعالة في قطاع غزة، تقيد وتكبح الحركات المتطرفة، كما هو الحال اليوم. والمصلحة الرابعة، هي منع حدوث أزمة إنسانية. والمصلحة الخامسة، هي منع التعاظم العسكري لحركة حماس ما أمكن (بوخبوط، 2020).

التوترات التي رافقت العام الماضي بين محاولات التهدئة من جهة، ومحاولات ضرب قدرات حماس، ومنعها من التعاظم العسكري من جهة أخرى، سواء السرية بمساعدة الموساد، أو العلنية من قبل الجيش، سوف تستمر في عام 2021: (بوخبوط، 2020)

أولا: «إسرائيل» تريد الهدوء من جهة، لذلك لا ترد على كل عمل بإطلاق النار، ومن جهة أخرى، فإن الهدوء يخدم حماس التي تستغله لزيادة قوتها، لذلك فالسؤال هو: كيف نحقق الهدوء ونمنع التعاظم العسكري في نفس الوقت؟ ولتحقيق ذلك تستخدم «إسرائيل» وسائل سرية لا أحد يعلن مسؤوليته عنها، علما أن هذه الوسائل لا تحقق نتائج 100 %، لكنها فاعلة. ولمعرفة مستوى النجاح، مثلا تراقب أجهزة الأمن، الموساد والشاباك والجيش، مسار الأموال لقطاع غزة، وكم يصل منها لكتائب القسام، وكم حققت حماس من الأهداف التي حددتها لنفسها خلال فترة محددة.

ثانيا: لا تريد «إسرائيل» مجاعة في قطاع غزة، لكنها تريد إضعاف حركة حماس في القطاع؛ لذلك هي مضطرة لإطعام حماس في الوقت الذي تريد أن تجوعها فيه.

ثالثا: «إسرائيل» تريد أن تمنع حدوث كارثة إنسانية في قطاع غزة، لكنها في نفس الوقت تريد الضغط على القطاع لتحرير الأسرى الإسرائيليين في غزة.

رابعا: «إسرائيل» تريد أن تمنع حماس من تحقيق إنجاز على صعيد معيشة الناس، حتى لا ينتخبوها مرة أخرى في أي انتخابات قادمة، وتريد أن تبدو السلطة في الضفة الغربية أكثر جاذبية للشعب الفلسطيني، وأحد مصادر قلق «إسرائيل» هو سيطرة حماس على بعض السلطات المحلية في الضفة الغربية.

خامسا: لا تريد «إسرائيل» أن تنتهي حالة التمرد على سلطة حماس في غزة، من قبل التنظيمات الأكثر تشددا من حماس، لكنها لا تستطيع في نفس الوقت ترك الحبل على الغارب لشخص مثل بهاء

أبو العطا، ليضرب حالة الاستقرار.

ويبقى احتمال الانجرار لحرب غير مرغوب فيها من الطرفين، احتمالا قائما، وفي هذه الظروف يحاول مسؤول ملف الأسرى «يرون بلوم»، إيجاد مفتاح لحل قضية الأسرى والمفقودين. وهناك اعتقاد عند ضباط كبار، بأن حماس وصلت إلى قناعة بأنها لن تحصل على ثمن كبير، وفي المقابل هناك رغبة كبيرة عند «إسرائيل» للحل، وهناك خشية لدى حماس على أرواح كبار السن من الأسرى بسبب الكورونا. وفي ظل رغبة حماس بالنهوض بواقع غزة، عبر اتفاق تهدئة أكثر استقرارا، وعبر مشاريع تنموية، مقابل إصرار «إسرائيل» على أن ذلك لن يحدث دون حل ملف الأسرى، وفي ظل أزمة الكورونا أيضا، يمكن القول إن ملف الأسرى قد يجد طريقه للحل (بوخبوط، 2020).

سباق تسلح بحري

في ظل ارتفاع منسوب التهديدات، لا سيما البحرية، وتصعيد الخطاب مع تركيا، يسعى سلاح البحرية الإسرائيلي لتعزيز قدراته الدفاعية. فقد قال رئيس الأركان الجنرال «أفيف كوخافي»، في حفل استلام أول سفينة حربية «آخي ماجين»، من ألمانيا في مطلع كانون أول/ ديسمبر 2020، من أصل أربع سفن، إن هذه السفن ستعزز الأمن، وستقوّي التعاون بين الأسلحة المختلفة، وستزيد من تفوق «إسرائيل» العسكري، وستطور القدرة الدفاعية. وأشار «كوخافي» إلى أنه خلال السنة الأخيرة، استطاع الجيش، بفضل الجنود المتميزين، والاستخبارات الجيدة، والمبادرة القتالية، والتكنولوجيا المتقدمة، إحباط كثير من الهجمات في العديد من الجبهات، على حد قوله، حيث منع عمليات تسلل، واعترض صواريخ، وكشف أنفاقا، وأحبط أكثر من عشر عمليات تهريب في البحر. وأكد «كوخافي» أن الجيش يقاتل في ست جبهات بالتزامن، وضد أكثر من ستة أعداء، حسب زعمه. وكتب الصحفي «أمير بوحبوط» في موقع واللا، أن هذه السفينة متعددة الأغراض، وهدفها الرئيس هو حماية الحفّارات. ومع ذلك ستبدأ المرحلة الثانية من العملية بعد أسبوع، وبعد ذلك سيتم الإعلان عن تشغيل «آخي ماجين»، وتركيب جميع الأسلحة والأنظمة التكنولوجية المصنوعة في «إسرائيل» عليها، كما ستُنصب عليها في المستقبل صواريخ اعتراضية بعيدة المدى من طراز (باراك8)، والتي من المفترض أن تتعامل مع صواريخ (ياخونط)، أحد أكثر صواريخ كروز تطورا في العالم، والذي يتوفر حاليًا في أيدي الجيش السوري، وتخشى المؤسسة الأمنية أن تتسرب إلى حزب اللّه. فوفقا للاستخبارات الإسرائيلية، يبذل حزب اللّه جهودًا حول العالم، للحصول على صواريخ دقيقة، وتنوي حماس أيضًا إطلاق الصواريخ على منصات الغاز في البحر المتوسط، علما أنها حاولت في حرب 2014 فعلا إطلاق صواريخ على منصة أمام عسقلان (بوحبوط، 2020).

يشكل استيعاب السفن «ماجين» الأربعة، تعزيزا كبيرا للبحرية، ليس فقط نتيجة امتلاك السفن الأكثر تقدمًا في المنطقة، والتي ستمنح الجيش الإسرائيلي تفوقا، وإنما لأسباب أخرى أيضا. فوفقا لخبراء في المؤسسة الأمنية، صممت البحرية سفينة «ماجين» بحيث يمكنها التصدي للتهديدات الأكثر تعقيدًا، بما في ذلك الصواريخ عالية السرعة، التي لم تنزل إلى الميدان بعد، كما سيتم نصب صواريخ بحر بحر عليها، ورادارات (أدير)، والقبة الحديدية، ومدفع 76 ملم، وأنظمة تحكم ومراقبة، وأنظمة

الحرب الإلكترونية، وما إلى ذلك. ولكن، وبما أن كل هذه الأنظمة سيتم الجمع بينها بشكل فريد على نفس السفينة، فإن هذه المرحلة تصبح تحديًا تقنيًا كبيرًا جدًا للمؤسسة الأمنية، وفقا للخبراء في هذه المؤسسة، رغم أنهم في البحرية متفائلون بأنه في حالة عدم حدوث الأعطال، فإنه يجب الانتهاء من عملية تثبيت الأنظمة في غضون عام ونصف تقريبًا. حتى أن البحرية أقامت مرفقًا خاصًا لهذا الغرض، يُطلق عليه «البحيرة»، من المفترض أن يساعد في تقصير الجداول الزمنية. ومع ذلك، يعتقد خبراء الدفاع أن هذه المرحلة ستستغرق أكثر من عامين، حيث أشار الخبراء أنفسهم بالفعل إلى خلل في نظام توجيه السفينة لم يتم علاجه بعد، حيث غادرت السفينة مع الخلل من حوض بناء السفن في ألمانيا، ووصفته البحرية بأنه «جزء من العملية التطورية لبناء السفن». لكن مسؤولي وزارة الدفاع ادّعوا بأن هذا الخلل، كان يجب أن لا يحدث في ظل الإشراف الهندسي الصارم للمؤسسة الأمنية، مع العلم أن الشركة المنتجة ستقوم بإصلاح الخلل في «إسرائيل» خلال الأشهر القادمة، كما يقول «بوحبوط». ويعتمد سلاح البحرية حتى اليوم في حماية المياه الاقتصادية لإسرائيل، ومن ضمنها حقول الغاز، على السفن الحربية «آخي لهب»، التي تم تزويدها بالقبة الحديدية، ورادار متطور، إضافة لتحديثات أخرى. وهناك انتقادات من المنظومة الأمنية لسلاح البحرية، بسبب عدم استغلاله غرق الدول العربية المحيطة بالربيع العربي، لتطوير نفسه وتعزيز قدراته، وهو ما لم يعد قائما الآن بعد التطورات الأخيرة، لا سيما في شرق المتوسط، مع تزايد الأهداف الحساسة لإسرائيل في البحر في السنوات الأخيرة. فالاعتماد على «آخي لهب» وحدها لا يكفي، واكتمال سفن «آخي ماجين»، بتجهيزاتها، سيستمر طويلا، مع العلم أن هذه الاحتياجات، مثل سفن متعددة الأغراض، كانت ظهرت قبل 15 سنة، كما يقول «بوحبوط» (بوحبوط، 2020).

تأثير الكورونا والأزمة السياسية على خيارات الحرب

يبدو أن احتمال الحرب على الجبهة الشمالية هو احتمال مرتفع، رغم محاولات تجنبها. فالهجمات مستمرة، والتوتر متصاعد، والتهديدات مسموعة، ومحاولات الثأر قادمة من طرف حزب الله، وفترة انتقال السلطة في الولايات المتحدة من ترامب إلى بايدين، قد تشهد هجوما أمريكيا على أهداف إيرانية، يؤدي إلى رد إيراني، وتصعيد يقود في النهاية إلى حرب. كل هذا في ظل أزمة سياسية في «إسرائيل»، تحول دون اتخاذ قرارات عالية الأهمية، مما يجعل «إسرائيل» القوية، أقل جهوزية. فرغم تشكيل الحكومة قبل أكثر من ستة أشهر، لم يتم إقرار موازنة الدولة حتى اليوم، بما في ذلك موازنة الدفاع، مما عطل صفقات شراء أسلحة ومنظومات دفاعية، ومنع إقرار خطة رئيس الأركان متعددة السنوات «تنوفاه»، ومنع الحصول على الأسلحة والمنظومات، والبدء بتفعيلها، وهو الأمر الذي يحتاج إلى وقت طويل، كما يقول «أمير إيشل»، مدير عام وزارة الدفاع. إضافة إلى أن «إسرائيل» تستخدم طائرات وأسلحة ومنظومات، انتهى العمر الافتراضي لها منذ زمن. وإضافة لهذا، هناك صدوع في الثقة داخل السلطة الحاكمة، وأزمة ثقة كان أحد أمثلتها إخفاء رئيس الحكومة خبر زيارته للسعودية، واتفاق «أبراهام»، عن وزراء كبار وعن قيادة الجيش، وهذا يدل على فجوة بين المستويين السياسي والعسكري، قد تظهر خطورته في حرب في الجبهة الشمالية، والتي تحتاج إلى مستوى عال من التنسيق والتواصل

بين المستويين (فينكل، 2020).

وإضافة إلى الأزمة السياسية، وضعف الانسجام والثقة داخل الحكومة، وبين المستويين السياسي والعسكري، يعاني الجيش من أزمة الكورونا. فالاستعداد للحروب هو عمل الجيش منذ نشأته، ولكن الصورة مختلفة في ظل الكورونا، فإضافة إلى المعضلات التقليدية؛ مثل اعتماد الجيش على خدمة الاحتياط، والتناقض بين الحاجة للعسكري، وحاجة العسكري للعمل من أجل المعيشة، يواجه المجند مشكلة الإصابة بالكورونا أثناء الخدمة، وهو ما حصل في حالات كثيرة، مما يتطلب من الجيش أن يتكفل بالجنود الاحتياط في حالة إصابتهم بالكورونا، أو مكوثهم في الحجر الصحي نتيجة ذلك، حتى بعد تسريحهم. وهذا يساعد على إمكانية استمرار التمرينات والمناورات، والغارات على أهداف للعدو بشكل مستمر، وهو ما يظهر الاستعداد للحرب، وإن كان احتمالها ضعيفا، ويعزز من القدرة على الردع، لا سيما أن هذه الفترة، قبل استقرار الرئيس الجديد في البيت الأبيض، تتطلب إبقاء الوضع في أعلى مستوى من الجهوزية؛ تحسبا لتطورات وأحداث غير متوقعة، في ظل أداء سياسي متدنٍّ، فيبقى الجيش هو الأقدر على مواجهة التحديات الأمنية، لا سيما على الجبهة الشمالية، التي من الممكن أن تتدحرج للاشتعال في أي لحظة (فينكل، 2020).

تأثير الكورونا على الاقتصاد

يعتبر المجتمع الإسرائيلي مجتمعا شابا مقارنة بالدول الأوروبية، وهو ما جعل وطأة الكورونا على القطاع الصحي أقل منها في دول أخرى، رغم أن هذا القطاع عانى من قلة الميزانيات قبل الأزمة، ومن قلة الكوادر والبنى التحتية. وعلى الصعيد الاقتصادي، بدأت الأزمة والاقتصاد قوي، ودخل الفرد في تصاعد، ولكن بمستوى أقل من دول الـ OECD [1] (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ورغم أن النمو في تراجع منذ عشر سنوات، إلا أن الأسعار انخفضت، والفوارق الطبقية تقلصت، ولكن ظلت المستويات أعلى منها في الدول المتقدمة الأخرى. وشكّل العجز في ميزان الإنتاج مقابل الدين، أحد التحديات الكبرى لعام 2020، وهو زيادة بمقدار 10 %، بينما كان الهدف عام 2019 الوصول إلى 2.9 %، ثم جاءت الكورونا وهو 4 % . وعلى صعيد الشؤون الاجتماعية، بدأت أزمة الكورونا في ظل ارتفاع نسبة الفقراء، وتسببت الأزمة في زيادة الفئات المحتاجة للمساعدات، وأضيف لذلك الزيادة الحادة في نسبة البطالة، رغم أن سوق العمل كان قويا جدا، ونسبة البطالة كانت قليلة بمعدلات قياسية قبل الكورونا (مركز تاوب، 2020).

ذكر تقرير لصحيفة ذي ماركر المختصة بالشؤون الاقتصادية، أن الحكومة الإسرائيلية فشلت في إدارة جائحة كورونا، بسبب ما وصفته بالفوضى العارمة في وزارة المالية، والاستقالات المتواترة لكبار الموظفين فيها، مما سبب ضررا للاقتصاد الإسرائيلي، لن يتعافى منه حتى عام 2030، حسب زعم التقرير. كما أشار التقرير، الذي نشر في 2020/10/14، إلى أنّ استقالة ثلاثة من كبار الموظفين في وزارة المالية،

(1) (Organisation for Economic Co-operation and Development)
هي منظمة دولية تهدف إلى التنمية الاقتصادية وإلى إنعاش التبادلات التجارية. تتكون المنظمة من مجموعة من البلدان المتقدمة التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد السوق الحر.

وكان آخرهم وكيلة الوزارة «كيرن تيرنر أيال»، بعد استقالة كل من المسؤول عن الميزانيات «طشاؤول ميريدور»، والمحاسب العام للوزارة «روني حيزقياهو»، عمقت الأزمة الاقتصادية في «إسرائيل». وحسب التقرير، تكبّد الاقتصاد الإسرائيلي أضرارا بالغة، لن يكون بمقدوره التغلب عليها قبل عام 2030، لا سيما وأنّ دولة «إسرائيل» لا تزال دون موازنة عامة حتى الآن، وهو ما سيعرضها أيضا لمساءلة من قبل شركات الاعتماد العالمية. ونقلت الصحيفة عن مسؤول رفيع المستوى لم تذكر اسمه، قوله إنّ «فترة الأزمة الحالية كان يفترض فيها أن تكون مثمرة، خاصة لوزارة المالية، لجهة عرض إصلاحات اقتصادية، لكن شيئا من هذا لا يحدث حاليا، وستشعر «إسرائيل» بتبعات هذا الوضع بعد 15 عاما. وأكد التقرير أنّ القرارات التي اتخذت، حسب ما أشارت الوكيلة المستقيلة «كيرن تيرنير أيال»، لا تستند إلى أسس موضوعية ومهنية، كما أنّ المداولات غير عميقة وغير جادة، وكل ما هنالك هو قرارات تصدر عن ديوان رئيس الحكومة. وكان نائب محافظ بنك «إسرائيل» المركزي «أندرو أفير»، قد أطلق منذ بداية الأزمة، تحذيرات من عواقب السياسات الاقتصادية في مواجهة جائحة كورونا، عندما صرح بأنه لا يمكن إدارة مناقشات وجلسات جدية، عندما يتم طرح معطيات غير رسمية ولا مهنية. في غضون ذلك، ذكرت معطيات أن العجز المالي لإسرائيل هذا العام، ارتفع إلى 100 مليار شيقل (الدولار = 3.39 شيقل)، أي ما يوازي 9.1 % من الناتج المحلي العام، ويُتوقع أن يزيد هذا العجز بفعل سياسة الإنفاق الحكومي، مقابل تراجع الإيرادات لخزينة الدولة. وقال تقرير للمحلل الاقتصادي الإسرائيلي «أفي فاكسمان»، إنّ دولة «إسرائيل» اقترضت عام 2020، 137 مليار شيقل، مقابل 43.6 مليار شيقل في الفترة الموازية لها في العام الماضي، بين شهري كانون ثاني/ يناير وأيلول/ سبتمبر 2019. وحسب التقرير، فإنّ هذه الديون ستثقل كاهل الدولة لعشرات السنين، بفعل الخطوات الخاطئة التي تتخذها الدولة في إدارة الأزمة.

وفي نفس سياق المؤشرات الاقتصادية المتدهورة، تهاوت السياحة الوافدة إلى «إسرائيل» بنسبة 76.5 %، خلال الشهور التسع الأولى من عام 2020، تحت ضغوط تفشي جائحة كورونا. وقال مكتب الإحصاء الإسرائيلي في بيان له في 2020/10/13، إنّ عدد السياح الوافدين سجل 837 ألف سائح منذ مطلع العام، حتى نهاية أيلول، علما أن السياحة الوافدة إلى «إسرائيل» في الفترة المقابلة من عام 2019، سجلت 3.55 مليون سائح. وعقب تفشي الفيروس منذ كانون ثاني/ يناير 2020، فُرضت قيود تدريجية على دخول الأجانب من دول معينة إلى «إسرائيل». واعتبارا من منتصف آذار/ مارس الماضي، كان دخول الأجانب إلى «إسرائيل» محظورا بشكل شبه كامل (وتد ن.، 2020).

الخلاصة

بنظرة عامة على وضع «إسرائيل» مع نهاية عام 2020، يتضح أن الوضع السياسي الداخلي، والأزمة السياسية التي بدأت نهاية عام 2018، وأدت إلى إجراء ثلاثة انتخابات خلال أقل من سنة، تبقى هي المعضلة الأهم التي تواجه «إسرائيل» مع بداية عام 2021، مع عدم التقليل من شأن التهديدات والتحديات في المجالات الأخرى، الخارجية والأمنية والاقتصادية، لا سيما في ظل أزمة الكورونا.

وعلى صعيد العلاقات الدولية، والعلاقة مع الإقليم، يبدأ عام 2021 بإدارة ديموقراطية في البيت الأبيض، يرافقها تحديات لإسرائيل في عدة ملفات. فعلى صعيد الانسجام بين القيادتين الإسرائيلية

والأمريكية، هناك تخوفات من حدوث توتر على خلفية الخلافات السياسية، حول الملفات المطروحة على جدول أعمال الخارجية الأمريكية بشأن المنطقة، فالإدارة الجديدة تريد العودة للاتفاق النووي مع إيران، على عكس رغبة الحكومة الإسرائيلية. ولن يكون الموقف من القضية الفلسطينية كما كان في عهد ترامب، فإعادة الإدارة الأمريكية للعلاقات مع السلطة الفلسطينية، ومحاولة استئناف مفاوضات التسوية، ستضع الحكومة الإسرائيلية في وضع تهربت منه في عهد ترامب، لا سيما وأن السيطرة في «إسرائيل» للأحزاب اليمينية، التي ترفض فكرة حل الدولتين، الذي تطالب به الإدارة الأمريكية.

وفي الإقليم الذي حقق فيه نتنياهو إنجازات سياسية غير مسبوقة، في ملف التطبيع مع الدول العربية، ما زال إقليما لا يرحب بإسرائيل على الصعيد الشعبي، وجزئيا على الصعيد الرسمي. فالعلاقات مع دول مهمة كتركيا، تحولت من حليف إلى تهديد، وإعادتها إلى التحسن مجددا تشكل تحديا للخارجية الإسرائيلية، كما تشكل تحديا أمنيا؛ بسبب تعارض المصالح السياسية التركية والإسرائيلية في كثير من الملفات. أما مصر، الدولة العربية الأهم، فما زالت العلاقات معها تقتصر على التعاون الأمني والمستويات الرسمية، ولم تنتقل إلى التطبيع، وهذا سبب قلق ينغص على الإسرائيليين نشوة الاستقبال الحار في الإمارات والبحرين. يُضاف إلى ذلك الأصوات السعودية الرافضة للتطبيع قبل اعتراف «إسرائيل» بالمبادرة العربية، وبالحقوق الفلسطينية. لذلك تنتظر «إسرائيل» في عام 2021، مجموعة من التحديات في العلاقات الإقليمية والدولية، سيصعب عليها مواجهتها في ظل إدارة أمريكية ديموقراطية، وأزمة سياسية داخلية تزداد حدة، هذا إذا سلمنا بأن أزمة الكورونا ستنتهي عام 2021.

على المستوى الأمني والعسكري، تبدو الصورة أكثر استقرارا وفقا للتوقعات، فلا أحد يرجح سيناريو الحرب خلال عام 2021، لكن الكل يتفق على أن التوتر سيبقى في الأجواء، لا سيما على الجبهة الشمالية، التي تشهد تحركات معادية، كما تعتبرها «إسرائيل»، وتشهد شن هجمات إسرائيلية لمنع التموضع الإيراني في سوريا، ومنع حزب الله من امتلاك أسلحة دقيقة تخل بالتوازن الموجود، في ظل احتمال ردٍ إيراني على اغتيال قاسم سليماني وفخري زادة، وهذا قد يقود إلى تصعيد يخرج عن السيطرة، ويتحول إلى حرب، وبمستوى أقل فيما يتعلق بجبهة قطاع غزة في الجنوب.

وخلال عام 2021، ستبقى أزمة الكورونا بتأثيراتها على المستوى الاقتصادي، إلى جانب الأزمة السياسية، مما يجعل الاقتصاد هو القطاع الأكثر عرضة للتأثر بالأزمتين، على غرار السنة الماضية، انتظارا لانفراج أزمة الكورونا، عبر اللقاحات التي سيبدأ إعطاؤها للناس قبل نهاية عام 2020.

المراجع

i24news. (2020، 5 11)

– . نهاية الأزمة؟ نتنياهو يقترب من تشكيل الحكومةوالليكود يقارن بنيت مع هبة يزبك. Retrieved from i24news: https://0i.is/nkU2

- N12. (2020، 12 7). «פרסום ראשון | המכון למחקרי ביטחון לאומי: «המלחמה הבאה בצפון תהיה הרסנית וקשה. Retrieved from N12: https://0i.is/d9kJ

- ŞALOM TURKEY . (2020، 12 4). Turkey and Israel´s Step Towards Technological Cooperation. Retrieved from ŞALOM TURKEY : https://0i.is/9G8z

- Zaman، A. (2020، 11 30). Turkey opens secret channel to fix ties with Israel. Retrieved from Al-Monitor: https://0i.is/hcmq

المركز المقدسي. (2020، 11 27). קופרווסר: «פחריזאדה - סולימאני של תוכנית הגרעין האיראנית «المركز المقدسي. Retrieved from لشؤون العامة والدولة: https://0i.is/J5hY

الهدهد. (2020، 11 25). الهدهد : https://hodhodpal.com/post/16844/ Retrieved from

اليستر، غ. (2020، 11 24). وزير خارجية بايدين: يهودي،مؤيد لإسرائيل ومؤمن بالاتفاق مع إيران (سار هحوتس شل بايدن: يهودي، توميخ بيسرئيل ومأمين بهسكيم عيم ايران). والللا: https://news.walla.co.il/item/3400718 Retrieved from

يديعوت أحرونوت. Retrieved from ايخنر، ا. (2020، 12 6). מהפלסטינים, דרך איראן ועד האו»ם: החזון של ביידן בסוגיה הישראלית : https://www.ynet.co.il/news/article/ryqS6uKiv#autoplay

برسكي، ا. (2020، 11 30). מקורות מדיניים: נתניהו נערך לביקור רשמי במצרים

. Retrieved from معاريف : https://www.maariv.co.il/news/politics/Article-805371

والللا Retrieved from .بوحبوط، ا. (2020، 12 4). מרוץ ימי נגד השעון: כאב הראש שמעוללת ספינת המגן החדשה לחיל הים

: https://news.walla.co.il/item/3402971

بوخبوط، ا. (2020، 12 1). שקיעת חמאס בבוץ הקורונה יוצרת הזדמנות בסוגיית הנעדרים

. Retrieved from والللا : https://news.walla.co.il/item/3401311

جبور، ا. (2020، 11 29). תמונת עומר אדם בדובאי עוררה שדים רדומים של שנאת ישראל בקהיר

. Retrieved from מכור ריشون: https://www.makorrishon.co.il/news/287361/

دفوري، ن. (2020، 11 28). אחרי חיסול פחיריזאדה: כוננות מוגברת בשגרירויות ישראל.

Retrieved from N12: https://www.mako.co.il/news-world/2020__q4/Article-730b0cfcefd0671027.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=173113802

زرحيا، ت. (2018، 11 14). وزير الدفاع ليبرمان استقال:«اسرائيل خضعت للارهاب؛يجب ان نذهب لانتخابات». Retrieved from كلكليست: https://www.calcalist.co.il/articles/0،7340،L-3749788،00.html

سامي، م. (2020، 12 5). زيارة مرتقبة للقاهرة.. هل يسعى نتنياهو لطمأنة السيسي؟. Retrieved from الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/politics/20205/12// % D8 % B2 % D9 % 8A % D8 % A7 % D8 % B1 % D8 % A9- % D9 % 85 % D8 % B1 % D8 % AA % D9 % 82 % D8 % A8 % D8 % A9- % D9 % 84 % D9 % 84 % D9 % 82 % D8 % A7 % D9 % 87 % D8 % B1 % D8 % A9- % D9 % 87 % D9 % 84- % D9 % 8A % D8 % B3 % D8 % B9 % D9 % 89- % D9 % 86 % D8 % AA % D9 % 86 % D9 % 8A % D8 % A7 % D9 % 87 % D9 % 88

شاين، س.، & تسيمط، ر. (2020، 11 18). איראן מתארגנת לקראת ממשל ביידן. Retrieved from INSS: https://www.inss.org.il/he/publication/iran-and-the-biden-admin/

شلو، ت. (2020، 11 25). בנט במתקפה על נתניהו: אין כאן סופרמן; ישראל היא לא סיפור של אדם אחד בסוף : والللا Retrieved from https://news.walla.co.il/item/3400867

عرب48. (2020، 12 9). المصادقة على حل الكنيست للقراءة الأولى والانتخابات منتصف آذار.

Retrieved from https://0i.is/l1QR :48 عرب

عربي 21. (2018، 11 22). «القسام» تكشف معلومات وأحراز عن عملية خانيونس (شاهد). Retrieved from عربي 21:

https://0i.is/8Tai

מידה: Retrieved from .عنبر، ا.، لرمان، ع.، & ينروجك، ح. ك. (2020، 9 17). טורקיה כאתגר מרכזי לישראל ושכנותיה במאה ה-21 https://0i.is/PynX

فينكل، غ. ب. (2020, 12 3). המלחמה הבאה לא תתחשב באילוצי הפוליטיקה או המגפה. Retrieved from INSS: https://www.inss.org.il/he/publication/risk-in-the-north/

مركز تاوب. (2020, 6 10). כלכלת ישראל לפני ואחרי משבר הקורונה. Retrieved from مركز تاوب: http://taubcenter.org.il/he/heisraels-economy-before-and-after-the-coronavirus-crisis/

مزراحي، ا.، ديكل، ا.، & بزاك، ي. (2020, 12 7). המערכה הבאה בצפון: תרחישים, חלופות אסטרטגיות והמלצות למדיניות הישראלית. Retrieved from INSS: https://www.inss.org.il/he/publication/next-war-in-the-north/

وتد، م. ح. (2020, 1 17). لماذا أدرجت إسرائيل تركيا على لوائح التهديد لأمنها القومي؟. Retrieved from الجزيرة نت: https://0i.is/K3vL

وتد، ن. م. (2020, 10 14). اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي لن يتعافى قبل عام 2030. Retrieved from العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%81%D9%89-%D9%82%D8%A8%D8%A9%D9%84-%D8%B

ידלין، ע.، & אורין، ا. (2020، 11 30). ההתנקשות בפח'ריזאדה - שיקולים והשלכות. Retrieved from INSS: https://www.inss.org.il/he/publication/fakhrizadeh/

يعاري، ا. (2020، 11 27). ישראל מחכה ל»דובאי של אפריקה». Retrieved from N12: https://www.mako.co.il/news-columns/2020_q4/Article-a572a9718210671026.htm?sCh=31750a2610f26110&pId=1714791232

حالة الولايات المتحدة
مطلع القرن
الثاني والعشرين

عبد الرحمن السراج

باحث في السياسات الأمريكية

مجموعة التفكير الإستراتيجي

ملخص تنفيذي

قيل إن الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن يبني عباراته من اسم وفعل و«باراك أوباما»، وربما يكون بايدن محقًا في ذلك نظرًا لأن الظروف التي يتولى فيها الرئاسة تشبه إلى حد كبير الظروف التي سبقت وصول أوباما إلى البيت الأبيض: أزمة اقتصادية وسياسة خارجية إشكالية. ربما كان قدر هذين الرئيسين الديمقراطيين أن يكون إصلاح الاقتصاد في عهدهما، لكن حل إشكاليات السياسة الخارجية مهمة أكثر تعقيدًا من الإصلاح الاقتصادي؛ فالعلاقات الدولية لا تحتوي على معايير متفق عليها عالميًا وقابلة للقياس مثل المعايير الاقتصادية كالنمو ومعدل البطالة، ولكنها تعتمد على الرؤية التي يقدمها صانع قرار السياسة الخارجية الأمريكي والذي غالبًا ما يكون الرئيس. بعد ثماني سنوات خاضت فيها الولايات المتحدة في وحل تدخلين عسكريين بالعراق وأفغانستان، سارع أوباما عند توليه الرئاسة إلى تخفيض الاستثمار السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط ونقل بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية إلى شرق آسيا تحت شعار «القوة الذكية» لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ورغم أن دونالد ترامب لم يدخل مغامرات عسكرية شبيهة بمغامرات جورج بوش الابن إلا أنه ترك أثرًا قريبا من حيث الفاعلية في الأثر الذي تركه جورج بوش الابن. تخلى ترامب عن فواعل رئيسية في النظام العالمي الذي شكّلته الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، من التحالفات الدولية مثل الناتو، والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، والشراكة التاريخية مع الاتحاد الأوروبي، وانسحب من التزامات اعتبارية للولايات المتحدة تجاه العالم مثل اتفاقية باريس للمناخ، ويُعتقد أنه فتح المجال لسباق تسلّح نووي جديد. وإذا كان ترامب استغرق أربع سنوات لتغيير معالم السياسة الخارجية الأمريكية، فإن جهود بايدن لإعادتها إلى سابق عهدها ربما تكون غير ممكنة خلال أربع أو ثماني سنوات؛ حيث بدأ بعض حلفاء الولايات المتحدة مثل ألمانيا بالحديث عن أن الاعتماد على الولايات المتحدة سياسة غير مستدامة.

في الشرق الأوسط، تقع إيران في قلب سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة، وستكون خيارات بايدن تجاهها عاملًا رئيسًا بتشكيل المنطقة في المستقبل القريب. وبالتحديد، تنتظر الأطراف الفاعلة في المنطقة إدارة بايدن للمفاوضات مع طهران: هل سيقبل توقيع اتفاق لا يشمل تنازلات إيرانية ملموسة بشأن دورها الإقليمي؟ أم أنه على غرار أوباما سيوقع الاتفاق ويفتح المجال لصراع توازن قوى جديد في المنطقة تكون إيران الفاعل الأكبر فيه.

أولًا: المتغيرات المهمة في ظل رئاسة ترامب

أعادت سنوات رئاسة الرئيس ترامب الجدل حول دور الرئيس الأمريكي إلى الواجهة مع ظهور دعوات من الكونغرس ومن خارج الحكومة الأمريكية إلى وضع الأعراف التي تحكم سلوك الرئيس في إطار قانوني[1]. لم تكن الفقرات الواردة في المادة الثانية من الدستور الأمريكي كافية لوصف دور الرئيس الذي تطور منذ كتابة هذه الفقرات ليتشكل من مجموعة تقاليد غير مكتوبة تعارف عليها الساسة والمؤرخون ووصفها بعض علماء السياسة بالحدود الناعمة للديمقراطية الأمريكية. لذلك لم يصح وصف انتهاكات الرئيس ترامب لهذه الأعراف من قبيل تحقيق مكاسب اقتصادية لصالح شركاته وتعيين أقرباء وموالين له في المناصب العليا بالحكومة الأمريكية بأنه خرق للقانون، ولكنه نقض للافتراض القائل إن الرؤساء الأمريكان اشتركوا بحد أدنى من الاتّزان والقيود والمعايير العقلانية التي تحكم سلوكهم. وعلى الجانب الآخر، غذّى إقدام الرئيس ترامب على هذه التجاوزات قاعدته الشعبية المعارضة للمؤسسة الحاكمة في واشنطن، وزادت قناعتهم بصحة ما يقوم به[2]. حاجج منتقدو ترامب بأن خرق ترامب للأعراف الرئاسية «ليس رئاسيًا»، لكن مؤيديه ردّوا بأن الرئيس انتزع السلطة من نخبة واشنطن التي كانت تحتكر مؤسسات الدولة وأعادها إلى الشعب. ومع حصول ترامب على أكثر من 70 مليون صوتًا في الانتخابات الأخيرة، يمكن القول إن هذا الجدل ما زال موجودًا[3].

من أمثلة ذلك أن ترامب اشتُهر بإطلاق الادعاءات الخاطئة أو المضللة أكثر من أي رئيس سابق، برقم قياسي تجاوز 29 ألف كذبة تنوعت بين ادعاءات عامة من قبيل أن الاقتصاد الأمريكي في عهده كان الأقوى في التاريخ، أو ادعاءات شخصية مثل زعمه أن والده جاء من ألمانيا رغم أنه ولد في نيويورك. كسر ترامب أيضًا قواعد المناظرات الرئاسية من خلال مقاطعة خصمه بايدن 71 مرة في 90 دقيقة، مما اضطر منظمي المناظرة الثانية إلى اعتماد زر لقطع الصوت للحد من فرص مقاطعة المتحدث[4]. واستغل كذلك مؤسسات الدولة لتحقيق مصالح شخصية منذ بداية رئاسته حين طلب من إدارة المتنزهات الوطنية إثبات أن حجم الحضور في حفل تنصيبه كان أكبر من حجم الحضور في حفل تنصب أوباما[5]. وعندما أطلق ترامب توقعات خاطئة بشأن مسار أحد الأعاصير في عام 2019، وحذر علماء الأرصاد الجوية من أن توقعاته كانت خاطئة، ضغط ترامب على مسؤولين في وزارة التجارة وإدارة المحيطات والغلاف الجوي للتقليل من شأن تصريحات العلماء وتبرير تصريحاته السابقة بشأن الإعصار[6]. وأخيرًا، رفض

(1) Rewriting the limits of presidential powers ,CBS :2020-8-16 ,https://cbsn.ws2/Xh1GJu
(2) Power and the Presidency ,From Kennedy to Obama ,Smithsonian Magazine :2011 ,https://bit.ly35/hyUgf
(3) The Abnormal Presidency ,The Washington Post :2020-11-10 ,https://wapo.st2/Xf2vCF
(4) The Washington Post Fact Checker :2020-11-5 ,https://wapo.st2/JP6frn
(5) Trump pressured Park Service to find proof for his claims about inauguration crowd ,The Washington Post:2017-1-26 , https://wapo.st3/hLwv2x
(6) A brief history of how Trump came up with the false claim that Hurricane Dorian could hit Alabama ,Business Insider, :2019-9-10https://bit.ly35/bDaOk

ترامب الإفصاح عن سجله الضريبي، ولم يُخفِ عدم اعتقاده بضرورة تورّع الرئيس عن شبهة تضارب المصلحة في إدارة أصوله الخاصة لطمأنة الرأي العام بأن قراراته غير نابعة من مصلحة شخصية، وأعلن أنه سيحافظ على امتلاك إمبراطوريته الاقتصادية والاطلاع على التطورات المتعلقة بها[1]. حقق ترامب مكاسب مالية تقدر بملايين الدولارات من خلال الرسوم التي دفعتها الحكومة الفدرالية والحملة الانتخابية الخاصة به لعقاراته الخاصة التي دأب على زيارتها في أثناء فترة رئاسته[2].

1 - المتغيرات السياسية

غيّر ترامب شكل الحكومة الأمريكية من خلال نمط غير اعتيادي في تعيين المسؤولين أدى إلى اعتماد الحكومة على مسؤولين قائمين بالأعمال لا يحتاج تعيينهم إلى موافقة مجلس الشيوخ. يتطلب 757 منصبًا من المناصب العليا موافقة مجلس الشيوخ[3]، لكنه ترك 133 منها فارغة لتكون حكومته الأكثر اعتمادًا على القائمين بالأعمال منذ أربعة عقود. مكنه ذلك من فصل كبار المسؤولين والموظفين والاكتفاء بنقل صلاحياتهم إلى موظفين أكثر ولاءً، دون الحاجة لملء الشواغر من خلال تقديم مرشحين يحتاج إقرارهم إلى موافقة مجلس الشيوخ، وقال إنه يحب وصف «قائم بالأعمال» لأنه يمنحه «مرونة أكبر»[4]. نتجت عن ذلك عواقب أشارت إليها المنظومة الرقابية في الحكومة، وبالتحديد مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية والمراقبين العامين. عبّر مكتب محاسبة الحكومة في أغسطس 2020، عن أن القائم بأعمال وزير الأمن الوطني يؤدي وظيفته بصورة غير قانونية، وهو تقييم رفضه ترامب[5]. لذلك عمد إلى تقويض المنظومة الرقابية من خلال فصل مراقبين عامين في أجهزة الاستخبارات، ووزارات الخارجية والدفاع والصحة والخدمات الإنسانية والنقل. بدا هذا الفصل في معظم الحالات انتقامًا من تقييمات المراقبين العامين التي انتقدت سياسات ترامب وأداءه وأداء مسؤوليه في إدارة العلاقات الخارجية وأزمة كورونا على سبيل المثال لا الحصر[6].

لم يعتمد ترامب على المستشارين، ولم يقرأ التقارير التي تقدم للرئيس الأمريكي في العادة بما في ذلك تقرير «الموجز اليومي للرئيس»[7]. وخالف أيضًا آراء العلماء خاصة في إدارة فيروس كورونا منذ أن ضغط على «إدارة الغذاء والدواء» لإقرار دواء علاج الملاريا علاجًا لكوفيد19-، وقد أقرته إدارة الغذاء والدواء لكنها سحبت إقرارها له بعد تفاقم أزمة كوفيد19-. ترامب ناقض آراء كبار العلماء من فريق عمل البيت الأبيض لفيروس كورونا بشأن ضرورة ارتداء الأقنعة وتجنب التجمعات الكبيرة[8] الذي يشمل التجمعات الانتخابية وفضّل الاعتماد على آراء أطباء آخرين، ودفع بعض موظفيه للحيلولة دون نشر

(1) Can Groups Sue Over Trump's Business Conflicts Even If They Weren't Harmed ,?npr :2017-1-26 ,https://n.pr3/rWHAlX

(2) Tracking President Trump's unprecedented conflicts of interest ,Citizens for Ethics :2019-10-21 ,https://bit.ly3/beubjh

(3) Tracking how many key positions Trump has filled so far ,The Washington Post :2020-1-4 ,https://wapo.st35/gx27p

(4) How Trump Has Filled High-Level Jobs Without Senate Confirmation Votes ,npr :2020-3-9 ,https://n.pr3/hKMTAm

(5) Department of Homeland Security—Legality of Service of Acting Secretary of Homeland Security and Service of Senior Official Performing the Duties of Deputy Secretary of Homeland Security ,U.S .Government Accountability Office:2020-8-14 , https://bit.ly39/agIGq

(٦)The internal watchdogs Trump has fired or replaced ,CBS :2020-5-19 ,https://cbsn.ws2/LnNLPa

(7) Trump doesn't read his intelligence reports ,but looks at the graphs ,charts ,and tables ,Business Insider:2020-5-21 , https://bit.ly39/a3cTp

(8) How Trump damaged science – and why it could take decades to recover ,Nature :2020-10-5 ,https://go.nature. com35/f60x8

التقارير التي خلُصت إلى أن الوباء لم يكن تحت السيطرة[1].

انطلاقًا من حرصه على دعم الجيش الذي يحظى بمكانة عالية لدى قاعدته الشعبية، زاد ترامب ميزانية وزارة الدفاع الأمريكية في كل سنة منذ توليه الرئاسة[2]، وعفا عن جنود أمريكان أدينوا بجرائم حرب[3]. لكنه منذ الأسبوع الثاني في رئاسته، هزّ الحد الفاصل بين الجيش والسياسة، حين وقع قراره المثير للجدل لحظر اللاجئين والمسافرين من سبع دول ذات غالبية مسلمة في قاعة بوزارة الدفاع الأمريكية[4]، واستغل خطاباته للجيش في الهجوم على خصومه السياسيين[5]. استخدم ترامب أكثر من مرة لفظ «جنرالاتي» و«جيشي»[6]، ووقع لأفراد في الجيش القبعات الحمر التي تحمل شعاره «اجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى»[7]. نشر ترامب وحدات الجيش على الحدود الجنوبية مع المكسيك لتعزيز سياسته في منع مرور المهاجرين[8]، وحين رفض مجلس النواب الديمقراطي تمويل مشروع بناء جدار على الحدود مع المكسيك استخدم ترامب جزءًا من ميزانية وزارة الدفاع لهذا الغرض[9]. وقد اضطر قائد الجيش الأمريكي في عهد ترامب للإدلاء بعدة تصريحات تؤكد عدم تدخل الجيش في السياسة، خاصة بعد تهديد ترامب باستخدام الجيش لردع المظاهرات المطالبة بالمساواة بين الأعراق. في خضم إحدى هذه المظاهرات، أخلت الشرطة ساحة لافاييت قرب البيت الأبيض من المتظاهرين، ليحضر ترامب برفقة قائد الجيش الأمريكي إلى المكان لالتقاط صورة معه[10]. قائد الجيش الجنرال مارك ميلي اعتذر لاحقًا عن هذه الخطوة التي أوحت بتدخل الجيش في السياسة[11].

العلاقات الخارجية

غيّر الرئيس ترامب اتجاه بوصلة السياسة الخارجية الأمريكية 180 درجة بدءًا بمهاجمة المنظمات والتحالفات والاتفاقيات الدولية التي تشكل النظام العالمي الحديث الذي بنته الولايات المتحدة بنفسها. انتقد ترامب الأمم المتحدة باعتبارها ليست أكثر من نادٍ للحوارات وقضاء وقت ممتع[12]، وحلف شمال الأطلسي «ناتو» باعتباره عبئًا ماليًا على الولايات المتحدة لا تشاركها في تحمله بقية الدول الأعضاء، والاتحاد الأوروبي لأنه «يستغل الولايات المتحدة... ويعاملها معاملة سيئة»[13]. انسحب ترامب من مجلس

(1) Trump officials attempted to block or alter more than a dozen CDC reports on the coronavirus ,House panel says ,The Philadelphia Inquirer :2020-12-21 ,https://bit.ly3/rZWmbO

(2) US election :2020 Has Trump kept his promises on the military ,?BBC :2020-10-16 ,https://bbc.in2/LlOm3U

(3) Trump grants clemency to troops in three controversial war crimes cases :2019-11-15 ,https://bit.ly2/JTbZAy

(4) Trump's Signing of Immigrant Ban Puts Pentagon in Uncomfortable Light ,The New York Times :2017-1-28 ,https://nyti.ms3/nejNdG

(5) Trump tells US troops, this is not a political speech ,and immediately makes a political statement in speech ,Business Insider :2019-7-2 ,https://bit.ly3/hPDK9q

(6) Trump won't stop saying, my generals – ,and the military community isn't happy ,Business Insider :2020-10-25 ,https://bit.ly3/okJSZY

(7) Trump poses for selfies ,signs MAGA hat during surprise visit to U.S .troops in Iraq ,Global News :2018-12-26 ,https://bit.ly2/Mtp0S7

(8) ‹It›s time to act :‹Trump orders troops to US-Mexico border ,BBC :2018-4-4 ,https://bbc.in3/hOybZd

(9) Trump Administration Diverts 3,8$ Billion In Pentagon Funding To Border Wall ,npr :2020-2-13 ,https://n.pr38/gDHk3

(10) Milley, America's Top General ,Walks Into a Political Battle ,The New York Times :2020-6-5 ,https://nyti.ms38/lCloh

(11) Gen. Mark Milley Apologizes For Appearing In A Photo-Op With President Trump ,npr :2020-6-11 ,https://n.pr39/aeCpY

(12) President Trump tweet :2016-12-27 ,https://bit.ly3/s14gkY

(13) Trump criticizes NATO members ahead of summit ,Politico :2020-7-9 ,https://politi.co2/MvwYKu

حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة[1]، ومن مفاوضات الشراكة العابرة للمحيط الهادي التي كانت تهدف إدارة أوباما من خلالها إلى تعزيز سياسة التحول نحو آسيا من خلال الشراكة مع 12 دولة على ضفاف المحيط الهادي دون الصين[2]، وأعاد التفاوض بشأن «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» التي وقعت أساسًا عام 1994 واستبدلها بـ«اتفاق الولايات المتحدة – المكسيك – كندا» الذي شمل تعديلات طفيفة على الاتفاق وأقنع مجلس النواب الأمريكي بالموافقة عليه[3]، وانسحب من اتفاق باريس للمناخ[4]. خالف ترامب الإدارات الأمريكية السابقة في تعاطيه مع كوريا الشمالية، وأقدم على زيارتها وعقد قمة مع رئيسها، لكنه لم يتمكن من تحصيل تنازلات من بيونغيانغ أو حتى تحسين العلاقة معها[5]. ترامب انسحب أيضًا من الاتفاق النووي الإيراني، وأجبر الدول والشركات الكبرى على إنهاء علاقتها الاقتصادي مع النظام الإيراني الذي فرض عليه أقصى العقوبات الممكنة، وأقدم على اغتيال أبرز قادته العسكريين[6].

قلب ترامب ظهر المِجَنّ للحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، بوصفه رئيسَ الوزراء الكندي بـ«المخادع»[7]، والرئيسَ الفرنسي بـ«الأحمق»[8]، واتصالَه برئيس الوزراء النمساوي بأنه «أسوأ اتصال»[9]، ورفضَ رئيس الوزراء الدنماركي لإحدى أفكاره بأنه «قبيح»[10]، ورئيسة الوزراء البريطانية بـ«الحمقاء» وإدارتها لأزمة الخروج من الاتحاد الأوروبي بـ«إحداث الفوضى»[11]، فضلًا عن أنه أول رئيس أمريكي يتنازل عن الزعامة الأمريكية الاعتبارية للحلف. وبالمقابل، لم يُخفِ إعجابه بقادة سلطويين مثل زعماء روسيا، والصين، والحكومة البرازيلية الأخيرة[12]، وكوريا الشمالية[13]، ومصر[14]، والفلبين[15] الذين قدم لهم خدمات بتقديمهم كحليف للولايات المتحدة وترسيخ سلطتهم الدكتاتورية من خلال الإشادة بهم، واستضافتهم في البيت الأبيض، وعقد قمم عالية المستوى معهم، والتغاضي عن انتهاكاتهم في عدة ملفات أهمها حقوق الإنسان. أخذ ترامب أيضًا استغلال للعلاقات الدولية والدبلوماسية لمصلحة سياسية شخصية إلى حدود غير اعتيادية. في عام 2018، تحيز ترامب ضد السفيرة الأمريكية في أوكرانيا، وطالب بـ«التخلص منها» لأنها كانت تمثل عقبة أمام مصالح رجال أعمال وأشخاص ذوي نفوذ وعدوا ترامب بتقديم معلومات تدين خصمه السياسي جو بايدن[16]. وفي عام 2019، طلب ترامب مباشرة من الرئيس

(1) US quits› biased ‹UN human rights council ,BBC :2020-6-20 ,https//:bbc.in35/eI8Kh

(2) Trump withdrawing from the Trans-Pacific Partnership ,Brookings :2017-3-24 ,https//:brook.gs39/a76vx

(3) things to know about USMCA ,the new NAFTA ,Brookings :2018-10-2 ,https//:brook.gs3/pUbdm1

(4) Climate change :US formally withdraws from Paris agreement ,BBC :2020-11-4 ,https//:bbc.in3/pVm7rG

(5) Where Trump Went Wrong on North Korea Nuclear Diplomacy ,World Politics Review :2020-12-16 ,https//:bit.ly2/MAvUFf

(6) Trump's Iran Policy Can Be an Opportunity for Biden ,Bloomberg :2020-11-8 ,https//:bloom.bg38/iMz8C

(7) Nato summit :Trump calls Trudeau› two-faced ‹over video ,BBC :2019-12-4 ,https//:bbc.in3/hLzxDM

(8) Trump threatens tariffs against› foolish ‹Macron ,BBC :2019-7-27 ,https//:bbc.in2/XhVm4G

(9) This was the worst call by far :'Trump badgered ,bragged and abruptly ended phone call with Australian leader ,The Washington Post :2017-2-2 ,https//:wapo.st2/Mw5sMY

(10) Trump calls Danish prime minister's response on Greenland' nasty ,'CNBC :2019-8-22 ,https//:cnb.cx35/fEoZ7

(11) Trump said to be› humiliating and bullying ‹toward Theresa May in phone calls that left her› flustered and nervous,' Business Insider :2020-6-30 ,https//:bit.ly3/nk67xQ

(12) Trump praises Brazil‹s far-right president at White House ,NBC :2019-3-19 ,https//:nbcnews.to2/LaJTRL

(13) 15 times Donald Trump praised authoritarian rulers ,CNN :2019-7-2 ,https//:cnn.it3/pVrEPe

(14) Trump praises el-Sisi' ,not concerned 'with Egypt protests ,Aljazeera :2019-9-24 ,https//:bit.ly39/amMia

(15) Trump Praises Philippines 'Duterte ,Human Rights Take Backseat ,Voice of America :2017-11-13 ,https//:bit.ly3/nepl2o

(16) Trump says› get rid of ‹Ukraine ambassador in recording ,DW :2020-1-26 ,https//:bit.ly3/hPASd2

الأوكراني المساعدة في جمع معلومات قد تساعد في إدانة بايدن وابنه[1]. وفي يونيو 2019، طلب ترامب من الرئيس الصيني شراء المزيد من فول الصويا والقمح الأمريكيين لأن ذلك سيزيد من فرصه في الانتخابات[2]. وقبل شهر واحد من الانتخابات الرئاسية 2020، وفي تداخل صارخ بين الدبلوماسية والسياسة، ألقى وزير الخارجية الأمريكي خطابًا في المؤتمر الجمهوري العام من القدس التي اعترفت بها إدارة ترامب عاصمة لإسرائيل[3].

ناصب ترامب أجهزة الاستخبارات الأمريكية العداء منذ وقت مبكر من رئاسته، واتهم رؤساء هذه الأجهزة السابقين بالفساد. ورفض الخلاصة التي اتفقت عليها أجهزة الاستخبارات بأن روسيا تدخلت في انتخابات 2016 لصالح حملته الانتخابية وحاولت الأمر نفسه في 2020، وصرح بأنه يصدق بوتين الذي أبلغه بأن روسيا لم تفعل ذلك. وعندما عارض مسؤولون استخباراتيون توجهه تجاه إيران وكوريا الشمالية، وصفهم بـ«السلبيين والسذّج للغاية»[4]. وحتى عند تعرض الولايات المتحدة في فترة الانتقال الرئاسي لهجوم إلكتروني وصف بأنه الأكبر في تاريخها، أنكر ترامب أن تكون روسيا مصدر هذا الهجوم ورجح أن تكون الصين وراءه[5].

دعمت إدارة ترامب الحوار الأفغاني بين الحكومة وحركة طالبان في قطر، ووقعت على الاتفاق المبرم في فبراير 2020 الذي قدم تصورًا لانسحاب كامل للولايات المتحدة من أفغانستان بحلول منتصف عام 2021[6]. لكنها قدمت دعمًا كبيرًا لدولة الكيان الصهيوني من خلال نقل سفارتها إلى القدس، والاعتراف بشرعية الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وبسيادة إسرائيل على الجولان. كما توسطت لتوقيع اتفاقات تطبيع للعلاقة بين أربع دول عربية وبين الكيان[7].

2 - المتغيرات الاقتصادية

شهد الاقتصاد الأمريكي خلال فترة رئاسة ترامب أكبر تقلبات في تاريخه. ورث ترامب من أوباما اقتصادًا قويًا بمعدل نمو بلغ 1.6 % وبطالة 4.7 %، وقد زاد النمو في السنوات الثلاثة الأولى ليصل ذروته في عام 2018 بمعدل 2.9 %، كما انخفض معدل البطالة ليصل إلى 3.5 % في عام 2019 وهو معدل غير مسبوق منذ 50 عامًا. لكن الاقتصاد تعرض في السنة الرابعة إلى هزة بفعل أزمة كورونا أدت إلى هبوط تاريخي في النمو في الربع الثاني من عام 2020 ووصول البطالة إلى 14.7 % في شهر أبريل، ومع أنها عادت إلى 7.9 % في سبتمبر إلا أن حركة التوظيف تباطأت مرة أخرى بفعل الموجة الثانية من كورونا. أظهرت آخر البيانات التي سجلت بشأن التوظيف قبل الانتخابات الرئاسية في شهر سبتمبر أن

(1) Trump asked Ukraine president in phone call' if you can look into 'Biden and his son ,CNBC :2019-9-25 ,https//:cnb.cx395/hKnb

(2) Trump pleaded with China›s president to buy US agricultural products to help him win the 2020 election ,John Bolton›s new book says ,Business Insider :2020-6-17 ,https//:bit.ly38/jqiYx

(3) Outrage as Pompeo›s Jerusalem speech to RNC breaks years of norms ,Aljazeera :2020-8-24 ,https//:bit.ly3/hNifWO

(4) Unwanted Truths :Inside Trump›s Battles With U.S .Intelligence Agencies ,New York Times :2020-8-8 ,https//:nyti.ms35/h02fj

(5) Trump Downplays Huge Hack Tied to Russia ,Suggests China ,Bloomberg :2020-12-19 ,https//:bloom.bg38/jr1ZL

(6) Afghan peace talks may suffer from Trump›s departure ,Anadolu Agency :2021-1-6 ,https//:bit.ly2/L6OwMO

(7) Pompeo brought many gifts on farewell tour ,but do they have long-term value ,?The Times of Israel :2020-11-20 ,https//:bit.ly2/XivJRb

141.7 مليون أمريكيًا لديهم فرص عمل، وهو رقم أقل بنسبة 6.4 % من العام الماضي 2019 وأقل بنسبة 2.7 % منه عند تولي ترامب الرئاسة[1].

فقدت الولايات المتحدة 10.7 مليون فرصة عمل منذ شهر فبراير 2020 بسبب أزمة كورونا[2]. وقد انتعشت منذ السنة الأولى لرئاسة ترامب فرص العمل لذوي الياقات الزرقاء أو العاملين في المهن اليدوية، تمامًا كما وعد ترامب في حملته الانتخابية، وخاصة في قطاعات التعدين والأخشاب والصناعات التحويلية، لكنها تراجعت في عام 2019 بسبب انعكاسات حروب ترامب التجارية على قطاع الصناعة الأمريكي عمومًا قبل أزمة كورونا. وبعد أزمة كورونا، كان قطاعا الترفيه والضيافة، اللذين تنتمي إليهما معظم شركات ترامب، أسوأ قطاعين اقتصاديين أداءً في سنوات رئاسته، وكان أفضلها أداءً قطاع التمويل[3].

بلغ الدين العام للولايات المتحدة عند تولي ترامب الرئاسة في يناير 2017 19.9 ترليون دولار. ورغم تعهده في حملته الانتخابية بإنهاء الدين العام خلال ثماني سنوات، إلا أنه أضاف إلى الدين العام أكثر من 7 ترليون دولار ليصل في أكتوبر 2020 إلى 27 ترليون دولار[4].

على صعيد التجارة الخارجية، تبنت إدارة ترامب ترامب استراتيجية اقتصادية تحت شعار «أمريكا أولًا» بهدف خفض العجز التجاري الخارجي وإعادة فرص العمل في قطاع الصناعة من الخارج، وبالتحديد من الصين والمكسيك. ولتحقيق هذين الهدفين فيما يتعلق بالمكسيك، أعادت الإدارة الأمريكية التفاوض بشأن «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» التي تشمل الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وتوصلت إلى اتفاق جديد مع البلدين على تعديلات طفيفة تصب عمومًا لصالح الولايات المتحدة، مثل المزيد من اللوائح البيئية وأنظمة العمل والتجارة الرقمية وحماية الملكية الفكرية، وتشجيع المشاركة المحلية لكل من هذه الدول في إنتاج السيارات، وسُمّي الاتفاق الجديد «اتفاق الولايات المتحدة – المكسيك – كندا»[5].

لكن تحرك الإدارة تجاه الصين الذي عرف بالحرب التجارية كان له أثر أعمق. منذ مطلع عام 2018، فرضت الولايات المتحدة سلسلة من الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الصين ومن دول أخرى شملت 16.8 بالمئة من إجمالي البضائع التي تستوردها الولايات المتحدة. جزء من الرسوم الجديدة كان على الواردات من جميع الدول مع استثناءات قليلة، والجزء الآخر كان على الواردات من الصين فقط. الصين ردّت بفرض رسوم على 9.3 بالمئة من البضائع التي تصدرها الولايات المتحدة، وبتخفيض قيمة عملتها بنسبة 12 بالمئة لتزيد من تنافسيتها. وبحلول يناير 2020، أثّرت الرسوم على 395 مليار دولار من الواردات الأمريكية و143 مليار دولار من الصادرات الأمريكية، وكان معظم هذه الواردات والصادرات مرتبطًا بالصين. وفي منتصف يناير 2020، دخلت العلاقة التجارية مع الولايات المتحدة والصين مرحلة

(1) These 10 charts show how the economy performed under Trump versus prior presidents ,CNN :2020-10-29 ,https://cnn.it2/MzjJIJ

(2) Job Gains Are Waning ,a Blow to Economic Recovery ,The New York Times :2020-10-2 ,https://nyti.ms3/hMaikV

(3) Is there really a» blue-collar boom ,?«Marketplace :2020-1-21 ,https://bit.ly3/bdzEH2

(4) President Trump›s Impact on the National Debt ,The Balance :2020-10-15 ,https://bit.ly3/pNbes2

(5) How Did Donald Trump Change U.S .Trade Policy and What Can We Expect from Joe Biden ,?BDI :2020-12-16 ,https://bit.ly3/ni9s0b

جديدة في إطار اتفاقية تجارية تحت مسمى «المرحلة الأولى»، على أن يخوض البلدان مفاوضات أخرى لاحقة تحت إطار «المرحلة الثانية». تعهدت الصين بموجب اتفاقية المرحلة الأولى بزيادة مشترياتها من المنتجات والخدمات الأمريكية بما لا يقل عن 200 مليار دولار خلال العامين القادمين، مقابل أن تخفض الولايات المتحدة بعض الرسوم الجمركية المفروضة على بضائع صينية إلى النصف وتعلّق رسومًا جمركية أخرى. ألزمت الاتفاقية الصين أيضًا بفرض مزيد من القيود على الصناعات المحلية فيما يتعلق ببراءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق التأليف والنشر، ومكافحة أنشطة التعدي والقرصنة والتزوير الإلكترونية، وبأن لا تخفّض قيمة عملتها[1].

3 - الاستقرار الأمني

بدأ الرئيس ترامب فترة رئاسته بفريق قوي للأمن القومي بوجود مستشار الأمن القومي هربرت مكماستر ووزير الدفاع جيمس ماتيس. وضع هذا الفريق استراتيجية تقضي بتحويل أولويات الأمن القومي من الحرب على الإرهاب إلى الاستعداد للمنافسة والصراع المحتمل مع الصين أو روسيا أو كليهما، ثم في أولوية أدنى التهديدين الإيراني والكوري الشمالي، ثم الفواعل الإرهابية الدولية[2]. وضعت إدارة ترامب الدفاع في مرتبة أعلى في سلم أولويات الأمن القومي، مما انعكس في فشلها بتجهيز مخزون المعدات اللازمة لمواجهة الأوبئة المحتملة التي حذرت منها الإدارة السابقة[3]. وبالمحصلة، داهمت أزمة كورونا الإدارة التي لم تكن استجابتها كافية لدرجة وضعتها في مؤخرة الدول المتقدمة من حيث النجاح في مواجهة الوباء[4].

كانت التدخلات العسكرية الأمريكية في عهد ترامب أقل درامية مما كان متوقعًا، لكن أسلوبه في اتخاذ القرار أدى إلى مخاطر أمنية إقليمية في الشرق الأوسط خاصة بعد اغتيال قائد الحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني. ترامب أرسل بعد الاغتيال 3 آلاف جندي أمريكي إلى المنطقة[5]. وبعد اغتيال العالم النووي الإيراني محسن فخري زاده، أرسلت الولايات المتحدة قاذفة القنابل بي52 إلى الشرق الأوسط[6]. وفي أفغانستان، كان عدد القنابل والذخائر التي أطلقتها القوات الأمريكية في عام 2019 الأكثر منذ بدء توثيقها في عام 2006[7]. لكن إدارة ترامب وقعت اتفاقًا مع الحكومة الأفغانية وحركة طالبان في الدوحة يفضي إلى انسحاب أمريكي من أفغانستان في السنوات المقبلة[8].

4 - المتغيرات المجتمعية

(1) The Budget and Economic Outlook 2020 to 2030, Congressional Budget Office, January 2020, https://bit.ly/35fVmXk
(2) A New National Security Strategy for a New Era, The White House, 2017-12-18, https://bit.ly/3omBkId
(3) Nation's stockpile proves to be no match for a pandemic, CNN, 2020-5-6, https://cnn.it/3pVLIke
(4) The Best and Worst Places to Be in Covid, U.S. Sinks in Ranking, Bloomberg, 2020-11-24, https://bloom.bg/2XjPtUg
(5) Trump to Send 3,000 More Troops to Middle East Amid Iran Escalation, US News, 2020-1-3, https://bit.ly/3bggFMe
(6) US military sends B-52 bombers to Middle East as show of force against Iran, Business Standard, 2020-12-11, https://bit.ly/3s1MFJG
(7) US dropped bombs in Afghanistan at record level in 2019, Stripes, 2020-1-27, https://bit.ly/3s0aEsL
(8) Afghanistan's Taliban, US sign agreement aimed at ending war, Aljazeera, 2020-2-29, https://bit.ly/2MF2FBj

اعتمد ترامب في خطابه على إثارة مشاعر العنصرية في قاعدته الشعبية. في عام 2019، خاطب أربعة سيدات في الكونغرس الأمريكي من الأقليات قائلا إن عليهم أن «يعودوا من حيث جاؤوا ويصلحوا هذه المناطق المدمرة التي تنتشر فيها الجريمة»[1]. وعندما اختار بايدن نائبته كمالا هاريس التي تنحدر من أصول آسيوية وأفريقية، أعاد ترامب إطلاق مزاعم بشأنها شبيهة بما قاله عن باراك أوباما، أنها ربما لم تولد في الولايات المتحدة[2]. وصف ترامب حركة «حياة السود مهمة» بأنها «رمز للكراهية»[3]، ودعا لحذف الإشارات المناهضة للعنصرية من مناهج الدراسة[4].

وبدلًا من أن يدعو إلى الوحدة في أوقات الأزمات، فقد أجج ترامب الاستقطاب من خلال التحيز لطرف دون آخر. بعد مقتل أفراد في مظاهرات تدعو لسمو العرق الأبيض بمدينة شارلوتسفيل في عام 2017، قال ترامب في إجابة على سؤال أحد الصحفيين إن «هناك أشخاصًا جيدين في الطرفين»[5]. وعندما تصاعدت أزمة فيروس كورونا وزادت أعداد الوفيات، كان ترامب ينتقد حكام بعض الولايات الأمريكية الذين أعلنوا حظر التجول[6]. ترامب تحدث صراحة في أحد خطاباته عن انقسام الأمريكان بين «ثورة ثقافية يسارية» وبين الأمريكان «الأقوياء والفخورون... الذين لن يسمحوا بسلب بلادهم وقيمها وتاريخها وثقافتها منهم»[7]. رسخ ترامب الاستقطاب أيضًا من خلال اختياره للأشخاص الذين منحهم عفوًا رئاسيًا أو أحكامًا مخففة. ورغم أنه ليس الرئيس الوحيد الذي انتُقِد لإساءة استخدام العفو الرئاسي، فقد وصفت معظم القرارات التي اتخذها بهذا الصدد وعددها 65 بأنها نابعة من مصلحة شخصية، ولم يمر منها بالتدقيق المعتاد من قبل وزارة العدل الأمريكية سوى 5 قرارات، وشملت على نحو غير مسبوق شخصًا أدين بالكذب لحماية ترامب نفسه[8].

تدخل ترامب في عمل وزارة العدل التي تعارف الرؤساء السابقون على حدود واضحة للعلاقة بينها وبين البيت الأبيض. بعبارة أخرى، ليس من المعتاد أن يحاول الرئيس التأثير على مؤسسات إنفاذ القانون أو المدعين العامين للتحرك لصالحه أو لصالح حلفائه أو ضد أعدائه. لكن ترامب طالب وزارة العدل مرارًا بإجراء تحقيقات بشأن خصوم سياسيين مثل جو بايدن وهيلاري كلينتون، وعبر عن انزعاجه من التحقيقات في علاقة حملته الانتخابية بروسيا وبشأن حلفاء له مثل مستشاره السابق للأمن القومي مايكل فلين رغم اعتراف الأخير بأنه مذنب[9]. ترامب انتقد أيضًا سلوك عدد من المحاكم ووجه إساءات لفظية لبعض القضاة الذين وصفهم بـ«قضاة أوباما»، خاصة بعد اتخاذهم قرارات تعارض قراره حظر دخول المسافرين واللاجئين من دول ذات غالبية مسلمة، وقراره فرض سياسة لجوء على الحدود مع

(1) Trump's racist tirades against» the Squad «,explained ,Vox :2019-7-18 ,https//:bit.ly38/hpVh5

(2) Trump stokes› birther ‹conspiracy theory about Kamala Harris ,BBC :2020-8-14 ,https//:bbc.in3/brCd8L

(3) ‹Why is Trump calling Black Lives Matter a symbol of hate ,›BBC :2020-7-2 ,https//:bbc.in3/bfHaBq

(4) Trump calls for ‹patriotic education ›,says anti-racism teachings are› child abuse ,NBC News :2020-9-18 ,https//: nbcnews.to39/bmVC0

(5) The 'very fine people ›at Charlottesville :Who were they?, The Washington Post :2020-5-8 ,https//:wapo.st3903/o7q

(6) Trump Encourages Protest Against Governors Who Have Imposed Virus Restrictions ,The New York Times:2020-4-17 , https//:nyti.ms3/bdLGQI

(7) Trump blasts' left-wing cultural revolution 'at Mount Rushmore ,Aljazeera :2020-7-4 ,https//:bit.ly35/ftvGB

(8) Donald Trump‹s latest wave of pardons includes Paul Manafort and Charles Kushner ,The Guardian:2020-12-24 , https//:bit.ly3/onzMrb

(9) Trump, lagging in polls ,pressures Justice Dept .to target Democrats and criticizes Barr ,The Washington Post-10 , :2020-10https//:wapo.st3/pSK5E4

المكسيك. إساءات ترامب اللفظية إلى القضاة قوبلت برفض وتحذير شديدين من قبل عدد منهم[1].

5 - التعليم

سعت أجندة الرئيس ترامب في التعليم إلى إضعاف الإشراف الفدرالي على قطاع التعليم وإعادة إدارته إلى الولايات، وعكس التزام الإدارة السابقة بتعزيز التعليم العام كحق للطلاب. سرّعت الإدارة وتيرة إغلاق أو رفض الشكاوى المتعلقة بالتعليم من خلال «مكتب حقوق الإنسان في وزارة التعليم» لتقويض جهود الإصلاح المنهج لقطاع التعليم، ودفعها للتركيز على الشكاوى الفردية، مما انعكس سلبًا مثلًا على قضايا التمييز العرقي في الإجراءات التأديبية بالمدارس. أرسلت وزارة العدل ووزارة التعليم إشعارًا مشتركًا للمدارس بسحب تحذير إدارة أوباما للمدارس من أن أي تمييز عنصري في الإجراءات التأديبية يعد انتهاكًا للقانون الفدرالي. دعمت الإدارة أيضًا دور الهيئات غير الحكومية مثل المؤسسات الدينية، في دعم قطاع التعليم[2].

(1) Chief Justice Defends Judicial Independence After Trump Attacks 'Obama Judge', The New York Times, 21-11-2018: https://nyti.ms/3s2BRee

(2) Trump's administrative and presidency federal weaken to effort its and oversight in public education, Brookings, 12-10-2020: https://brook.gs/3begrFb

ثانيًا: التحليل والتفسير

على الصعيد السياسي

ما بعد الحقيقة: اهتزاز الثقة بالمؤسسات السياسية

ما زالت ثقة الأمريكان بالحكومة في انخفاض منذ عام 2001، ولكن الرئيس ترامب أخذ هذا الشعور بعدم الثقة إلى مستويات جديدة ربما تكون الإرث الأبرز لسنوات رئاسته الأربعة. هزّ ترامب الثقة بالخطاب السياسي من خلال نشره مصطلح «الأخبار الزائفة»، ويعتقد أنه فتح الطريق لما بات يسمى بعصر «ما بعد الحقيقة» في كل ما يتعلق بالسياسات الأمريكية[1]. أظهر استطلاع أجري قبل الانتخابات الرئاسية الأخيرة اتفاق 54 بالمئة من الأمريكان على أن الكذب صار أكثر قبولًا في السياسة الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، مقابل 13 بالمئة رأوا أنه صار أقل قبولا[2]. حذر ترامب الأمريكان صراحةً من الثقة بخبراء الصحة في المؤسسات الحكومية[3]، والعلماء[4]، والصحفيين[5]، والقضاة[6]، والمسؤولين الحكوميين[7]، والمحققين[8]، وجنرالات الجيش[9]، وأجهزة الاستخبارات[10]، والمسؤولين عن تنظيم الانتخابات[11]، وحتى حاملي البريد[12].

يرى خبراء أن هذا الاعتقاد قد لا يتغير بعد مغادرة ترامب للبيت الأبيض لأنه أثبت المزايا التي تنطوي عليها الممارسة السياسية القائمة على ليّ عنق الحقيقة[13]، وساعد في بناء أرضية يستطيع السياسيون والمواطنون انتقاء المعلومات التي تصلح كحقائق كما ينتقون صنفًا من قائمة طعام. وليس أدل على ذلك من أن تأكيد ترامب المستمر على أن وباء كورونا شارف على الانتهاء أقنع شرائح من الأمريكان بعدم اتخاذ التدابير الوقائية، مما أدى إلى أكثر من 20 مليون حالة إصابة بالفيروس و350 ألف حالة

(1) Post-truth politics :As Trump pushes' fraud ',partisans pick their own reality ,The Christian Science Monitor-11-19 , :2020https//:bit.ly3/ni374Z

(2) Dishonesty Has Defined the Trump Presidency .The Consequences Could Be Lasting ,.The New York Times:2020-11-3 , https://nyti.ms3/rZmzqP

(3) Coronavirus :Trump says Dr Fauci›s warning› not acceptable ,‹BBC :2020-5-14 ,https://bbc.in2/L8V3X9

(٤)Trump has shown little respect for U.S .science .So why are some parts thriving ,?Science Magazine :2020-10-14 ,https://bit.ly35/iTQ6u

(5) Trump›s› dirty war ‹on media draws editorials in 300 US outlets ,BBC :2020-8-16 ,https://bbc.in3/ok0UYg

(6) Trump›s attacks on the judiciary are dangerous .Good for this judge for speaking up ,.The Washington Post:2019-11-8 , https://wapo.st35/iUjFM

(7) Trump's Attacks on Local Officials Are Spreading Hatred and Inciting Violence ,The New Yorker :2020-12-8 ,https//:bit.ly2/L8agb5

(8) Mr. Trump›s War on Accountability ,The New York Times :2020-5-4 ,https://nyti.ms2/MzBGqB

(9) Trump Attacked Generals as Weak and Too Focused on Allies ,Woodward›s Book Says ,The New York Times:2020-9-9 , https://nyti.ms38/ln5rn

(10) Unwanted Truths :Inside Trump›s Battles With U.S .Intelligence Agencies ,The New York Times Magazine:2020-8-8 , https://nyti.ms2/L8VSiH

(11) Election officials face threats ,intimidation as Trump pushes false fraud claims ,Reuters :2020-12-8 ,https://reut.rs3/nfdSFe

(12) How Trump›s Attack on the Post Office Could Backfire ,Politico :2020-8-13 ,https://politi.co3/s37Cnx

(13) Trumpism is here to stay ,The Washington Post :2020-11-5 ,https://wapo.st38/k7icf

وفاة بسببه في الولايات المتحدة حتى مطلع 2021. نتيجة لذلك، كان الجمهوريون الداعمون لترامب أكثر قابلية لتجاهل التهديد المثبت إحصائيًا للفيروس من خلال عدم ارتداء الكمامات ومواصلة التجمع على نحو يزيد من خطر انتشار الفيروس. تشويه الحقائق الذي قادمه ترامب بشأن الوباء ترك أثرًا عميقًا في المجتمع الأمريكي، لدرجة أن استطلاعًا للرأي في مطلع نوفمبر 2020 وجد أن نصف الأمريكان فقط قادرون على الإجابة على ست أسئلة عن حقائق متعلقة بالوباء[1].

اهتزاز الثقة بالمؤسسات الأمريكية امتد إلى خارج حدود البلاد، ونتيجة لذلك ستتحمل الإدارات الأمريكية القادمة عبء إعادة بناء المصداقية مع حلفاء الولايات المتحدة في مناطق مختلفة من العالم. بدءًا من الاتحاد الأوروبي الحليف الأبرز للولايات المتحدة، الذين تخلى عنهم ترامب في مواجهة روسيا، واتهمهم باستغلال سخاء الولايات المتحدة في تمويل حلف الناتو، وانسحب من أبرز الاتفاقيات المبرمة معهم مثل اتفاق باريس للمناخ. الرئيس ترامب أثار أيضًا مخاوف كوريا الجنوبية واليابان الحليفتين الأبرز لواشنطن في شرق آسيا، حين فتح الباب لمصالحة ودية غير محسوبة مع كوريا الشمالية. كما أثار حفيظة الجارتين الشمالية والجنوبية للولايات المتحدة كندا والمكسيك حين أعاد التفاوض بشأن اتفاقية «نافتا» ووصفها بـ«المجحفة».

سيطرة ترامب على الحزب الجمهوري

لا يتمثل التحدي المحلي الأكبر للرئيس بايدن بوجود شريحة واسعة من الأمريكان تعارض سياساته، ولكن في أن هذه الفئة التي وصفت بأنها «القاعدة الأكثر نشاطًا في التاريخ السياسي الحديث» تعتقد أنه رئيس غير شرعي فاز بانتخابات مزورة. ورغم ثبوت شرعية الانتخابات باتفاق الهيئات الانتخابية في جميع الولايات الأمريكية، فقد أظهر استطلاع رأي أجري في نهاية عام 2020، أن 60 بالمئة من الأمريكيين فقط يعتقدون أن فوز بايدن بالانتخابات كان شرعيًا، ومن بين هؤلاء 23 بالمئة من الجمهوريين. ولا يقتصر أثر مساعي ترامب لإسقاط الشرعية عن الرئيس الجديد على القاعدة الشعبية فقط، لكنه يمتد إلى الحزب الجمهوري الذي أحكم ترامب قبضته عليه بعد أن جاء إلى البيت الأبيض قبل أربع سنوات من خارج المشهد السياسي. عدد الأصوات التي حازها ترامب في انتخابات الرئاسة الأخيرة فاق عدد الأصوات التي حصل عليها أبرز المرشحين الجمهوريين السابقين مثل جون ماكين وميت رومني بملايين الأصوات[2]. هذا الحزب الذي عرف سابقًا بأنه حزب النخبة التقليدية الأمريكية الذي يؤيد التدخل العسكري والتجارة الحرة، صار الآن حزبًا شعبويًا يدعم سياسة خارجية تحت شعار «أمريكا أولًا» تغذي عدم الثقة المحلي والخارجي بالحكومة الأمريكية[3]. وحتى المرشحون المحتملون لانتخابات الرئاسة الأمريكية المقبلة في عام 2024، إلى جانب دونالد ترامب، يحملون نفس التوجه السياسي مثل وزير الخارجية مايك بومبيو والمبعوثة السابقة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي[4].

(1) Dishonesty Has Defined the Trump Presidency .The Consequences Could Be Lasting ,.The New York Times-11-1 , :2020https//:nyti.ms2/MFPlww

(2) 'Everything's great': GOP ditches election post-mortems, Politico, 172020-12-: https://politi.co/3hMpr5P

(3) Win or Lose ,It's Donald Trump's Republican Party ,The New York Times Magazine :2020-10-27 ,https//:nyti.ms2/L8iwYD

(4) Pompeo and Haley Position Themselves as the Republican Standard-Bearers After Trump ,Foreign Policy-8-26 , :2020https//:bit.ly35/gpMsk

يعتمد استمرار دعم هذه القاعدة الشعبية الهائلة لترامب على عدة عوامل، من أهمها التغطية الإعلامية التي سيحظى بها. وفي هذا الصدد، يتوقع أن يواصل ترامب نشاطه السياسي من خلال حسابه على موقع تويتر، وأن يستخدم شعبيته الكاسحة في مكافأة حلفائه السياسيين ومهاجمة خصومه سواء من الحزب الديمقراطي أو أي طرف يفكر في معارضته من داخل الحزب الجمهوري. العامل الآخر هو ما إذا كان ترامب سيعلق في قضايا قانونية، خاصة أن بانتظاره بضعة قضايا قانونية بعد أن يغادر البيت الأبيض. لكن بايدن صرح بأنه لن يلاحق الرئيس ترامب أسوةً بعدم ملاحقة أوباما لجورج بوش الابن، وذلك حتى بعد ظهور تسجيل صوتي لترامب وهو يضغط على وزير خارجية ولاية جورجيا ليغير نتيجة الانتخابات لصالحه. ويرجح أن يواصل داعمو ترامب في السنوات المقبلة، فرض ضغوط على قادة الحزب الجمهوري حتى لا ينشقوا عن تيار ترامب[1]. يدرك بايدن وفريقه صعوبة مواجهة هذا الاستقطاب، ويشيرون إلى مؤشرات إيجابية مثل قدرة بايدن على استمالة بعض ناخبي ترامب من الطبقة العاملة وخاصة المهتمين بتنشيط قطاع الصناعة وإيجاد مزيد من فرص العمل فيه[2].

سياسة «أمريكا أولًا» الخارجية

كانت سياسة «أمريكا أولًا» الخارجية التي أعلنها ترامب منذ توليه الرئاسة نابعة من اعتقاده بأن النظام العالمي الليبرالي الذي أنشأته الولايات المتحدة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية لم يعد يؤدي وظيفته، فقد أدت التزامات أمريكا الخارجية الباهظة إلى إنهاكها وتمددها على نحو لم يعد مستدامًا. ربما شاركه أوباما في الإشارة إلى هذه النقطة، لكن ترامب أكد مرة أخرى أن الولايات المتحدة لا يمكنها المحافظة على الهيمنة الدولية على حساب الاستقرار الاقتصادي الداخلي. وبالمحصلة، لم يتمكن ترامب في سنواته الأربعة من تحقيق ما وعد به، وترك إرثًا سيزيد من صعوبة مهمة بايدن في السياسة الخارجية.

أمضى ترامب سنوات رئاسته في محاولة عكس مسارات السياسة الخارجية التي بدأها أوباما وإنهائها إذا استطاع، من خلال الانسحاب من مؤسسات واتفاقيات دولية، وإضعاف تحالفات تاريخية للولايات المتحدة دون أن يقدم استراتيجية تجدد القيادة الأمريكية العالمية وتحمي الأمن القومي وتقوي الاقتصاد في الوقت نفسه. نحّى ترامب مؤسسة وزارة الخارجية من عملية صنع القرار التي نقلها إلى البيت الأبيض، ووكّل بها أقرباء أو مقرّبين ليسوا ذوي خبرة، ليقوض بالتالي قدرة الإدارة الأمريكية على التفكير الاستراتيجي في الدور العالمي للولايات المتحدة وأهدافها بعيدة المدى في السياسة الخارجية[3].

أدى اعتماد ترامب على «دبلوماسية تويتر»[4] والحلول السريعة وقصيرة المدى إلى تشويش لدى الحلفاء الدوليين للولايات المتحدة، وفتح أسلوبه الإداري كمدير لشركة المجال لأطراف دولية أخرى لم

(1)Trump's loyal fans pose challenges for Republicans ,Biden ,AP :2021-1-4 ,https://bit.ly2/Lv6Ui0

(2) Biden making increasingly aggressive pitch to moderate voters ,The Washington Post :2020-10-13 ,https://wapo.st2/XhZ5iA

(3) Trump and Pompeo have overseen the degradation of the State Department ,The Washington Post :2020-8-15 ,https://wapo.st3/beWdv9

(4) The Rise of Twitter Diplomacy Is Making the World More Dangerous ,World Politics Review :2020-8-10 ,https://bit.ly2/XdXdHy

تكن حليفة تقليدية لواشنطن في استغلال الفرصة لتحقيق أكبر مكاسب من وجوده في البيت الأبيض، مما قوض بالمحصلة مصداقية الولايات المتحدة حول العالم. لذلك أدت استجابة ترامب الانعزالية لأزمة كورونا إلى نتائج كارثية، بالمقارنة مع قيادة الولايات المتحدة في عهد أوباما جهودًا دولية في مواجهة أزمة فيروس إيبولا على نطاق أصغر[1]. ولم يقتصر أثر انسحاب إدارة ترامب من اتفاق باريس للمناخ على تراجع الدور الأمريكية في مواجهة تغير المناخ، لكنه أضر بالقوة الأمريكية الناعمة وقيادتها الاعتبارية، وعزز القوة الناعمة للصين التي تبوأت مكانة أخلاقية أفضل في التصدي لهذه القضية التي تهدد الكوكب برمته[2]. وقد أكد بايدن نيته العودة إلى اتفاق باريس للمناخ، وأنشأ فريق عمل خاص بهذه القضية وعيّن على رأسه وزير الخارجية السابق جون كيري[3].

ورغم أن سجل سياسة ترامب الخارجية تجاه الصين قد يبدو هجوميًا، لكن انسحابه العاجل منذ بداية رئاسته من محادثات اتفاقية الشراكة العابرة للمحيط الهادي فراغًا حول الصين يمكّنها من التمدد بأريحية لم تمتلكها من قبل. هذه الاتفاقية كان من شأنها أن تؤسس لتعاون اقتصادي استراتيجي يشمل مجموعة من الدول على ضفاف المحيط الهادي باستثناء الصين[4]. الحرب التجارية التي شنتها إدارة ترامب على الصين ألحقت ضررًا بالاقتصاد الأمريكي، من أمثلته انخفاض الصادرات الأمريكية إلى الصين المستمر منذ عام 2017، وخسارة الولايات المتحدة لفرص عمل في قطاع الصناعة لم يتمكن ترامب من استعادتها. خلال سنوات رئاسة ترامب، كثفت الصين أنشطتها في بحر الصين الجنوبي، وأطلقت عدة هجمات إلكترونية، وقمعت بفجاجة أقلية الأويغور المسلمة في إقليم شينجيانغ[5].

بنية دفاعية جديدة

فاقت إسهامات الرئيس ترامب في تعزيز البنية الدفاعية الأمريكية خلال أربع سنوات إسهامات بعض الرؤساء الأمريكان في ثماني سنوات، وربما يكون إسهامه في تعزيز البنية العسكرية الأمريكية من أهم إنجازاته ذات الأثر العميق. ترامب من أول الرؤساء الأمريكان الذين لم يتورطوا بالتزام عسكري طويل الأمد منذ عقود. أطلق أوباما حملة زيادة القوات في أفغانستان في عام 2009، وتدخل في ليبيا في عام 2011، وأعاد القوات الأمريكية إلى العراق في عام 2014 وتدخل في سوريا في العام نفسه[6]. فضل ترامب استخدام أدوات أخرى مثل العقوبات الاقتصادية تجاه فنزويلا وإيران على سبيل المثال[7]. أقر ترامب ميزانية دفاعية لعام 2021 (705 مليارات دولار) أكبر بعشرين بالمئة من الميزانية الدفاعية التي أقرها أوباما لعام 2017 (589 مليار دولار). خُصّص القدر الأكبر من الميزانية التي أقرها ترامب لأنشطة

(1) Another Virus Victim :The U.S .as a Global Leader in a Time of Crisis ,The New York Times :2020-3-20 ,https://nyti.ms38/kjqu3

(2) The foreign policy legacy that Donald Trump leaves Joe Biden ,The Conversation :2020-22-10 ,https://bit.ly3/olrAHP

(3) John Kerry ,Biden›s Pick For Climate Envoy ,To Face Big Challenge On Climate Change ,npr :2020-12-15 ,https://n.pr3/hMDI2n

(4) Trump›s Five Mistaken Reasons for Withdrawing from the Trans-Pacific Partnership ,Foreign Policy :2017-6-22 ,https://bit.ly3/bewBOJ

(5) More pain than gain :How the US-China trade war hurt America ,Brookings :2020-8-7 ,https://brook.gs3/rTNvbo

(6) President Obama ,who hoped to sow peace ,instead led the nation in war ,Low Angeles Times :2017-1-13 ,https://lat.ms39/dLkqS

(7) US slaps new sanctions on Iranians for Venezuela trade ,Aljazeera :2020-6-24 ,https://bit.ly3/rZNEKm

البحث والتطوير التي نمت بنسبة 49 بالمئة بين ميزانيتي 2017 و2021، مما سمح بتطوير أسلحة حديثة وابتكار تقنيات ثورية من شأنها أن تحافظ على التفوق العسكري الأمريكي لسنوات أو عقود قادمة، مثل الغواصات غير المأهولة والطائرات فائقة التطور[1].

أجرى ترامب مراجعة شاملة للاستراتيجية الدفاعية الأمريكية تمخضت عن نقل تركيز الاستعدادات العسكرية من مواجهة الإرهاب إلى مواجهة القوى العظمى المنافسة. وعلى الرغم من أن روسيا توصف عادة بأنها ند للولايات المتحدة، إلا أن الاستراتيجية الجديدة ركزت على الصين على وجه الخصوص، وحتى الاحتياجات العسكرية الأمريكية الجديدة ركزت على التهديدات التي قد تمثلها بكين[2]. وفي الوقت نفسه، أثار ترامب شكوكًا حول فائدة التحالفات الأمريكية طويلة الأمد مؤكدًا اعتقاده بأن الولايات المتحدة تخوض مجازفة كبيرة لصالح بعض الحلفاء دون أن تقابل بالتزام يكافئ هذه المجازفة. طالب ترامب أقرب الحلفاء للولايات المتحدة مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية بزيادة الإنفاق الدفاعي مقابل استمرار الحماية الأمريكية[3-4]. ورغم أن توجه بايدن على النقيض من توجه ترامب في هذا الصدد، إلا أن إعادة الثقة التي زعزعها ترامب لدى حلفاء الولايات المتحدة ليست بالأمر السهل. على سبيل المثال، صرحت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في الفترة الماضية باعتقادها بأن أوروبا لم يعد بإمكانها الاعتماد على الولايات المتحدة لفرض نظام عالمي[5].

أعاد ترامب إلى الواجهة فكرة «السلام من خلال القوة» للرئيس ريغان[6] من خلال دعوته إلى تحديث الترسانة النووية الأمريكية بأجزائها الثلاثة: البحرية والبرية والقاذفات بعيدة المدى. مولت إدارة ترامب خطةَ تحديثٍ ورثَتها من إدارة أوباما دون أي تحفظ تجاه الأسلحة النووية. يسود اعتقاد واسع في واشنطن بأن ترامب دق أسافين في نعش عصر الحد من التسلح النووي، من خلال مطالبته البنتاغون بمضاعفة عدد الأسلحة النووية ذات الأثر المنخفض، وتسريع إنتاج الصواريخ البالستية ذات الأثر البالغ التي تطلقها الغواصات، وإعادة إنتاج نوى البلوتونيوم للرؤوس الحربية النووية، وإلغاء خطة البنتاغون للاستغناء عن القنبلة الهيدروجينية B83، بالإضافة إلى انسحابه من معاهدة الصواريخ النووية متوسطة المدى لعام 1987 واتفاقية الأجواء المفتوحة لعام 1992 وتردده في الموافقة على تمديد معاهدة ستارت الجديدة مع روسيا، وأنه أول رئيس أمريكي منذ ستينيات القرن الماضي لا يتفاوض بشأن اتفاقية للحد من انتشار الأسلحة النووية وأول رئيس أمريكي بعد الحرب الباردة لا يخفض حجم مخزون الرؤوس الحربية النووية. هذه الخطوات من شأنها أن تزيد مخاطر اندلاع حرب نووية من خلال تحويلها إلى أسلحة أكثر قابلية للاستخدام، وأن تشجع على انتشار الأسلحة النووية[7].

(1) Pentagon budget request increases R&D funding ,cuts legacy planes ,Defense News :2020-2-10 ,https://bit.ly/38jQd22

(2) What the Pentagon's new report on China means for US strategy – including on Taiwan ,Brookings :2020-9-4 ,https://brook.gs/3hQK808

(3) Trump wants South Korea to pay more for defense .He shouldn't stop there ,CNBC :2019-11-15 ,https://cnb.cx/3omoymV

(4) Trump: What does the US contribute to Nato in Europe ,?BBC :2020-7-30 ,https://bbc.in/38p8Py1

(5) Merkel says Europe can't rely on U.S .to impose world order ,Reuters :2018-7-20 ,https://reut.rs/3pZNxgj

(6) What Donald Trump gets wrong about peace through strength ,'The Washington Post :2018-5-25 ,https://wapo.st/2LsjxdI

(7) Donald Trump Is A Nuclear President—His Legacy Is More Nukes ,Fewer Controls ,Forbes :2020-12-24 ,https://bit.ly/2XiY5Lc

تدور في الدوائر الدفاعية الأمريكية منذ عقود نقاشات حول التكامل في العمليات العسكرية بين البر والبحر والجو والفضاء والفضاء الإلكتروني، لكن التمويل الذي وفره ترامب ساعد في دفع هذه النقاشات خطوة إلى الأمام. تعمل الدوائر العسكرية الأمريكية بوتيرة أسرع من أي وقت مضى على تطوير شبكات ونظم تسمح بأكبر قدر ممكن من التعاون بين هذه القطاعات الخمسة، ومن النماذج الدفاعية المنشودة في هذا الصدد تولي المستشعرات البحرية مهمة رصد التهديدات الجوية ليعترضها سلاح الجو، وتوفير نظم القذائف بعيدة المدى الحماية لهذه المستشعرات البحرية. ورغم أن إقدام ترامب على إنشاء القوة الفضائية للولايات المتحدة كفرع للقوات المسلحة الأمريكية كان موضع سخرية من قبل معارضي ترامب، إلا أن الهيمنة الأمريكية في هذا المجال كانت مهددة بالخطر وفق بعض التقديرات. يعتمد الجيش الأمريكي – والمجتمع الأمريكي بشكل عام – على النظم الفضائية مثل نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) والأقمار الصناعية الاستخباراتية الجيوفضائية، لكن النشاط الصيني والروسي في تطوير القدرات الحربية الفضائية كان ملحوظًا بدرجة قد تمثل تهديدًا للولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق، فصلت إدارة ترامب إدارة المنشآت العسكرية الفضائية في دائرة خاصة في إطار سلاح الجو الأمريكي وهي «القوة الفضائية للولايات المتحدة» التي سيكون لها صوت أقوى في التخطيط العسكري لم يكن موجودًا قبل ترامب[1].

على الصعيد الاقتصادي

لا تتناسب الصلاحيات الواسعة للرئيس الأمريكي طردًا مع أثر سياساته في الاقتصاد، وهذه هي الحال بالنسبة للكثير من الرؤساء الأمريكان، فالسياسة الاقتصادية مقيدة بالأطر التي يضعها الدستور، وبالسلطتين التشريعية والقضائية، وبالسياسات الاقتصادية السابقة، وأخيرًا ببقية الاقتصاد العالمي الذي يشكل الاقتصاد الأمريكي 15 بالمئة منه. لذلك يعتقد خبراء في الاقتصاد أن تسمية «اقتصاد ترامب» تسمية خاطئة، وأن الرئيس يتحمل مسؤولية جزئية عما آل إليه الوضع الاقتصادي من نجاحات أو إخفاقات. ومع ذلك، فقد كان الاقتصاد الأمريكي غير مستعد لمواجهة أزمة كورونا بوجود عجز في الميزانية يقارب ترليون دولار، وفهم اقتصادي سيء لدى ترامب خاصة الحروب الاقتصادية التي بدأها، ودين عام متزايد.

بلغ معدل نمو الاقتصاد الأمريكي في سنوات رئاسة ترامب 1.5 بالمئة، وهو أسوأ معدل منذ الانهيار الاقتصادي الكبير مطلع ثلاثينيات القرن الماضي، وخسرت الولايات المتحدة في الفترة نفسها 3 ملايين فرصة عمل[2]، لكن هذه الأرقام ليست مفيدة في تقييم سياسات ترامب الاقتصادية في مواجهة وباء عالمي نادر الحدوث. وحيث أن من الممكن الحديث عن الأثر الاقتصادي لسوء إدارة ترامب لأزمة كورونا، ولكن من الصعب تصور أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي والبطالة تعكس نتائج سياسات ترامب. والأمر نفسه ينطبق على السنوات السابقة أيضًا، إذ إن ترامب نفسه لا يعود له الفضل في زيادة النمو الاقتصادي من

(1) Love Him Or Hate Him ,President Trump's Defense Legacy Is Profound ,Forbes :2020-12-15 ,https://bit.ly/390k2DW

(2) Trump has the worst job losses on record heading into the election ,The Mercury News :2020-10-2 ,https://bayareane.ws3/q1GF21

1.7 بالمئة في 2016 إلى 2.3 بالمئة في 2017، لأن ذلك يعود في الغالب إلى زيادة وتيرة الصادرات[1].

عند تقييم السياسات الاقتصادية لإدارة ترامب أو لأي إدارة أخرى، ينبغي الانتباه إلى أن دورة الاقتصاد غير مرتبطة بالفترات الرئاسية ولكن بدورات الأعمال. يقارن مؤيدو ترامب عادة معدل النمو الذي حققه خلال السنوات الثلاث الأولى من رئاسته وهو 2.5 بالمئة، بمعدل النمو خلال السنوات الثلاث الأخيرة من رئاسة أوباما وهو 1.9 بالمئة. وهذه المقارنة لا تستقيم أيضًا، كما لا تستقيم مساجلة مؤيدي أوباما بأن عدد الوظائف التي أضيفت في سنواته الثلاث الأخيرة كانت أكثر بمليون ونصف مليون وظيفة خلال السنوات الثلاث الأولى لرئاسة ترامب[2]. وذلك لأن إدارة أوباما ورثت نموًا سلبيًا في النصف الأول من عام 2009 بسبب أزمة اقتصادية لم تتسبب بها، وأن تباطؤ نمو التوظيف في سنوات ترامب الثلاثة الأولى كان بسبب اقتراب الاقتصاد من التشغيل الكامل للعمالة.

ومع كل ما سبق، فقد حقق الاقتصاد الأمريكي بين العامين 2017 و2019 نموًا اقتصاديًا فاق توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2016 بنسبة 0.4 بالمئة، وهي نسبة كانت أكثر من معظم الدول الصناعية السبع في تلك الفترة[3]. وقد أدت السياسات الاقتصادية دورًا في ذلك، خاصة تخفيض الاحتياطي الفدرالي للفائدة إلى مستوى أقل من أي مستوى كانت عليه في مواجهة الأزمات الاقتصادية السابقة، وهذا كان قبل وباء كورونا. مرر الكونغرس أيضًا زيادة في الإنفاق وتخفيضًا للضرائب بمعدلات أكبر من أي قرارات شبيهة اتخذت لمواجهة الأزمتين الاقتصاديتين منذ ستينيات القرن الماضي. لذلك حقق الاقتصاد هذا النمو، وكان من المستغرب لدى عدد من الاقتصاديين أنه لم يحقق نموًا أكبر[4].

(1) The Policy Lessons of the Trump Economy ,The Wall Street Journal :2020-12-29 ,https://on.wsj.com3/rYKDKv
(2) Obama's Last Three Years Of Job Growth All Beat Trump's Best Year ,Forbes :2020-2-7 ,https://bit.ly3/omWwaX
(3) United States GDP Growth Continues Exceeding Expectations ,The White House :2020-1-30 ,https://bit.ly2/MwG2Pg
(4) The Trump Economy :Three Years of Volatile Continuity ,CATO Institute ,Summer :2020 https://bit.ly3/ogmIUx

الشرق الأوسط في المشهد السياسي الأمريكي

إيران

انطلاقًا من علاقته الاستراتيجية مع إسرائيل، أعلن ترامب منذ توليه الرئاسة أنه يرغب بالانسحاب من الاتفاق النووي، وظل يبحث عن ثغرات وانتهاكات إيرانية للاتفاق حتى انسحب منه في مايو 2018، ومنذ ذلك الحين فرض أقصى قدر ممكن من العقوبات على إيران شملت حتى شركات صينية وروسية، وأجبر الشركات الأجنبية على مغادرة طهران والأطراف الدولية على قطع العلاقات الاقتصادية معها[1]. كثفت إدارة ترامب أيضًا هجماتها الإلكترونية والعسكرية على النظام الإيراني، واغتالت أبرز قائد عسكري لها في المنطقة، وجعلت رفع العقوبات عنها دون تقديم تنازلات ملموسة أمرًا مستحيلًا. لكن إدارة ترامب لم تترجم الضغوط الهائلة التي فرضتها على النظام الإيراني إلى استراتيجية للحد من الهيمنة الإيرانية في المنطقة[2].

يرى بايدن أن تسريع إيران لأنشطته النووية والتوترات الإقليمية المحتدمة بين إيران وجيرانها في الخليج العربي ليست إلا نتيجة لسياسة الضغط الأقصى التي اتبعها ترامب تجاه إيران. وقد أعرب مستشار الأمن القومي الذي اختاره بايدن جيك سوليفان عن رغبة بايدن في متابعة المفاوضات مع إيران بشأن سلوكها الإقليمي وبرنامجها الخاص بتطوير الصواريخ الباليستية. ربما يكون الرئيس ترامب دعم موقف الإدارة الجديدة على طاولة المفاوضات مع إيران ومنحها قائمة طويلة من التنازلات التي يمكن أن تقدمها، لكن طهران في المقابل سرّعت من أنشطتها النووية لتضغط من جانبها باقترابها أكثر من إنتاج الكمية الكافية من اليورانيوم اللازم لصنع سلاح نووي. ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية في حزيران المقبل، يزداد الجدل في إيران ويقل الاتفاق على العودة إلى الاتفاق النووي الذي يقال إن الرئيس ترامب «أحرقه»، وبالتالي فإن لدى الرئيس بايدن خمسة أشهر فقط لإنجاز الاتفاق قبل أن تأتي إدارة إيرانية أكثر تشددًا من إدارة روحاني.

وعلى الجانب الآخر يواجه بايدن معارضة للعودة إلى الاتفاق من أعضاء ديمقراطيين وجمهوريين في الكونغرس الأمريكي ومن دول الخليج وإسرائيل. تعتقد هذه الأطراف أن الرئيس ترامب سلم بايدن الملف الإيراني وهو في موقع قوة، وأنه ينبغي أن يلعب الأوراق القوية بحذر شديد. تحذر هذه الأطراف أيضًا، وتخشى في الوقت نفسه، من أن يوقع بايدن اتفاقًا نوويًا مع طهران، ثم يبدأ بالتفاوض معها لاحقًا بشأن الملفات العالقة الأخرى وأهمها سياستها الإقليمية، تمامًا كما عرض وزير خارجيتها محمد جواد ظريف الذي قال إن إيران مستعدة للتفاوض بشأن القضايا الأخرى بعد رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية. وبعبارة أخرى، ستكون إدارة بايدن للعلاقة مع إيران مفتاح العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط، وحتى في أوروبا[3].

(1) Trump›s Iran agenda is about to end in failure ,The Washington Post :2020-11-17 ,https://wapo.st2/MJ2o0l

(2) Trump›s Foreign Policies are Better Than They Seem ,Council on Foreign Relations ,April :2019 https://on.cfr.org35/cSNFe

(3) Biden›s nuclear dilemma :Iran›s move on enrichment raises the stakes ,Axios :2021-1-5 ,https://bit.ly2/XfcS9o

تركيا

ازداد تعقيد العلاقة بين واشنطن وأنقرة خلال العقد الماضي بعد الخلاف في الرؤية تجاه ما رأته أنقرة تهديدًا لأمنها القومي على الجانب السوري من حدودها الجنوبية الشرقية، تمثل بتأسيس وحدات حماية الشعب كيانًا يسعى للحكم الذاتي ويشاطر حزب العمال الكردستاني المناهض للحكومة التركية أهدافه. من وجهة النظر الأمريكية، وبالتحديد وزارة الدفاع الأمريكية، مثل هذا الكيان شريكًا في الحرب ضد تنظيم داعش[1]. لكن الرئيس ترامب، وانطلاقًا من نهجه غير المؤسسي في إدارة السياسة الخارجية، أكد أنه لا ينوي الإبقاء على الالتزام الأمريكي في شمال شرق سورية إلى أجل غير مسمى من خلال إعلانه نيته سحب القوات. ومن هذا المنطلق أيضًا، ماطل الرئيس ترامب في التعامل مع تحذيرات وزارة الدفاع الأمريكية من إقدام الحكومة التركية على شراء منظومة الصواريخ الروسية أس400، لكنه قرر في فترة الانتقال الرئاسي فرض عقوبات على أنقرة لهذا السبب[2].

شابت العلاقات الأمريكية مع تركيا أيضًا خلافات بسبب سياسة حكومة العدالة والتنمية تجاه إيران وإسرائيل. فيما يخص إيران، أوجدت دوائر اقتصادية قريبة من الحكومة التركية ثغرة في العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران خلال العقدين الماضيين، تمكنت من خلالها من تزويد طهران بسيولة مالية مما أغضب إسرائيل والولايات المتحدة. مخلفات هذه العملية ما زالت موجودة حتى الآن من خلال القضية المرفوعة ضد المصرف التركي «هالك بانك» (HALKBANK)، التي أوجدت لها إدارة ترامب مخرجًا قانونيًا يجنب المصرف التركي الإدانة القانونية من خلال دفع غرامة والإقرار ببعض المخالفات[3]. أما تجاه إسرائيل، فقد تبنت الحكومة التركية موقفًا متشددًا تجاه سياسات الاستيطان الإسرائيلية، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وغذى الصراع الأخير حول موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط الخلاف مع إسرائيل[4].

ومع وصول بايدن إلى البيت الأبيض، يتوقع أن يعود النهج المؤسسي في إدارة العلاقة مع تركيا ليحل محل العلاقة التعاقدية بين ترامب وأردوغان. استضاف ترامب أردوغان في البيت الأبيض، وكانت بينهما اتصالات متكررة طوال السنوات الأربع الماضية رغم بعض التوتر بين البلدين إبان أزمة القس برونسون، وقد حال ترامب دون تمرير الكونغرس إجراءات عقابية ضد الحكومة التركية[5]. لكن ترامب في النهاية فرض عقوبات على الحكومة التركية بشأن مسألة صواريخ أس400، ويتوقع أن يتبع بايدن نهجًا أكثر تشددًا تجاه هذه المسألة وتجاه قضية المصرف التركي. ورغم عزم الإدارة الجديدة على تنشيط الدعم الأمريكي لوحدات حماية الشعب مما سيثير حفيظة الحكومة التركية مرة أخرى، ولكن يتوقع أن تتبع إدارة بايدن نهجًا أكثر توازنًا من خلال محاولة التوصل إلى تفاهم مع الحكومة التركية يخفف من حدة التوتر[6].

(1) Turkey: Background and U.S .Relations In Brief ,Congressional Research Service :2020-11-9 ,https://bit.ly3/neMEyA

(2) Trump Administration Sanctions Turkey's Military Procurement Agency for 2017 Purchase of Russian Missile System, Gibson Dunn :2020-12-18 ,https://bit.ly2/JQqpRP

(3) Turkish Bank Case Showed Erdogan's Influence With Trump ,The New York Times :2020-10-29 ,https://nyti.ms38/inNFG

(4) What could a new ambassador mean for Turkey-Israel relations ,?Aljazeera :2020-12-16 ,https://bit.ly39/bgpeH

(5) A Self-Fulfilling Prophecy May Be the Biggest Threat to the US-Turkish Relations During the Biden Administration ,Al Sharq Strategic Research :2020-11-23 ,https://bit.ly3/s0Gaa8

(6) What Awaits US-Turkey Relations in the Biden Era ,?Arab Center Washington DC :2020-12-9 ,https://bit.ly38/k7Cry

سوريا

افتقر الرئيس ترامب إلى سياسة خارجية متماسكة تجاه سوريا تمامًا مثل سلفه الرئيس أوباما. أعلن ترامب عن رغبته صراحة عن عدم رغبته بالتورط في سوريا التي ليس فيها سوى «الموت والرمال» والتي خسرتها الولايات المتحدة عندما تخلى عنها أوباما قبل سنوات حين لم يُفعّل خطّه الأحمر[1]. ورغم توجيهه ضربتين عسكريتين ضد منشآت لنظام الأسد عقابًا على استخدامه الأسلحة الكيميائية ضد شعبه، إلا أن محصلة سياسته تجاه سوريا كانت أكثر براغماتية من أن تضر بالنظام السوري؛ فقد تخلى عن المعارضة السورية بإلغاء برنامج تدريب وتجهيز الثوار السوريين[2]، وإيقاف برامج وزارة الخارجية الأمريكية في شمال سوريا[3]، وتعليق الدعم المالي الذي تعهدت به الولايات المتحدة لجهود الاستقرار في سوريا[4]، حتى أنه ألغى قبول اللاجئين السوريين حتى إشعار آخر[5]. وليس أدل على براغماتيته تجاه هذا الملف إقدامه على محاولة للتفاوض مع نظام الأسد لإطلاق سراح أسرى أمريكان من خلال إرسال مبعوث أمريكي[6]، وإشارة مستشاره السابق جون بولتن في كتابه إلى أن نظام الأسد كان هو الجانب المتعنت في هذه المسألة وليس ترامب الذي كان راغبًا في الاتفاق[7]، وكذلك إعلان ترامب اعتراف الولايات المتحدة بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان[8].

يعد وصول بايدن إلى الرئاسة بحد ذاته واحدًا من مخاوف شريحة كبيرة من المعارضين السوريين الذين يخشون من أن يؤدي تجديد بايدن للاتفاق النووي إلى فتح قناة دعم مالي جديدة لإيران ونظام الأسد الذي يعتمد عليها اقتصاديًا. وقد أدى اختيار بايدن لوزيري الخارجية والدفاع تونكي بلينكن ولويد أوستن اللذين كانا مشاركين في إدارة الملف السوري في إدارة أوباما إلى تأكيد مخاوف المعارضة. لكن بلينكن صرح مؤخرًا بأن على إدارة أوباما أن تعترف بفشلها في سوريا الذي لن ينساه[9]، وأكد أن «قانون قيصر» الذي مرره الكونغرس وفرض أقصى العقوبات الاقتصادية حتى الآن على نظام الأسد هو «أداة مهمة للغاية» لمحاولة الحد من قدرة النظام السوري على تمويل قمعه للسوريين، والضغط عليه لتغيير سلوكه[10]. يتوقع أن تعمل إدارة بايدن بالتعاون مع تركيا على المحافظة على وقف إطلاق النار في إدلب، ولكن من غير المرجح أن يتم ذلك بتدخل عسكري أمريكي. بايدن يُرجح أنه سيتميز عن أوباما بكونه أكثر حسمًا في اتخاذ القرارات تجاه الملف السوري، وعن ترامب بكونه أكثر اهتمامًا بالملف[11]. لذلك يتوقع عودة توافق دولي يشبه الائتلاف الدولي لأصدقاء سوريا، خاصة مع نفض الإدارة الجديدة

(1) Trump keeps dismissing Syria as just 'sand.' Experts say that's wrong' – and just sad ,.The Washington Post ,10-17-2019 ,https://wapo.st/3/oluGvN

(2) Trump ends CIA arms support for anti-Assad Syria rebels :U.S .officials ,Reuters ,2017-7-20 ,https://reut.rs/2/Lp2REf

(3) US ends Syria stabilization funding ,cites more allied cash ,AP ,2018-8-17 ,https://bit.ly/3/onzws7

(4) Trump Freezes Funds for Syrian Recovery ,Signaling Pullback ,The Wall Street Journal ,2018-3-30 ,https://on.wsj.com/2/Xio9WA

(5) Trump suspends US refugee programme and bans Syrians indefinitely ,BBC ,2017-1-28 ,https://bbc.in/3/opxDLQ

(6) Top White House Official Went to Syria for Hostage Talks ,The Wall Street Journal ,2020-10-18 ,https://on.wsj.com/3/q1LecF

(7) The most tragic story in John Bolton's book ,The Washington Post ,2020-6-24 ,https://wapo.st/2/XdFtvU

(8) Golan Heights :Trump signs order recognising occupied area as Israeli ,BBC ,2019-3-25 ,https://bbc.in/38/ktSl1

(9) Transcript :Joe Biden foreign policy adviser Antony Blinken on COVID shortfalls ,failures in Syria ,CBS News ,2020-5-20 ,https://cbsn.ws/3/s3W5EO

(10) Biden must fix Obama's biggest foreign policy failure ,The Washington Post ,2020-9-4 ,https://wapo.st/3/s1XTOf

(11) Biden Has a New Opportunity in Syria ,Arab Center Washington DC ,2020-12-7 ,https://bit.ly/3/hNPHN3

الغبار عن التحالفات الدولية السابقة التي تجاهلتها إدارة ترامب وغادرت كثيرًا منها. هذا التوافق سيكون أكثر ميلًا لإحياء عملية سياسية بشأن سوريا في الأمم المتحدة، لكنه سيواجه تحدي التفاهم مع سوريا، والضغط على روسيا لدفع النظام السوري إلى القبول بانتقال سياسي. لكن تكرار الفشل الأمريكي في سوريا ما زال ممكنًا، خاصة إذا توصلت الإدارة الأمريكية إلى اتفاق مع إيران لا يؤثر على تمددها الإقليمي.

فلسطين

كانت إدارة الرئيس ترامب من أكثر الإدارات الأمريكية خدمة لإسرائيل، من قرار نقل سفارتها إلى القدس، والانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران[1]، وفرض عقوبات على المحكمة الدولية التي أعادت فتح تحقيقات بشأن القمع الإسرائيلي للفلسطينيين[2]، ووقف دعم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»[3]، والاعتراف بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان المحتلة، إلى اعترافها بشرعية المستوطنات الإسرائيلية الذي يعني اعترافًا بضم إسرائيل أجزاء من الضفة الغربية[4]، وأخيرًا توسطها في اتفاقات تطبيع مع أربع دول عربية[5].

انطلق توجه إدارة ترامب للدعم غير المشروط لإسرائيل من اعتماده على قاعدة شعبية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، وتعيينه مسؤولين ومستشارين في الإدارة من هذه الشريحة مثل نائبه مايك بينس ووزير خارجيته مايك بومبيو. لا يشاركه الرئيس المنتخب جو بايدن في دعم هذه القاعدة الشعبية، ويعلن منذ عقود معارضته للاستيطان الإسرائيلي[6]، لذلك يرجح أنه لن يؤيد استمرار الاستيطان، لكن من غير الواضح ما إذا كان سيسحب الشرعية التي أضفتها وزارة الخارجية الأمريكية مؤخرًا على البضائع التي تنتجها المستوطنات من خلال سماحها بأن تضع عليها علامة «صنع في إسرائيل» وليس في الضفة الغربية[7]. ومن المستبعد أن يتراجع بايدن عن قراري نقل السفارة الأمريكية إلى القدس والاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان.

ورغم أن بايدن أعرب عن تأييده لاتفاقات التطبيع الأخيرة[8]، لكن من غير الواضح إذا كانت الإدارة الجديدة ستواصل الضغط على دول عربية أخرى لتوقع اتفاقات من هذا النوع. لكن من المرجح أن تتخذ دول عربية تعزيز العلاقات مع إسرائيل بوابة لتحسين علاقتها بالإدارة الجديدة، خاصة الدول التي تحظى بسجل إشكالي في ملف حقوق الإنسان مثل مصر والسعودية. وضعت إدارة ترامب حقوق

(1) Why Trump's Jewish supporters say he's been a 'dream come true' on Israel ,The Times of Israel ,2020-10-30 ,https://bit.ly3/pVp6Ap

(2) Trump targets ICC with sanctions after court opens war crimes investigation ,The Guardian ,2020-6-11 ,https://bit.ly3/hSP2d9

(3) In one move ,Trump eliminated US funding for UNRWA and the US role as Mideast peacemaker ,Brookings ,2018-9-7 , https://brook.gs3/noBoj4

(4) Donald Trump ,Mike Pompeo shift on Israeli settlements is U.S .foreign policy at its worst ,USA Today ,2019-11-21 ,https://bit.ly396/XpOf

(5) Trump announces Morocco and Israel will normalize relations ,Arab News ,2020-12-10 ,https://bit.ly3/pSG2aM

(6) Israel's settlements could test ties with Joe Biden ,The Economic Times ,2020-11-13 ,https://bit.ly2/MGe1VG

(7) STATEMENT BY SECRETARY MICHAEL R .POMPEO ,US Embassy in Israel ,2020-11-19 ,https://bit.ly38/j0TOp

(8) US: Joe Biden praises Israel ,UAE normalization deal ,Anadolu Agency ,2020-8-13 ,https://bit.ly3/pYfXY6

الإنسان في مرتبة دنيا بسلّم أولويات سياستها تجاه الشرق الأوسط، ويرجح أن تعيدها إدارة بايدن إلى أعلى سلم الأولويات.

السعودية والإمارات وحرب اليمن

في فترة رئاسة ترامب، تساهلت الإدارة الأمريكية مع الرياض التي زادت مشترياتها من الأسلحة الأمريكية وحسّنت علاقاتها المباشرة مع البيت الأبيض ومع حلفاء ترامب في الكونغرس[1]. ومع قدوم إدارة بايدن، يسود اعتقاد بأن على المملكة إعادة ضبط علاقتها مع واشنطن، خاصة مع انتهاء العلاقة مع الرئيس ترامب ومستشاره جاريد كوشنر، وتوقع إجراء الإدارة الجديدة مراجعة لأسس العلاقة الأمريكية السعودية من خلال منظور حقوق الإنسان والحكم الرشيد والأسواق المفتوحة والاهتمام المشترك بالاستقرار في الشرق الأوسط[2]. ومن أهم العوامل التي ستزيد حدة التوتر بين واشنطن والرياض نية الإدارة الأمريكية الجديدة إعادة الاتفاق مع إيران، وأن من المرجح أن لا تكون بوصلة سياستها في الشرق الأوسط موجهة نحو إسرائيل.

وخلال رئاسة ترامب أيضًا، كثفت الرياض وأبو ظبي وتيرة تعاقداتها مع شركات العلاقات العامة والضغط السياسي في واشنطن بهدف تغذية المشاعر المناهضة لقطر وإيران في البداية، لكن هذه التعاقدات تحولت إلى حماية مصالح السعودية والإمارات بعد اغتيال الصحفي جمال خاشقجي، وفي عام 2018، انصبّ نشاطها على ضمان استمرار الدعم العسكري الأمريكي للحملة التي تقودها السعودية في اليمن، خاصة بعد التحرك في الكونغرس في ذلك العام لوقف هذا الدعم. وقد مولت أبو ظبي على وجه التحديد منظمات ومؤسسات في واشنطن مرتبطة بحركة غولن التي تتهمها الحكومة التركية بتدبير محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا عام 2016[3].

وقد واجهت السعودية خلال سنوات رئاسة ترامب حملات ضغوط سياسية من واشنطن تتعلق بملف حقوق الإنسان قادها نشطاء ومندوبون عن شخصيات سعودية كبيرة في واشنطن، مثل الأمير سلمان بن عبد العزيز بن سلمان آل سعود[4] والأميرة بسمة بنت سعود[5] واللواء السابق سعد الجبري[6]. شاركت في هذه الحملات أيضًا منظمات مثل منظمة «فريدم فوروورد»[7] ومنظمة «الديمقراطية من أجل العالم العربي الآن» (فجر) التي وضع أسسها الصحفي السعودي جمال خاشقجي قبل اغتياله[8]. ويتوقع أن تكسب هذه الحملات زخمًا أكبر في ظل إدارة بايدن التي ستولي ملف حقوق الإنسان أهمية أكبر.

(1) Buying influence in the US :Saudi interests in DC come at the expense of Human Rights ,ADHRB :2020-9-28 ,https://bit.ly3/hLfmWI

(2) With Biden ,a Saudi reboot ,The Hill :2020-11-16 ,https://bit.ly2/LvqsTq

(3) How the UAE's Lobbying Instrument Works Abroad ,Politics Today :2020-3-10 ,https://bit.ly39/bB1mS

(٤)Jailed Saudis Seek Influence in Washington to Counter Crown Prince ,The New York Times :2020-5-18 ,https://nyti.ms38/iDc8X

(5) After a Year of Silence ,a Jailed Saudi Princess Appeals for Help ,The New York Times :2020-4-17 ,https://nyti.ms3/nlYtmG

(6) Saudi leadership pressures former intelligence official's family ,seeks access to documents ,Reuters :2020-6-23 ,https://reut.rs35/h0wC8

(7) Progressive foreign policy group to lobby on Saudi human rights ,Foreign Lobby :2020-8-5 ,https://bit.ly2/XjsjNT

(8) DAWN joins global coalition calling on mayors not to participate in G20 Summit hosted by the government of Saudi Arabia ,DAWN MENA :2020-9-18 ,https://bit.ly3/onF45V

ربما يكون ملف اليمن أول الملفات في المنطقة التي ستتصدى لها إدارة بايدن، خاصة أن دعم هذا المسعى شبه مضمون من قبل الديمقراطيين وبعض الجمهوريين. ترامب استخدم حق الفيتو في نقض القرار المتعلق بحرب اليمن الذي مرره الكونغرس الأمريكي، لكن إدارة بايدن لا يتوقع أن تتساهل مع الرياض بقدر تساهل إدارة ترامب. ربط بايدن خلال حملته الانتخابية الصراع في اليمن بسياسة ترامب تجاه السعودية التي وصفها بـ«الدولة المنبوذة»، وقال صراحة إنه سينهي دعم الحرب التي «تقودها» السعودية في اليمن ويعيد تقييم العلاقة مع الرياض، وصرح في محفل آخر بأنه سيوقف بيع الأسلحة والذخائر والقذائف للسعودية[1].

مصر

غضت إدارة ترامب النظر عن سجل حقوق الإنسان في مصر في معظم سنواتها الأربعة، باستثناء مطالبته بإطلاق سراح الناشطة المصرية التي تحمل الجنسية الأمريكية آية حجازي[2]. استضاف ترامب الرئيس السيسي في البيت الأبيض[3]، وهنأه على نجاحه بالانتخابات في عام 2018[4]. وقد استغلت المخابرات المصرية العلاقة الجيدة مع إدارة ترامب في تعزيز وجودها في واشنطن من خلال إحلال موظفيها محل موظفي وزارة الخارجية المصرية في مناصب مهمة بالبعثة المصرية في واشنطن[5]. ومن غير الواضح ما إذا كانت ستؤدي الإدارة الأمريكية الجديدة دورًا شبيهًا بدور إدارة ترامب في التوسط بين مصر وإثيوبيا في الخلاف حول سد النهضة. ويرجح أن تعمل القاهرة على استثمار تلاقي وجهات النظر بينها وبين إدارة بايدن تجاه كل من تركيا وإسرائيل، خاصة في نزاع الحدود البحرية والتنقيب عن الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط. تسعى القاهرة بالشراكة مع اليونان إلى إقناع إدارة بايدن بالتدخل لصالحهما في هذا النزاع، وسيكون أي موقف أمريكية متشدد تجاه حكومة الرئيس أردوغان محل ترحيب من القاهرة دون شك لأنه في نظرها الداعم الأكبر للإسلام السياسي في المنطقة الذي يشمل شريحة معتبرة من المعارضة المصرية. أما التعاون المصري الإسرائيلي، فسيكون في نظر القاهرة البوابة إلى دوائر صنع القرار في واشنطن، التي تأمل من خلالها التعامل مع ملفات شائكة أخرى[6].

تنتظر مصر مهمة صعبة في إقناع إدارة بايدن بتجاوز ملف حقوق الإنسان في تناوله للعلاقة مع القاهرة، ويرجح أن يطالب بايدن الحكومة المصرية بتخفيف الإجراءات القمعية تجاه النشطاء السياسيين من مختلف الأطياف. ورغم مسارعة الرئيس السيسي لتهنئة بايدن بفوزه بالرئاسة[7]، إلا أن أنظار القاهرة يرجح أنها تتجه نحو شركاء دوليين غير الولايات المتحدة وبالتحديد روسيا والصين. وينبع ذلك من إدراك الرئيس السيسي للخطأ الذي ارتكبه الرئيس السابق مبارك بالانضواء تحت المظلة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، سعت الحكومة المصرية لاستغلال الصعود الصيني عالميا، ورحبت بزيادة

(1) Yemen May Be a Priority for Biden and the Democrats ,Arab Center Washington DC :2020-11-20 ,https://bit.ly/3hPGvaV
(2) Who is Aya Hijazi ,the American freed from jail in Egypt ,?The Washington Post :2017-4-21 ,https://wapo.st/2Lc0bK9
(3) In pictures :Trump receives Egypt›s Sisi at the White House ,Arabian Business :2017-4-4 ,https://bit.ly/396U6qz
(4) Trump congratulates Egypt›s Sisi in call ,affirms strategic partnership ,Reuters :2018-4-2 ,https://reut.rs/3bgR3Pk
(5) The Egypt-US lobbying connection ,Aljazeera :2017-7-26 ,https://bit.ly/3s2419d
(6) Normalization Is Making Cairo Uncomfortable ,The Washington Institute for Near East Policy :2020-8-19 ,https://bit.ly/38kH35D
(7) Egypt›s Sisi congratulates Biden on winning U.S .Election ,Reuters :2020-11-7 ,https://reut.rs/3nkSRZR

الانتشار العسكري الروسي في الشرق الأوسط وبالتحديد في سوريا وليبيا. كما سعت القاهرة إلى شراء أسلحة متطورة من فرنسا وألمانيا وروسيا بوتيرة بدت فائضة عن إمكاناتها المالية واحتياجاتها العسكرية[1]. ولذلك انتقد ترامب في نهاية شهر ديسمبر 2020 المساعدات الأمريكية إلى مصر قائلا إنها ستذهب حصريًا لشراء معدات عسكرية روسية[2].

(1) Cairo›s Concerns About a Biden Presidency ,The Washington Institute for Near East Policy ،2020-11-18 ،https://bit.ly3/on76ib

(2) Trump slams Washington›s $1,3 bn military aid to Egypt ,Middle East Eye ،2020-12-23 ،https://bit.ly3/rUVWDv

روسيا ..
بين حقائق الحراك الإقليمي
و أوهام النزوع القيصري

فايز موسى

مستشار إعلامي.. ومحلل استراتيجي

مجموعة التفكير الإستراتيجي

مُلخّص

أَرْخَتْ عدوى فيروس كورونا سدولها على روسيا الاتحادية، فخيّمت تداعياتها على القرار السياسي والمشهد الاقتصادي والفعاليات الاجتماعية (الرياضية والثقافية...)؛ ما تأدّى عنه تفاقُم نسب البطالة، وهبوط مستويات المعيشة. وتحت وطأة تداعياتها، شهدت البلاد جملة من الأحداث، التي أثر بعضها في موازين القوى وتوجّهات المستقبل السياسي في هرم السلطة.

وبما عُدَّ بداية فترة انتقالية في السياسة الروسية، فرضت التعديلات الدستورية قواعد جديدة لانتخاب الرئيس وفترة حكمه، وترشيح رئيس الوزراء وآليات تشكيل الوزارة، وتشمل الإجراءات إنشاءَ الرئيس مجلسَ دولةٍ يضطلع بتحديد أبرز توجهات السياسة الداخلية والخارجية في الاتحاد الروسي.

وعليه، وقّع الرئيس الروسي بوتين عدداً من المراسيم لإعادة تشكيل الحكومة.

وكان بوتين أثار مفاجأة كبرى في خطابه أمام البرلمان عبر إعلانه هذه التعديلات الدستورية، التي أدت الى استقالة رئيس الوزراء ديمتري مدفيديف وحكومته. وعزا هذا الأمر آنذاك إلى «ظهور مطلب واضح بالتغيير من داخل المجتمع» الروسي.

لكن هذا الإصلاح المعلن أثار تكهنات حول المستقبل السياسي لبوتين بعد انتهاء ولايته عام 2024، اذ لا يحق له نظريا الترشح بعدها. وإذا كان بوتين لم يتطرق أبدا مباشرة إلى مستقبله ما بعد 2024 ولا تحدث عن خليفة محتمل له، فإن المراقبين للساحة السياسية يتفقون على القول بأنه سيسعى للاحتفاظ بنفوذه(i).

وإقليمياً، أسهم إطار «مسار أستانا»، في استقرار نسبي للأوضاع في سوريا. فيما انعكس التفاهم الروسي-التركي النشط على واقع الأطراف المتنازعة في ليبيا؛ ما عزّز فرص نجاح الحوار فيما بينها.

كما أسهمت روسيا في تحقيق استقرار نسبيّ لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

وتسعى هذه الدراسة لرصد أبرز المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية لروسيا، في العام 2020، وتحليل تفاعلها فيما بينها، وتوصيف الحراك الإقليمي لأهم تلك المتغيرات. كما تلقي الضوء على أهم سيناريوهات المستقبل في العام 2021.

المتغيرات الروسية المحلية والإقليمية والعالمية

تصدر الحدث الداخلي، اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 15 كانون الثاني 2020، إجراء تعديلات على دستور روسيا الاتحادية، الذي تم تبنيه عام 1993 في عهد الرئيس السابق بوريس يلتسين. وتطويراً للمقترح اعتمد في 14 آذار قانون بشأن تعديل الدستور بهدف «تحسين بعض القضايا المتعلقة بتنظيم وعمل السلطات العامة». وبقرار من الرئيس بوتين جرى نشر الدستور الروسي بصيغته المعدلة، لدراسته وتقديم التعديلات من قبل الرأي العام. واقترح تعديل 22 مادة منه. ووافق مجلس الدوما ومجلس الاتحاد والبرلمانات الإقليمية والمحكمة الدستورية على التعديلات الدستورية. وصوّت 380 نائباً من مجلس النواب بالبرلمان الروسي على التعديلات، مقابل 43 ضدها، أغلبهم من التكتل البرلماني للحزب الشيوعي الروسي، وامتنع نائب آخر عن التصويت. وانتقدت بعض الأوساط السياسية والاجتماعية التعديلات الدستورية.

ووضعت التعديلات قواعد جديدة لانتخاب الرئيس وفترة حكمه، التي حددت بفترتين، كما تتعلق بترشيح رئيس الوزراء وآليات تشكيل الوزارة، ووفقا للتعديلات الجديدة وقع الرئيس بوتين على عدد من المراسيم لإعادة هيكل وتشكيل الحكومة الروسية. وشملت التعديلات دور البرلمان في ترشيح رئيس الوزراء والمصادقة على نواب رئيس الوزراء والوزراء (باستثناء وزراء الدفاع والخارجية) وفيما يتعلق بمجلس الاتحاد فسيضم ما يصل إلى 30 عضوا يعينهم الرئيس. وسيتمكن سبعة منهم والرئيس السابق من أن يصبحوا أعضاء في مجلس الشيوخ مدى الحياة. كما تشمل التعديلات النظام القضائي بما في ذلك المحاكم الدستورية والعليا والنقض والاستئناف، وتنص على تحديد السقف الأدنى للأجور، وتضع الأطفال في «أهم أولويات سياسة الدولة الروسية» وحماية مؤسسة الزواج واللغة الروسية لغة «شعب الدولة».

وكانت أكثر التعديلات مثارا للجدل هي تصفير فترات رئاسة فلاديمير بوتين؛ ما سيتيح له الفرصة للترشيح لدورة أخرى على منصب الرئيس. وظهر هذا المعيار ضمن التعديلات بمبادرة نائبة من كتلة «روسيا الموحدة» فالنتينا تيريشكوفا. ووافق بوتين نفسه على الاقتراح. وإذا فاز بوتين في الانتخابات المقبلة، في 2024 و2030، فسيستمر في قيادة البلاد حتى عام 2036؛ أي أربع فترات متتالية. ولن يتمكن رئيس الدولة القادم في روسيا من شغل هذا المنصب أكثر من مرتين. وقال الرئيس بوتين في المؤتمر الصحافي السنوي في 17 كانون الأول، إنه لم يقرر بعد فيما إذا سيشارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة، كما أعرب عن الثقة بأن تصفير فترات رئاسته الماضية، ومنحه فرصة الترشيح لدورة جديدة، أصبحت عامل استقرار للوضع في البلاد.

كما أثارت قضية، مؤسس صندوق مكافحة الفساد، أليكسي نافالني ردود فعل متباينة في الداخل الروسي. ففي شهر آب، شعر زعيم المعارضة الروسية بسوء في حالته الصحية، وهو على متن طائرة ركاب في طريقها من تومسك إلى موسكو، فهبطت الطائرة اضطرارياً في مدينة أومسك، ونقل إلى

مشفى محلي فغاب عن الوعي، ليتنفس عبر الأجهزة. واتهم فريق صندوق مكافحة الفساد أجهزة الأمن الروسية بتسميم نافالني. وفي 22 آب، نقل بالطائرة إلى عيادة «شاريتيه» في برلين، وذكرت الحكومة الألمانية في 2 أيلول أنه عثر في جسد نافالني على آثار لمادة تماثل في تركيبها غاز الأعصاب لمجموعة «نوفيتشوك». وخرج السياسي من غيبوبة بعد 18 يوماً، وخضع لإعادة التأهيل في ألمانيا. ونفت الحكومة الروسية بشدة تورط السلطات في محاولة اغتياله. وزعم بوتين أن التقارير الإعلامية، التي اتهمت أجهزة الأمن الروسية بتسميم نافالني[1]، ما هي إلا جزءا من مخطط تدعمه الولايات المتحدة بغية تشويه سمعته.

فيما اعتبر بوتين أن الحدث الأهم داخلياً في روسيا عام 2020، هو الاحتفال بالذكرى السنوية الـ 75 للانتصار على الفاشية. وتأخّر موعد إجراء العرض العسكري بتلك المناسبة عدّة أسابيع؛ بسبب عدوى فيروس كورونا، ما تأدّى عنه إحجام العديد من الزعماء الأجانب عن المشاركة في الاحتفال، الذي كان من المخطط أنْ يكون ردّاً على الحملة الغربية التي تشكك في دور الاتحاد السوفييتي الريادي في القضاء على ألمانيا الهتلريّة.

وشهد إقليم خاباروفسكي كراي، الواقع في الشرق الأقصى، الاحتجاجات الأقوى على الساحة الروسية عام 2020، التي دعمتها مدن أخرى؛ ردّا على اعتقال حاكم الإقليم سيرجي فورغال في تموز، للاشتباه في تورطه بتنظيم محاولة قتل رجل أعمال، واغتيال اثنين آخرين.

وقُبيل أزوف العام، نشرت النتائج الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية لعام 2020[ii]، التي أورد فيها موقع وزارة الخارجية إلى أن أهداف الأنشطة السياسية الخارجية لروسيا قد تركزت على إمكانات التعاون الدولي لضمان الأمن القومي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز المواقف الساعية لحل المشكلات العالمية والإقليمية الملحة، التي تلبي المصالح الروسية. واقترحت روسيا أجندة إيجابية موحدة تحمل في جوهرها أهداف الاستقرار العالمي والقدرة على التنبؤ، وتعزيز الدور المركزي لهيئة الأمم المتحدة. كما دعت الشركاء إلى التخلي عن ألعاب «الخيارات الصفرية» والمعايير المزدوجة لصالح الحوار المفتوح والصادق. وأشار الموقع إلى أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قد تقدم بمبادرة لعقد قمة لزعماء الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة؛ تسعى لإطلاق حوار جاد ومباشر حول مبادئ التفاعل بين الدول، وسبل حل المشكلات المعاصرة الأشد إلحاحاً؛ وقد حظيت بدعم الشركاء في «الدول الخمس».

وفي سياق جائحة فيروس كورونا المستجد، أبرز التقرير عودة أكثر من 300 ألف مواطن روسي إلى وطنهم، والمساعدة الطارئة المقدمة لمن وجدوا أنفسهم خارج روسيا في أوضاع صعبة. مُشيراً إلى الدور الروسي في إعانة الدول الأجنبية في مكافحة فيروس كورونا، والتغلب على التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة، وإقامتها تعاوناً واسعاً في تطوير وتوريد وإنتاج الأدوية واللقاحات المضادة للفيروسات.

(1) في 17 يناير 2021، اعتقلت مصلحة إنفاذ القانون الروسية نافالني، فور وصوله مطار شيريميتييفو الدولي في العاصمة الروسية موسكو، قادماً من ألمانيا، بموجب مذكرة سابقة صادرة بحقه بتهمة الاحتيال؛ تُهمةٌ أسف غورباتشوف لإلصاقها بنافالني؛ معتبراً أن استخدام القضاء، في النيل من خصوم سياسيين، أمرٌ غير مقبول، يؤكد أنه «ليس لدينا قضاء مستقل». فيما صرحت كاثرين آشتون، مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، بأنّ الحكم القضائي يطرح أسئلة خطيرة حول وضع القضائي في روسيا. (ويكيبيديا؛ أليكسي نافالني)

واحتفى التقرير بنجاح روسيا في إنجاز مهمة القيادة في عدد من المنتديات والمنظمات الدولية، على الرغم من الوضع الوبائي غير الملائم، حيث أقيم حوالي 140 حدثاً في رابطة بريكس، واعتمد أكثر من 40 وثيقة مشتركة.

كما كان الحوار الروسي الهندي مثمراً بطبيعته. وفي شباط، استضافت الهند اجتماعاً للمؤتمر الصناعي العسكري الروسي الهندي، وجرت في أيلول وقائع المناورات البحرية المشتركة «إندرا نيفي-2020» Indra Navi.

ومتابعة لاتفاقيات القمة الروسية الإفريقية الأولى، التي عقدت في سوتشي 23-24 أكتوبر 2019، أعطيت دوافع جديدة لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الروسي الإفريقي، حيث بدأت الأمانة العامة لمنتدى الشراكة الروسية الإفريقية في العمل، وتم تشكيل رابطة التعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، بمشاركة عدد كبير من كبريات الشركات الروسية العامة والخاصة.

كذلك تمخضت الجهود الروسية لحل النزاعات والأزمات الإقليمية عن نتائج ملموسة. فبفضل وساطتها، انتهت الاشتباكات المسلحة في إقليم قره باغ الجبلي، وحلَّ السلام فيه، وقُدمت المساعدات الإنسانية الطارئة للسكان، وهُيئت الظروف لعودة اللاجئين والمشردين، وأطلقت عملية حفظ السلام، واتفق على إنشاء مركز روسي تركي مشترك لمراقبة وقف الأعمال العدائية.

وبمساعدة روسيا، أصبح من الممكن تحقيق خفض جذري لكثافة القصف في شرق أوكرانيا، والحفاظ بشكل عام على وقف إطلاق النار بين أطراف النزاع الأوكراني المحلي. وفي حزيران، وُقّعت اتفاقية تعاون بين روسيا وصربيا حول مكافحة الإرهاب.

كما أدى التفاعل بين إيران وتركيا في إطار «مسار أستانا»، إلى استقرار الأوضاع في سوريا، وكان هناك إسهام فعال للمؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين والنازحين المؤقتين المنعقد في دمشق 11-12 تشرين ثاني، بمشاركة ممثلين عن أكثر من 20 دولة، من بينها روسيا وإيران والصين ولبنان وعدد من المنظمات الدولية، بينما استمرت المساعدة على المستوى الثنائي لدعم السوريين في التغلب على الأزمة الاجتماعية والاقتصادية.

وقد ساهمت الاتصالات الروسية النشطة مع الأطراف المتحاربة في ليبيا، في إقامة حوار فيما بينها وحَدَّتْ من التوترات العسكرية والسياسية في ليبيا.

كما أدّت مشاركة روسيا في الجهود الدولية داخل مجموعة العشرين و«أوبك+» لتحقيق الاستقرار في أسعار السوق العالمية للنفط، وسط انخفاض حاد في الطلب، بما في ذلك الاتصالات رفيعة المستوى مع قيادة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأخرى، أسهمت في الحدّ بشكل كبير من تقلّب أسعار النفط.

واستمر الحوار مع الدول الأوروبية المهتمة بالتعاون مع روسيا. ففي 18 شباط، وبعد انقطاع دام 5 سنوات، عقد اجتماع مشترك لوزراء الخارجية والدفاع لكل من روسيا وإيطاليا، في روما، بصيغة «2+2». وفي تشرين أول، استضافت موسكو الاجتماع السابع عشر للمجلس الروسي الإيطالي للتعاون الاقتصادي والصناعي والنقدي-المالي. كما انعقدت مُحادثات روسية فرنسية رفيعة المستوى، في

26 حزيران، عبر الفيديو. وعلى الرغم من تضييق الأجندة الإيجابية في العلاقات مع ألمانيا، استمر الحوار السياسي المنتظم معها.

في العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، انطلقت روسيا من فهم المسؤولية الخاصة للدولتين حفاظاً على الأمن الدولي والاستقرار الاستراتيجي، وأظهرت انفتاحاً على التعاون، على أساس المنفعة المتبادلة، استنادا إلى احترام المصالح. وكان «الحوار الاستراتيجي» بشأن الحد من الصواريخ النووية أحد مجالات العمل المهمة على المسار الثنائي.

وبُغية خفض التوتر على طول خط روسيا والناتو، تمّ اتخاذ خطوات لضمان القدرة على التنبؤ وضبط النفس في المجال العسكري والسياسي في الفضاء الأوروبي. وعلى وجه الخصوص، فرضت روسيا تعليقاً أحاديّ الجانب على نشر الصواريخ الأرضية المتوسطة وقصيرة المدى في أوروبا.

وكانت صحيفة «لا نوفيل تربيون» (La Nouvelle Tribune)، قد أوردت أبرز مهمات بوتين في العام 2020[iii]، وتتمثل في تعزيز موقع روسيا في الساحة الدولية بقوة، ومواصلتها تجاوز التحديات التي تواجهها؛ وفقا لاستراتيجيتها السياسية؛ بعد أن تمكنت في العام 2019، من إجبار الكثيرين على التحدث عنها؛ وتعتزم مواصلة فرض «رؤيتها وأسلوبها»؛ ما من شأنه تعزيز الوجود الروسي في الساحة الدولية.

وشددت الصحيفة على أن إحدى أهم أولويات الكرملين هي العلاقات مع الصين وإيران. إذ تواصل الصين بشكل متزايد ترسيخ نفسها كقوة مهيمنة في الشرق، وتريد إيران أيضا ترسيخ مكانتها وتكتسب المزيد من الأهمية في المنطقة بعد تعزيز دورها في الحرب في سوريا. فالدول الثلاث، فيما يبدو، لا تتوقف عن التقارب. فعلى سبيل المثال، في الفترة من 27 إلى 30 كانون أول، شهد المحيط الهندي مناورات بحرية مشتركة فيما بينها. وأشارت الصحيفة إلى أن هذا التحالف الاستراتيجي بين الدول الثلاث، مرتبط مباشرة بالحرب في سوريا.

أما اقتصادياً، فقد أعلن مساعد الرئيس الروسي، مكسيم أوريشكين، أن الاقتصاد الروسي سيدخل ضمن قائمة أكبر خمسة اقتصادات في العالم لعام 2020. وصرح على هامش مؤتمر «مساحة الأفكار»: إذا اطلعتم على آخر توقعات صندوق النقد الدولي لهذا العام، فسترون أن روسيا ستكون خامس أكبر اقتصاد في العالم. وذكر أوريشكين بأن هذا أصبح ممكناً بسبب الأزمة والتدهور الاقتصادي غير المسبوق في البلدان الأخرى. مؤكداً أن الأزمة الحالية في الاقتصاد العالمي قد غدت الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. موضحاً أنه «تم تحقيق هدف النمو الاقتصادي المستدام فوق المتوسط العالمي من أجل البقاء ضمن هذه المجموعة»، وأن روسيا «تحتاج إلى التركيز على تحقيق هذا الهدف في السنوات المقبلة»[iv].

ووفق وكالة «بلومبرغ»، سينكمش الاقتصاد الروسي في 2020 بنسبة تقارب (7.3 %)، بمستوى أقل بنحو المرتين مقارنة بمنطقة اليورو، إذ يتوقع أن يكون انخفاضها عند (7.3 %). أما ما يتعلق بالعام 2021، فقد توقعت الوكالة للاقتصاد الروسي نموا مرتفعا عند مستوى 3 %، وهذه النسبة تتوافق مع توقعات

صندوق النقد الدولي، الذي توقع مطلع العام 2021، أن ينمو الاقتصاد الروسي في 2021 بنسبة 3 %، وبنسبة 3.9 % في 2022، وهو معدل نمو أعلى مما هو متوقع للاقتصاد الأمريكي ودول منطقة اليورو.

وأشارت وكالة «بلومبرغ» إلى أن الاقتصاد الروسي قد عانى في النصف الأول من 2020 أكثر من غيره من الاقتصادات، حيث تم فرض إغلاق صارم في روسيا بالإضافة إلى هبوط أسعار النفط في الأسواق[٧].

التفاعل بين المتغيرات الإقليمية

يمكن تلخيص الدوافع الرئيسية للسياسات الروسية بثلاثة محددات رئيسية، هي: المكانة العالمية (في إطار عالم متعدد الأقطاب)؛ والمصالح الاقتصادية؛ والاستقرار الدولي بعامة والإقليمي الشرق أوسطي بخاصة. وتتأسس العلاقات الروسية بدول المنطقة على النهج البراغماتي التبادلي المرن؛ ويفسر ذلك طبيعة علاقاتها التاريخية بإيران وحلفائها في المنطقة، كما يفسر جوهر علاقتها بتركيا[vi].

وقد تعرضت السياسة الروسية إقليمياً في العام 2020 لتحديات بارزة، كان أبرزها في المشهد اليمني؛ إذ أوشكت روسيا على الدخول في صدام عسكري واسع غير مباشر، في ليبيا ضدّ تركيا، التي سارعت لإنقاذ الحكومة الشرعية الليبية في صراعها ضدّ حفتر، المدعوم إماراتياً وروسياً وفرنسياً.

لكن جملة من الأسباب، تضافرت في تولد تفاهم روسي-تركي، أثمر حلاً سياسياً، مطلع العام 2021، لعلّ أبرزها:

1 - **التفوق العسكري التركي**؛ الذي قلب الموازين العسكرية في المعركة الحاسمة على تخوم طرابلس؛ بفضل التفوق النوعي للطائرات التركية المسيّرة؛ على الرغم من مؤازرة ما يقرب من 2000[1] عنصر ينتمون لمرتزقة «فاغنر» الروسية، والدعم المهول من الإمارات وفرنسا لقوات حفتر، التي تحظى كذلك بمؤازرة مصرية...!! وقد أكّد تقرير للأمم المتحدة مشاركة قوات فاغنر الروسية في المشهد العسكري الليبي. ويدير المرتزقة الروس رجل الأعمال يفغيني بريغوجين، المقرب من الرئيس بوتين[2]. وقد جاء وصول بريغوجين وهياكله إلى ليبيا في أعقاب لقاء نُظِّم في موسكو في تشرين الثاني 2018، بين وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو، ووفد من كبار المسؤولين العسكريين الليبيين بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، وبحضور بريغوجين. وأظهرت التحقيقات، التي نُشرَت في الصحافة الاستقصائية الروسية، أنّ معدات مرتزقة فاغنر أُخذت من فائض الجيش الروسي. وتؤدي «فاغنر» دور المكمّل البديل، الذي يسمح لموسكو بالمشاركة في عمليات عسكرية، دون الحاجة للزجّ بقواتها العسكرية النظامية، ودون أن تكون مضطرة إلى تبرير تورطها[3]. فيما أكّد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل في موسكو، جرى مطلع العام 2020، أن المرتزقة التابعين لشركة فاغنر، الذين يقاتلون في ليبيا لا يمثّلون الدولة الروسية ولا تموّلهم الدولة، مضيفاً: إنْ ثبتَ وجودُ مثل هؤلاء في ليبيا...!! وفي وقت سابق، كشفت وكالة رويترز عن مشاركة متعاقدين عسكريين روس سرّاً في دعم القوات الروسية في سوريا وأوكرانيا، معظم أفرادها من الجنود السابقين، حسب وكالة رويترز. لكن الدولة الروسية تنفي استخدام المرتزقة في الخارج[vii]. وثمة فرضية محتملة بوجود اتفاق،

(1) وفق التقديرات التركية. فيما تزعم روسيا أن أعدادهم لا تتعدى خانة المئات.

(2) بريغوجين، الذي حقق ثروته في التسعينيات من وجبات الطعام السريع، رجلُ أعمال مقرب من بوتين، تُنظّم شركاته، على وجه الخصوص، المآدبَ والمناسبات للرئاسة الروسية. وقد وُضع على قائمة العقوبات الأميركية؛ إذ تتهمه واشنطن بالمشاركة، عبر العديد من شركاته، في مناورات للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2016؛ بقصد التأثير في نتائجها.

(3) هذه الطريقة في العمل، المسماة «الإنكار المقبول» (plausible deniability)، استعملت بصفة متكررة في مختلف العمليات المسلحة التي تورّطت فيها روسيا.

صدّق عليه الكرملين، بين حكومة طبرق وبريغوجين، ينصّ على أنه مقابل دعم بالمقاتلين في الهجوم على طرابلس، سيتمكن رجل الأعمال الروسي من الوصول إلى صفقة تأمين مواقع المحروقات. وهو النموذج الذي ترتكز عليه نشاطات بريغوجين في سورية[1]. وبناء عليه، وفّرت «فاغنر» حضوراً قوياً على الأرض، كانت القيادة العسكرية الروسية في سورية تفتقده؛ لأن التدخل الروسي كان جوياً في الأساس منذ البداية. وبما أنّ روسيا تتبنى كلياً تدخلها في سورية، الذي جاء في إطار اتفاقية التعاون العسكري الموقعة عام 1980 بين موسكو ودمشق، فإنّ اللجوء إلى «فاغنر» في معركة تدمر لا يدخل في إطار مبدأ «الإنكار المقبول». فلم تكن موسكو تهدف إلى إخفاء تدخلها باللجوء إلى «فاغنر» خلال معركتي تدمر، بل كانت الغاية تفادي اللجوء إلى عناصر القوات المسلحة النظامية، الذين يصعب تبرير مقتلهم لدى المواطنين الروس. واللجوء إلى «فاغنر»، في هذه الحالة، يدخل ضمن تحديات عملياتية بالنسبة إلى القيادة الروسية[2].

2 - قدرة الأتراك على اللعب في المساحات الخطرة دولياً (السير على شفير الهاوية)، وفق حسابات وتقديرات اتسمت بالدقة العالية في غير مشهدٍ تدخلت فيه، دون التورّط ودفع أكلافٍ باهظةٍ تُثير الرأي العام التركي (ما قد يتأدّى عنه قضم شعبية أردوغان في أيّ استحقاق انتخابي)، ناهيك عن التورّط في نزاع عسكريّ مباشر (مع أيٍّ من الدول الإقليمية المحورية أو الدوليّة)؛ من نحو التدخل التركي إقليمياً في الشمال السوري، في عمليتي: «درع الفرات» (عام 2016)، و«غصن الزيتون» (عام 2018)، و«نبع السلام» (عام 2019)، والتدخل التركي دولياً في النزاع الأذري مع أرمينيا في الإقليم المتنازع عليه: ناغورنو قره باغ (عام 2020). كما تعكس هذه التدخلات الرغبة القوية لدى تركيا في تأمين محيطها الحيوي؛ والوفاء باتفاقاتها الموقعة مع حلفائها الإقليميين. وتقف تركيا إلى جانب أذربيجان لعدة اعتبارات ثقافية وقومية وجيوسياسية واقتصادية، لاسيّما ما يتعلق منها بأمن الطاقة. وقد أيّدت أذربيجان بدورها موقف أنقرة في الصراعات الدائرة في سورية وليبيا وشرق المتوسط. وقد لوحظ ارتفاع سقف الموقف التركي المؤيد لأذربيجان، سواء على مستوى الرئاسة أو مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية، بما فيها المعارضة، وشملت التصريحات التركية الاستعداد لتقديم «كافة أنواع الدعم» لأذربيجان، وحتى التدخل عسكرياً، إنْ طلبت الأخيرة ذلك. وقد تلقت القوات المسلحة الأذرية الدعم والتدريب من نظيرتها التركية، بموجب اتفاقية التعاون الاستراتيجي الموقعة بينهما عام 2010. ويُجري البلَدان أكثر من 10 مناورات عسكرية مشتركة سنوياً، وقد وقّعا في شباط 2020 اتفاقات للتعاون العسكري والأمني، تتلقى بموجبها باكو معدات عسكرية بقيمة 200 مليون ليرة تركية (نحو 30 مليون دولار). ويشار إلى أن معظم الاشتباكات تدور على الحدود بين أذربيجان وأرمينيا، بما يهدد خطوط نقل الغاز الطبيعي من المنطقة، ولا سيما

(1) بناءً على عقد بين الشركة السورية للنفط «جنرال بتروليوم كوربورايشن»، وهي شركة عمومية سورية تتكفل باستغلال البترول والغاز من جهة، و«إيفرو بوليس»، إحدى الشركات التي يمتلكها يفغيني بريغوجين من جهة أخرى. بموجب هذا العقد، كان من المفترض أن تتحصّل «إيفرو بوليس» على 25 في المائة من عائدات المحروقات، مقابل حمايتها.

(2) يعود أصل «فاغنر» إلى عام 2013، عندما شارك الفيلق السلافي، وهو فرع مسجل في هونغ كونغ لمجموعة موران للأمن، وهي شركة روسية عسكرية خاصة، للمرة الأولى في عمليات عسكرية في إطار النزاع السوري. إذ أُرسل ما يقارب 270 من أفراد الفيلق السلافي، المجندين أصلاً لمراقبة حقول النفط لحساب النظام السوري في «دير الزور»، لدعم مجموعات موالية للحكومة في مدينة السخنة، بريف حمص، كانت تتعرض لهجوم. ومُنيت هذه المغامرة بإخفاق ذريع، وهلك العديد من أعضاء الفيلق السلافي في هذه العملية. ولدى عودتهم، اعتقل جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB) اثنين من قادة الفيلق، هما فاديم غوساف، ويفغينيج سيدوروف. وأكد الحكم عليهما في تشرين أول 2014، بالسجن لسنوات عدة بتهمة الارتزاق؛ لأنّ العملية لم تُقَرّ في الكرملين، ولم تحظَ بموافقته. وكانت تلك المرة الأولى التي ينطق فيها بمثل هذا الحكم في روسيا؛ حسب ما أكده كرينيتيسين، مدير مجموعة «آر. إس. بي»، أهم شركة عسكرية خاصة روسية، في حوار مع صحيفة «فونتاكا» في تشرين الثاني 2013.

المشاريع التركية – الأذرية[viii].

3 - **تفهُّمُ روسيا للحساسيّات والمصالح الإقليميّة المتداخلة**، لدى الأطراف المؤثرة في المشهد السياسي والعسكري الإقليمي؛ ورهانها على عدم التصعيد مع تركيا. لاسيّما بعد تدخلها المباشر في سوريا؛ بما يكتنفه من مخاطر. فروسيا، شأنها شأن تركيا، تخشى من الاستنزاف في «مُستنقعات» إقليمية خطرة؛ لاسيما وأنّ الدرس الأميركي القاسي في العراق ما زال حاضراً في الأذهان. فعلى الرغم مما يجمع روسيا بأرمينيا من علاقات متينة وتعاون استراتيجي، حيث تتقدم روسيا قائمة الدول المصدرة للسلاح إلى أرمينيا، وتستضيف أرمينيا قاعدة عسكرية روسية كبيرة على أراضيها بالقرب من الحدود مع تركيا، إلا أن الموقف الروسي يميل إلى التوازن في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان؛ بسبب الخلافات بين موسكو والقيادة الحالية لأرمينيا، التي أتى رئيسها نيكول باشينيان بعد الثورة المخملية وقاد مسار تقارب مع الغرب، ما تأدّى عنه نشوء أزمة ثقة خففت حماس «يريفان» للوساطة الروسية. لكنّ روسيا، التي تريد أن تلقّن أرمينيا درساً مفاده ألّا تنتظر مساعدة الغرب، لن تُسَرّ بهزيمة أرمينيا أمام أذربيجان؛ لاعتبارات جيوسياسية واقتصادية تتصل بمخاوف موسكو من علاقات أذربيجان المتنامية مع الغرب، ومن تحولها إلى بديل للطاقة التي تصدرها روسيا إلى أوروبا[ix].

4 - **الاعتراف** الدولي بحكومة السراج.

5 - **المناخ الدولي** في ظل أزمة كورونا، وتداعياتها الدولية.

6 - **التخوف الأميركي** من النفوذ الروسي المتنامي في ليبيا.

7 - **فوز بايدن في الانتخابات الأمريكية**، وعلاقته بالتداعيات الإنسانية والقانونية في ليبيا، لاسيما بعد انكشاف جرائم حفتر ومقابره الجماعية.

التوقعات المستقبلية

تطرح التعديلات الدستورية التي نقلت بعض صلاحيات الرئيس إلى البرلمان، وتحول روسيا إلى دولة شبه رئاسية، سيناريوهات مستقبلية متباينة. لعل أبرزها[X]:

سيناريو كازاخستان:

وبموجبه يتم توزيع السلطات الرئاسية بين الهيئات، ويتيح للرئيس السابق لقباً جديداً، وهنا، على ما يبدو منصب رئيس مجلس الدولة، لاسيما بعد تعزيز صلاحيات المجلس، بوصفه سلطة مشتركة بين الإدارات تخترق دوائر السلطة. وعلى الرغم من طبيعة قرارات مجلس الدولة، غير الملزمة، وطبيعة تكوّنه من 85 محافظاً، لكنّ يتوقع أن يصبح رئيسه واحداً من أعلى المسؤولين في البلاد؛ ما يُتيح قيادة الحكومة والبرلمان ومجلس الأمن.

سيناريو التبادل الرئاسي مع ميدفيديف:

تكرار خلافة جديدة محتملة لديميتري ميدفيديف، بالعودة إلى الرئاسة لفترة ولاية واحدة. لكن هذا الخيار غير مرجح؛ إذ يتعارض مع دعوات تحديث النظام السياسي، كما يُستبعد أن ينسى الناخبون أن حكومته هي التي رفعت سن التقاعد. وقد سبق أن تبادل ميدفيديف المناصب مع بوتين في عام 2008، وخَلفه في رئاسة البلاد، إذ يُعدُّ في نظر العديد من المراقبين قائماً بأعمال الرئيس.

سيناريو رئاسة مجلس الأمن مدى الحياة

يمكن أن يكون انتقال ميدفيديف إلى مجلس الأمن مرتبطاً بمستقبل بوتين بعد انتهاء ولايته الرئاسية، فربما يكرر بوتين ما حدث في كازاخستان، حين أصبح نور سلطان نازاربايف رئيساً لمجلس الأمن في بلاده مدى الحياة بعد تنحيه عن رئاسة الجمهورية في العام الماضي 2019. فيبدو أن استقالة ميدفيديف مرتبطة بالتعديلات الدستورية التي اقترحها بوتين، إذ ستنقل تلك التعديلات المزيد من السلطة إلى البرلمان، الذي سيكون مكلفا باختيار رئيس الوزراء بعدما كانت تلك المهمة من صلاحيات الرئيس. وبعد ساعات من استقالته عيّنه بوتين نائبا لرئيس مجلس الأمن الروسي، واقترح رئيس مصلحة الضرائب ميخائيل ميشوستين لرئاسة الحكومة الجديدة.

سيناريو رئاسة مجلس الدوما

لا يمكن استبعاد أن يرأس بوتين مجلس الدوما، لأنه في رسالة للجمعية الفيدرالية، أعلن الحاجة إلى توطيد مكانة ودور مجلس الدولة في الدستور، وكذلك تكليف مجلس الدوما بالموافقة على ترشيح رئيس الوزراء.

وتشي التحركات والتغييرات الحكومية الأخيرة باستمرار نفوذ بوتين في السلطة بعد عام 2024 حين تنتهي ولايته الرئاسية، ولكن، على الأغلب، في غير موقع الرئاسة. وربما نشهد تغيرات سريعة وانتخابات مبكرة، قبل الوصول إلى عام 2024، وهو عام انتهاء فترة ولاية بوتين الرئاسية الثانية.

(i) مجلس الدوما يوافق على تعديلات دستورية اقترحها بوتين، الحرة، 23 يناير 2020.

(ii) النتائج الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية لعام 2020، ر.ت. عربي، 29 كانون ثاني 2020.

(iii) مهمة بوتين الرئيسية عام 2020، ر.ت. عربي، 4 كانون ثاني 2020.

(iv) الاقتصاد الروسي ضمن أكبر 5 اقتصادات في العالم خلال عام 2020، سبوتنيك نيوز عربي، 31 آب 2020.

(v) الاقتصاد الروسي يفوق التوقعات بشهادة «بلومبرغ» ويتجاوز اقتصاد منطقة اليورو، ر.ت. عربي، 3 شباط 2021.

(vi) الاستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط، مؤسسة رند، تقرير أعده جيمس سلادين، وبيكا واسر، وبن كونابل، وسارة غراند كليمنت، 2017.

(vii) بوتين: الروس الذين يقاتلون في ليبيا لا يمثّلون الدولة، ت.ر.ت. عربي، 11 كانون ثاني 2020.

(viii) أزمة ناغورنو قره باغ: ديناميات الصراع، واحتمالاته، وانعكاساته عربياً، 15 تشرين أول 2020.

(ix) المصدر السابق.

(x) بوتين يمهد لبقائه بتعديلات دستورية هادئة، باسل الحاج جاسم، إندبندنت عربية، 18 كانون ثاني 2020.

الصين 2020..
استفاقة التنين
واحتراق العنقاء

فايز موسى

مستشار إعلامي.. ومحلل استراتيجي

مجموعة التفكير الإستراتيجي

«في أيّ صحف التَّاريخ جاء قطُّ أنَّ بيوتا خلت من أصحابها ..
وأنَّ مدناً هُجرت، وبلداناً بأكملها تُركت ..
وأنَّ الحقول الفسيحة ضاقت بالجثامين ..
وأنّ العزلة الكونية المخيفة أُسدلت أستارها على الأرض ..؟
.. أيّها السعداء من الزمن الآتي ..
يا مَن لم يشهدوا هذه التّعاسات،
.. ومَن قد يُنزِلون شهادتنا .. هذه .. منزلة الأسطورة من الحقيقة».

الشاعر الإيطاليّ

فرانشيسكو بترارك

مُلخّص

نشأ فيروس كورونا في الصين في نهاية العام 2019، فيما وثقت الصين أوّل حالاته رسمياً مطلع العام 2020، وتحوّل إلى وباء عالمي في شهر آذار، ليغدو أخطر كارثة يواجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية.

وكان على الصين أن تواجه سيلاً من الانتقادات والاتهامات الموجهة لإدارتها أزمة كورونا الصحية، فضلاً عن مواجهة تداعياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتعليمية، وغيرها.

وطفت على السطح نظريات عديدة لتفسير نشوء الفيروس، خرج أغلبها من رحم نظريات المؤامرة الدولية؛ ونالَ الصينَ قسطٌ منها؛ بالتزامن مع حرب اقتصادية شنّها ترمب عليها، كان ميدانُها الرسوم الجمركيّة.

فيما وظفت الصين جائحة كورونا، عبر آليات إدارة الأزمة، لمواجهة المعارضة الصينية، وارتكبت تجاوزات حقوقية خطيرة، نددت بها مؤسسات حقوقية وشخصيات أمميّة.

وتسعى هذه الورقة البحثية، لرصد أبرز المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية للصين، في العام 2020، وتحليل تفاعلها فيما بينها، وتوصيف الحراك الإقليمي لأهمّ تلك المتغيرات. كما تلقي الضوء على أهم سيناريوهات المستقبل في العام 2021.

المتغيرات

بكل تأكيد، كان متغير تفشي فيروس كوفيد19 هو الأبرز صينياً وعالمياً في العام 2020، بل في القرن الواحد والعشرين؛ وبعض المفكرين والمحللين الاقتصاديين يعده المتغير الأهم منذ الحرب العالمية الثانية في القرن العشرين. لا في خطورته على الوضع الصحي فحسب، بل لتداعياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والنفسية والرياضية والثقافية... إلى غيرها من شؤون الحياة في العالم.

وتظهر الإحصائيات مدى تفشّي فيروس كورونا، عالمياً وإقليمياً، وفق الجداول التالية:

إحصائيات انتشار فيروس كورونا في العالم (آخر تحديث: 27 آذار 2021)		
مُصاب	مُتوفى	مُعافى
126،708،255	2،779،847	102،168،853
المصدر: worldometers.info		

الدول العشر الأكثر تفشياً بالفيروس + الصين (منشأ الوباء)			
البلد	إصابات	وفيات	معافى
أمريكا	30,853,032	561,142	23,275,268
البرازيل	12,407,323	307,326	10,824,095
الهند	11,908,910	161,275	11,295,023
روسيا	4,501,859	97,017	4,120,161
فرنسا	4,465,956	94,275	288,062
بريطانيا	4,325,315	126,515	3,768,434
إيطاليا	3,488,619	107,256	2,814,652
إسبانيا	3,255,324	75,010	3,016,247
تركيا	3,149,094	30,772	2,921,037
ألمانيا	2,754,002	76,303	2,467,600
المجموع	81,109,434	1,636,891	64,790,579
الصين	90,159	4,636	85,362
المصدر: worldometers.info			

الدول الإقليمية			
البلد	إصابات	وفيات	معافى
تركيا	3,149,094	30,772	2,921,037
إيران	1,838,803	62,223	1,577,408
إسرائيل	831,383	6,165	814,505
العراق	822,095	14,157	736,747
الأردن	577,734	6,374	468,037
المغرب	493,867	8,793	481,597
لبنان	455,381	6,013	356,820
الإمارات	450,765	1,472	434,035
السعودية	387,292	6,637	376,203
تونس	248,782	8,684	214,916
فلسطين	233,549	2,537	206,914
الكويت	225,980	1,270	210,024
مصر	198,681	11,804	152,198
قطر	176,521	282	162,173
ليبيا	156,116	2,602	143,697
عمان	153,838	1,650	140,766
البحرين	139,953	512	131,594
الجزائر	116,657	3,074	81,160
السودان	29,661	2,028	23,990
سوريا	18,201	1,216	12,142
موريتانيا	17,745	448	16,976
الصومال	10,664	471	4,634
جيبوتي	7,169	66	6,235
اليمن	3,900	820	1,588
جزر القمر	3,689	146	3,494
المجموع	10,747,520	180,216	9,768,890

المصدر: worldometers.info

وتبرز الإحصائيات السابقة نسبة تفشي الفيروس في الدول العشر الأعلى انتشاراً؛ إذ تقارب نسبة التفشي نصف النسبة العالمية. في حين، تستأثر أميركا بنسبة تقارب ربع النسبة العالمية.

لكنّ الرقم الأبرز على الإطلاق، هو نسبة تفشي الفيروس في الصين، التي تصدرت المشهد العالمي لأسابيع متواصلة، في بدء تفشي الفايروس، لكنها تقبع في ترتيبها، حتى نهاية آذار من العام 2021، خلف الدولة الخامسة عشرة عربياً (الجزائر)؛ ما يبرز قدرتها على إدارة جائحة كورونا، صحياً، على الرغم من الفارق الهائل في التعداد السكاني (يقارب عدد السكان في الصين ملياراً و440 مليوناً، فيما يُقارب عدد سكان الإقليم: 620 مليوناً، «الوطن العربي 440 مليوناً، يضاف إليها قرابة 180 مليوناً للدول المحورية الثلاث: تركيا، إيران، إسرائيل»).

وقد أزاحت الصين الولايات المتحدة من الصدارة لتصبح أكبر اقتصاد في العالم، بناء على المقياس الأكثر دقة، الذي يعدُّه كل من صندوق النقد الدولي ووكالة المخابرات المركزية أفضل مقياس لمقارنة الاقتصادات الوطنية[1]. ويظهر تقرير صندوق النقد الدولي أن اقتصاد الصين أكبر بنحو السدس من اقتصاد الولايات المتحدة (24.2 تريليون دولار للأول مقابل 20.8 تريليون دولار للثاني)[i].

وفي حين أن المقياس الذي اعتاد معظم الأميركيين عليه لا يزال يشير إلى أن الاقتصاد الصيني أصغر بمقدار الثلث من الولايات المتحدة، وبالنظر إلى حقيقة أن دولارا واحدا يشتري في الصين ما يقارب ضعف ما يشتريه في الولايات المتحدة فإن الاقتصاد الصيني اليوم يعد أكبر بمقدار السدس من الاقتصاد الأميركي. ويعد الناتج المحلي الإجمالي للدولة في العالم الحقيقي بمثابة الأساس الذي تقوم عليه قوتها العالمية، ونظرا لأن الصين قد بنت أكبر اقتصاد في العالم فقد حلت محل الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لكل دولة رئيسية تقريبا.

لقد أصبحت الصين ورشة تصنيع عالمية لجميع المنتجات تقريبا، بما في ذلك أقنعة الوجه وغيرها من معدات الحماية كما هو الحال الآن في أزمة فيروس كورونا، وفق مجلة ناشيونال إنترست. والصين مع نهاية عام 2020، أضحت الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي يسجل نمواً إيجابياً؛ نظراً لتكيُّف الاقتصاد الصيني بسرعة مع الموقف الجديد للطلب في الدول الأخرى؛ ما انعكس على الأداء القوي للصادرات الصينية، بما في ذلك زيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية، وبخاصةٍ الأجهزة المكتبية المنزلية، فضلاً عن زيادة الطلب على مستلزمات الوقاية الطبية %[ii].

وذكر صندوق النقد الدولي أن نمو الصين وسط وباء «كوفيد19-» يعد دفعة إيجابية للاقتصاد العالمي، ويمكن أن يفيد بشكل خاص مُصدّري السلع الأساسية والبلدان المرتبطة بالاقتصاد الصيني، من خلال سلاسل القيمة العالمية. وتتوقع وكالة أنباء «بلومبيرج، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي، أن ترتفع مساهمة الصين في إجمالي النمو الاقتصادي للعالم من 26.8 % خلال العام 2021، إلى 27.7 % خلال 2025[iii].

وأفاد مركز الاقتصاد وأبحاث الأعمال (سي إي بي آر)، ومقره في بريطانيا، بأن وباء كورونا وتداعياته الاقتصادية كانت لصالح الصين، مضيفا أن إدارة بكين الماهرة للأزمة ستجعلها الاقتصاد العالمي الرئيسي

(1) حسب مقياس تعادل القوة الشرائية الذي «يقضي على الفوارق في مستويات الأسعار بين الاقتصادات». فهو يقارن بين الاقتصادات الوطنية من حيث المقدار الذي تستطيع كل دولة أن تشتريه بعملتها الخاصة بالأسعار التي تباع بها.

الذي سيتوسع العام المقبل. وفي تقريره السنوي، قال المركز «لبعض الوقت، كان الموضوع الرئيسي في الاقتصاد العالمي هو الصراع الاقتصادي والقوة الناعمة بين الولايات المتحدة والصين».

لكنّ «جائحة كوفيد19- والتداعيات الاقتصادية المصاحبة لها رجحت بالتأكيد كفة الصين في هذه المنافسة». وتوقع صندوق النقد الدولي انكماش الاقتصاد العالمي في 2020، بأكثر من 4 %، على أن ينمو خلال العام 2021 بمعدل 5.2 %، في حين يتوقع نمو الاقتصاد الصيني في العام 2021 بمعدل 8.2 %، مقارنة مع 0.1 % للعام 2020[iv].

وتلقت الصين في عام 2020، أكبر استثمار أجنبي مباشر، إذ استقطب الاقتصاد الصيني تدفقات بقيمة 163 مليار دولار، على الرغم من تفشي فيروس كورونا في أنحاء العالم على مدار العام. مقارنة بـ 134 مليار دولار جذبتها الولايات المتحدة، حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). وكانت الولايات المتحدة تلقت في عام 2019 تدفقات استثمارية بقيمة 251 مليار دولار، فيما جذبت الصين 140 مليار دولار[v].

وقد غيّرت جائحة فيروس كورونا المستجد أسلوب معيشة الشعب الصيني خلال عام 2020، وقدمت دفعة كبيرة لصناعة الإنترنت، لتحقق المزيد من النمو. وبدأ هذا التغير منذ نهاية كانون الثاني 2020، عندما اتخذت العديد من الهيئات الحكومية والشركات والمدارس الصينية تدابير وإجراءات مثل العمل والتعلم بالمنزل عبر الإنترنت استجابة لدعوة الحكومة من أجل السيطرة على وباء فيروس كورونا الجديد ومكافحته. فقد بدأت الكثير من العائلات نمطاً جديداً للحياة والدراسة والعمل. وجعل كل من العمل عن بعد وعقد الاجتماعات والتعلم عبر الإنترنت والتسوق عبر الإنترنت والأنشطة الترفيهية، الناس أكثر اعتمادا على الإنترنت، وأدّى إلى تغيير كبير، وضخم في صناعة الإنترنت في عام 2020. وتؤكد الأرقام النمو الضخم والمستمر في صناعة الإنترنت بالصين، وعدد مستخدميه ومعدل انتشاره خلال 2020، حسب تقرير نشرته صحيفة» تشاينا ديلي»، لرصد هذه الظاهرة. وأكد التقرير أن عدد العاملين من المنزل عن بعد عبر الإنترنت ارتفع إلى أكثر من 300 مليون شخص في الفترة من 3 إلى 9 شباط الماضي. واستمر عدد العاملين عن بعد عبر الإنترنت في الارتفاع حتى مع تخفيف قيود التنقل، وبلغ حزيران الماضي نحو 199 مليون موظف. وازداد عدد المتلقين في الصين للتعليم عبر الإنترنت من 232.46 مليون في 2019 إلى 380.60 مليون في عام 2020، بسبب تفشي جائحة كورونا، وأصبح دمج نظام التعليم العادي، مع التعلم عبر الإنترنت وغير المتصل اتجاها رئيسيا سيستمر بعد الجائحة، نظرا إلى فوائده الكبيرة التي أثبتتها التجربة. ورصد التقرير ارتفاع مبيعات الإنترنت بالصين حتى بلغت 8 تريليونات يوان (1.22 تريليون دولار أمريكي) في أول 3 أرباع من 2020، بزيادة 9.7٪ على أساس سنوي. فيما بلغت المبيعات عبر الإنترنت للسلع المادية 6.6 تريليون يوان، بزيادة 15.3٪ على أساس سنوي. وشهدت أعداد مستخدمي الألعاب عبر الإنترنت في الصين نموا قياسيا خلال عام 2020، فحتى حزيران 2020، وصل عدد اللاعبين عبر الإنترنت إلى 539.87 مليون شخص. ولعب حوالي 57.4٪ من مستخدمي الإنترنت الألعاب عبر الإنترنت، فيما بلغ عدد لاعبي ألعاب الإنترنت عبر الهاتف المحمول 536 مليوناً. ورصد التقرير الإقبال الكبير على مشاهدة وتسجيل مقاطع الفيديو القصيرة، فحتى حزيران 2020، تم تسجيل 817.86 مليون شخص كمستخدمين لمقاطع الفيديو القصير، الذين قضوا ما معدله اليومي

110 دقائق في مشاهدة هذه المقاطع. وأكد التقرير، أن خاصية البث المباشر تعد أحد أسرع تطبيقات الإنترنت نمواً هذا العام في الصين.

وأشار إلى أنه بحلول حزيران 2020، بلغ عدد مستخدمي البث المباشر في الصين 562 مليونا، وهو ما يمثل 59.8% من إجمالي مستخدمي الإنترنت في البلاد. كما رصد تقرير الصحيفة الصينية واسعة الانتشار النمو السريع لمشروعات وتطبيقات الجيل الخامس، فأكثر من 600 مشروع للإنترنت الصناعي من «الجيل الخامس بلس» قيد الإنشاء. كما تجاوز عدد مستخدمي الجيل الخامس، بحلول أيلول 2020، 60 مليون مستخدم، وتم بناء 690 ألف محطة قاعدية في الوقت نفسه، كما تم توصيل أكثر من 160 مليون محطة للجيل الخامس بشبكة الجيل الخامس بحلول تشرين الثاني 2020[vi].

واتفقت 15 دولة بقيادة الصين، في 15 تشرين ثاني 2020، على إنشاء أكبر كتلة تجارية في العالم، تضم ما يقرب من ثلث الأنشطة الاقتصادية في العالم، في خطوة تعزز قوة بكين اقتصاديا وتجاريا في آسيا. وشاركت في إبرام الاتفاق، الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا أو ما تعرف بـ «آسيان» وتضم أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند، بروناي، فيتنام، لاوس، بورما، كمبوديا. كما ضم التكتل الجديد اقتصادات الصين، واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا، وفق ما أوردته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا). وجرى توقيع الاتفاق الذي عُرض أول مرة في 2012، في ختام قمة افتراضية لقادة دول جنوب شرق آسيا، الباحثين عن إنعاش اقتصاداتهم المتضررة جرّاء تفشي «كوفيد19-». ورأى محللون، أن الاتفاق المبرم الذي يخفض الرسوم الجمركية، ويزيد من انسيابية حركة البضائع بين الدول الموقعة على الاتفاق، يعتبر أكبر اتفاق تجاري عالمي من حيث حجم اقتصادات الدول الموقعة. ونقلت (شينخوا) عن «لي كه تشيانغ» رئيس مجلس الدولة الصيني، قوله إن توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة يعد «انتصارا للتعددية والتجارة الحرة»[vii].

فيما اتبع ترامب استراتيجية تجارية جريئة لمواجهة نمو الاقتصاد الصيني. فقد فرض التعريفات الجمركية على البضائع الصينية، وأعاد التفاوض بشأن الاتفاقيات التجارية واتهمها باستغلال الولايات المتحدة. وبشكل رئيس، في مجال التجارة، استهدف ترامب الصين، قولا وفعلاً. وقوبل فرضُ ترمب للتعريفات الجمركية بفرض تعريفات انتقامية من الصين، فردّ عليها ترمب، بدوره، بالمزيد من الرسوم الجمركية؛ واختُتم التصعيد بصفقة تجارية. ومع ذلك، ليست الإنجازات واضحة؛ لأن إدارة ترمب اتخذت قراراتٍ أُحادية الجانب. فما زالت معظم التعريفات الإضافية والانتقامية سارية، ولم تكن الصادرات إلى بكين على قدر التوقعات[viii].

وكانت واشنطن وبكين وقعتا منتصف كانون الثاني 2020 اتفاقاً تجارياً يفرض هدنة على الحرب التجارية الدائرة فيما بينهما، منذ آذار 2018. وفي إطار المعاهدة وافقت واشنطن على تخفيضٍ بنسبة 50 % للرسوم الجمركية الإضافية المطبقة منذ الأول من أيلول، وتتعلق بمنتجات صينية بقيمة 120 مليار دولار. لكنّ، تم الإبقاء على أغلبية الرسوم الجمركية المفروضة على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار. وحتى أيلول 2020، مدّدت أمريكا آجال بعض الاستثناءات من الرسوم الجمركية على سلع صينية لمدة 4 أشهر فقط بدلا من عام لإبقاء الضغط على الصين؛ ما زاد من الضبابية بالنسبة للمستوردين. وتحددت الرسوم الجمركية التي تستهدف بضائع بقيمة 125 مليار دولار عند 15 %، ثم تقرر خفضها في

إطار اتفاق المرحلة1، إلى 7.5 % .

من جهتها خفضت الصين، منتصف شباط، رسومها الجمركية الإضافية على سلع أمريكية بنسبة 50 %، بقيمة 75 مليار دولار. وبموجب الاتفاق، وافقت الصين على زيادة مشترياتها من المنتجات والخدمات الأمريكية بما لا يقل عن 200 مليار دولار في 2020 و2021.

وفي 26 حزيران 2020، في سابقة من نوعها، دعا خمسون خبيراً أممياً إلى اتخاذ «تدابير حاسمة لحماية الحريات الأساسية في الصين»، وسلّطوا الضوء على الانتهاكات الجماعية للحقوق الإنسان التي ترتكبها الصين في هونغ كونغ والتيبت وشينجيانغ، وحجب المعلومات في سياق وباء فيروس «كورونا» العالمي، والاعتداءات على النشطاء الحقوقيين والصحفيين والمحامين ومنتقدي الحكومة في جميع أنحاء البلاد[ix].

فيما دعا تحالف مكون من 321 منظمة من أكثر من 60 دولة إلى وضع آلية دولية لمراقبة وضع حقوق الإنسان بالصين، وحذرت مجموعات أخرى من أن الألعاب الأولمبية الشتوية المقررة عام 2022 في بكين قد تؤدي إلى «مزيد من القمع». وقال جون فيشر، مدير منظمة «هيومن رايتس ووتش» في جنيف، إن هذا التحالف، الذي يجمع كل هذه المنظمات إضافة إلى 50 خبيرا من الأمم المتحدة وعشرات الحكومات يطالبون جميعا بوضع حد لإفلات الصين من العقاب في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وأكد أن على الأمم المتحدة التصرف بهذا الخصوص. وسلط التحالف، في رسالة موجهة للأمين العام للأمم المتحدة، الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان في هونغ كونغ والتبت ومنطقة شينغيانغ ذات الغالبية المسلمة، إضافة إلى انتهاكات السلطات الصينية بحق معارضيها في الخارج.

كما حذرت مجموعات حقوقية أخرى مؤلفة من نحو 160 مجموعة في رسالة إلى رئيس اللجنة الأولمبية الدولية الألماني توماس باخ، من أن الألعاب الأولمبية الشتوية المقررة عام 2022 في بكين قد تؤدي إلى «مزيد من القمع» في الصين. وتعليقا على الرسالة، ندد المتحدث باسم الخارجية الصينية تشاو ليجيان بالأمر باعتباره محاولة «لتسييس الرياضة» تنتهك الروح الأولمبية، كما ندد برسالة المجموعة الأولى، وقال إنها تضم «مزاعم.. لا أساس لها، ولا تستحق عناء دحضها». وتأتي هذه الدعوات فيما تواجه بكين رقابة عالمية متزايدة وانتقادات شديدة لقانون الأمن الجديد في هونغ كونغ، الذي أطلقته في حزيران 2020، ويزيد من سلطة الصين على المدينة، وأدى لحملة قمع قاسية ضد المعارضين. كما أن ثمة قلقاً متزايداً بشأن الوضع في منطقة شينغيانغ (شمال غرب الصين)، حيث أُوقف أكثر من مليون شخص من عرقية الإيغور والأقليات الأخرى في معسكرات اعتقال، ليخضعوا لتلقين سياسي، بحسب جماعات حقوقية وخبراء. وتصرُّ الصين على أن هذه المعسكرات مراكز تدريب تهدف إلى توفير التعليم للقضاء على «التطرف الإسلامي»[x].

فيما بدأ قرابة 200 مليون طالب في المرحلتين الابتدائية والثانوية في الصين فصلهم الدراسي الجديد في التاسع من شهر شباط، لكن عن بعد. فقد استهلّت الصين، بعد تعطيل جميع المدارس جرّاء تفشّي فيروس كورونا في البلاد، تجربة للتعلّم التزامني عبر الإنترنت، قد تكون الأضخم في تاريخ البشرية.

وقد دأبت اليونسكو بدورها، قبيل إقامة أسبوع اليونسكو للتعلّم بالأجهزة المحمولة للعام الجاري والمخصّص لمناقشة موضوع الذكاء الاصطناعي والإدماج، على التواصل مع وزارة التربية في جمهورية الصين الشعبية، لتقديم الدعم اللازم والاطلاع عن كثب على الجهود المبذولة لتوظيف التكنولوجيا من أجل ضمان سير العام الدراسي.

ومن جهتها دشّنت الوزارة، في أعقاب تعليق الدوام للفصل الدراسي الجديد، مبادرة بعنوان «ضمان انتظام التعلّم رغم تعطّل العملية الدراسية». وقد تمكّنت الوزارة في غضون أسبوعين فقط، ورغم حظر انعقاد أي اجتماعات شخصية، من تنظيم سلسلة من المؤتمرات عبر الإنترنت مع عدد من الوكالات المعنية بالإدارة المدرسية والجهات المنظِّمة للدورات والمزوّدة للمنابر الإلكترونية وخدمات الاتصالات وغيرها من الجهات المعنية للتخطيط لاستهلال المبادرة المذكورة. وتمثّل المساعي لضمان انتفاع جميع الطلبة بفرص التعلّم الرقمي واستعدادية المعلّمين لإعداد الدروس وتقديمها عبر الإنترنت أكبر التحديات في الفترة الراهنة، الأمر الذي حثّ وزارة التربية على التكاتف مع وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات من أجل بلوغ الغايات التالية:

- تعبئة أبرز مزوّدي خدمات الاتصال من أجل تعزيز سرعة الاتصال بالإنترنت لتيسير التعليم عن بعد لا سيما في المناطق التي تفتقر للخدمات الكافية.
- زيادة سرعة المنابر التعليمية الإلكترونية الرئيسية، والارتقاء بإمكانيات المنبر الوطني للموارد التعليمية والخدمات العامة ليتمكن من تلبية احتياجات ملايين المتصفحين الذين يزورونه في نفس الوقت.
- تعبئة الموارد المجتمعية من أجل توفير الدروس والموارد التعليمية عبر الإنترنت. وقد جرى بالفعل توفير ما يزيد عن 24 ألف درس عبر الإنترنت لطلبة الجامعات. وقد دُشّن 22 منبراً تعليمياً مرخصاً عبر الإنترنت، يُدار معظمها بتقنيات الذكاء الاصطناعي، من أجل توفير الدروس المجانية لطلبة المرحلتين الابتدائية والثانويّة.
- اعتماد منهجيات ملائمة تتناسب مع مختلف الظروف لتيسير عملية التعلّم. ويُشار على المدارس والمعلّمين باختيار سبل مناسبة لتقديم المواد التعليمية فيما يتناسب مع الظروف والجاهزية الإلكترونية على المستوى المحلي، لا سيما فيما يتعلق بالمنابر الإلكترونية والشاشات الرقمية وتطبيقات الأجهزة المحمولة. وقد تلقّى المعلّمون التوجيه اللازم بشأن منهجيات التعليم الإلكتروني. ويعتمد العدد الموصى به من ساعات التعلم الإلكتروني على المرحلة التعليمية.
- توطيد الأمن والسلامة عبر الإنترنت من خلال التعاون مع قطاع الاتصالات ومزوّدي الإنترنت
- تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والدروس اللازمة في هذا الصدد من أجل رفع مستوى الوعي بهذا الفيروس وكيفية الوقاية منه.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، وفقاً لما ورد على لسان مساعدة المديرة العامة للتربية، ستيفانيا جيانيني، إلى أنّ «الصين كانت في شهر أيار من العام 2019، قد استضافت مؤتمر اليونسكو الدولي

للذكاء الاصطناعي والتعليم. وتمثّلت أبرز الرسائل التي خلص إليها هذا المؤتمر، الذي يعد الأول من نوعه، في ضمان تسخير التكنولوجيا لإدماج الجميع في التعليم وتحقيق الإنصاف والعدالة واحتواء الفجوة الرقمية»[xi].

تفاعل المتغيرات

بخصوص جائحة كورونا، شاعت في الأوساط الدولية عدة نظريات للتفسير، يغرف غالبها من معين نظريات المؤامرة، التي تنسب تارة للصين، وللحكومات الغربية تارة أخرى. بل إن صحيفة الإندبندنت نشرت مقالاً بعنوان طريف: «نظرية المؤامرة» حول كورونا أكثر انتشارا من الفيروس؛ البداية من بيل غيتس الذي قيل إنه يضع اللمسات الأخيرة على خطط «لقاح على شكل شريحة توضع تحت الجلد»[xii]. وهذه النظريات، حسب الإندبندنت، تتنوّع بين حدود مفتوحة من الاتهامات، من قبيل أن المرض صنعته حكومات خفية تدير العالم من أجل تخفيف الكثافة السكانية وصولاً إلى إنتاج لقاح سيعطى لكل البشر من أجل إجراء تغيير في جيناتهم.

ونظرية المؤامرة تنتشر بسرعة كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، جاذبة إليها العديد ممن لا يصدقون بوجود المرض أو يعتقدون أنه أقل خطراً بكثير مما يُروّج له. بل جرت تظاهرات كثيرة حول العالم، تحديداً في أوروبا، رفضاً للإجراءات الإجبارية التي اتخذتها الحكومات، من قبيل الحجر المنزلي وارتداء الكمامة والإقفال التام ومنع الخروج من المنازل لمدة طويلة.

وتتمثل إحدى أكثر نظريات المؤامرة انتشاراً في أن بيل غيتس، مؤسس شركة «مايكروسوفت»، يضع اللمسات الأخيرة على خطط «لقاح على شكل شريحة، بحجم طابع بريدي، توضع تحت الجلد»، وسيتم ربطها بملفات تعريف وسائل التواصل الاجتماعي للفرد من أجل السيطرة عليه عبر تكنولوجيا الجيل الخامس للاتصالات.

ونظرية المؤامرة لم تكتفِ بالانتشار على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر شبكة الإنترنت، فانتقلت إلى أرض الواقع لرفض القيود المفروضة على الحرية تحت حجة منع انتشار فيروس كورونا. ففي سويسرا، خرجت مجموعات متفرقة إلى الشوارع للاحتجاج، متحدّين بذلك الحظر المفروض على التظاهرات السياسية. وشهدت مدن أوروبية عدة احتجاجات شعبية، تتهم السلطات بأنها باتت تمارس سياسة تقييدية وتفرض قرارات غير ديمقراطية، والتقى محتجو الشوارع الأوروبية في شهري آب وأيلول 2020، على اعتبار فرض الكمامات إجراءات تمسّ «الحريات». واستفادت من هذه الاحتجاجات أحزاب شعبوية ويمينية أوروبية وبعض أحزاب اليسار المتطرف، حتى رأى خبراء أن المضي في تشديد الإجراءات للحدّ من انتشار كورونا، بالتالي الاحتجاجات عليها، سيحوّل الأمر من إجراءات طبية إلى إجراءات سياسية.

أما النوع الآخر من المحتجين والمروّجين لنظرية المؤامرة، فينشرون أخباراً عن أن الأمر يتعلق بصراع على إنتاج اللقاح وتسويقه، أو على تقنيات «5 جي».

فيما زعمت نظرية أخرى، حقّقت رواجاً عالياً في أوساط المثقفين والمفكرين، أنّ الحكومات العالمية قد تواطأت على التآمر، مُستهدفةً شريحة المتقاعدين؛ سعياً للتحلل من الأعباء الإنسانية والاقتصادية التي يُرهق بها هؤلاء اقتصاديات بلادهم (وفق نظرية: البقاء للأقوى). آخذة بعين الاعتبار سلوك الفيروس،

الذي يعزز النظرية، في استهدافه شريحة كبار السن، إصابةً وقتلاً. وحفل الخطاب بأرقام عديدة، مُستقاة من إحصائيات اقتصادية؛ تُدلِّل على الانتعاش الاقتصادي الذي ستشهده تلك الحكومات، حال تخفّفها من تلك الأعباء (الاقتصادية والإنسانية).

وتجلّى في بورصة نظريات المؤامرة، نظرية سياسية-اقتصادية، يعتقد مؤيدوها بأن الصين أنتجت الفيروس، وتمتلك اللقاح، وتستهدف زعزعة الاقتصاد الغربي، وبخاصة الأمريكي، عقب نشره في العالم. فيما تملك الصين أيضاً، قدرة عالية على احتواء تداعياته، مُتكئة على قدراتها التنظيمية، وتقاليد الطاعة للسلطة، الراسخة في اللاوعي الصيني الشعبي.

وتعضُد مآلاتُ الوضع الصحيّ والاقتصاديّ الصيني مُعطيات هذه الفرضية، التي تنضاف للنظرية العلمية في نشأة الفيروس، ذات الارتباط الوثيق بالعدوى الحيوانية؛ من حيث أن كلتيهما تنتميان لفضاء الممكن التقديري، المؤصّل بأرضية واقعية، لا تستبعد من فضاءاتها التحليلية وجود حرب خفيّة بين منظومتين عالميتين، تنتميان لأدبيات الصراع الدولي فيما عُرف بالحرب الباردة، التي ما زالت تفاعلاتها تقبع في خلفية خمسينية الشتاء الروسي والصيني؛ فضلاً عن التخوّف الأمريكي من المُستقبل القريب للتنين الصيني، وثيق العلاقة بالمارد الروسي.

فقد صعّد ترمب من لهجته الخطابية، مُهدّداً باستهداف اقتصاد الصين، بعد أن اتهمها بتقصيرها في إدارة أزمة تفشي فيروس كورونا، في إطار سياسته الرامية للهروب من استحقاقات التدهور في حالة الاقتصاد الأميركي إبان جائحة كورونا. لكنّ الاضطلاع بدور المدعي العام والقاضي في قضايا تجارية اقتصادية، كما فعلت إدارة ترامب في سياق حربها التجارية مع الصين، يُعدُّ أمراً إشكاليّاً على أقلّ تقدير.

وكانت إدارة بوش قد انشغلت لانغماسها في حربها المزعومة على «الإرهاب»، عن مواجهة النمو الصيني اقتصادياً، التي كانت تتمتع بفترة إعفاء (انتقالية) في منظمة التجارة العالمية، قبل أن تتعرض لضغوط بشأن الامتثال لالتزامات المنظمة. فضلاً عن حاجة إدارة بوش في الشرق الأوسط إلى موافقة بكين. ثم رفعت إدارة بوش بعض القضايا التابعة لمنظمة التجارة العالمية ضد الصين (بعد فترة الإعفاء)، ولكن جهودها كانت محدودة نسبياً.

فيما كان فريق السياسة الخارجية لإدارة أوباما يتطلع إلى الهروب من مستنقع الشرق الأوسط، وفق نظرية محور الارتكاز الآسيوي، التي أضحت جزءاً أساسياً من جهود السياسة الخارجية لأوباما، والصين كانت محور هذا الجهد، حيث اقترحت إدارة أوباما صفقة تجارية بين دول المحيط الهادي تعرف باسم «الشراكة العابرة للمحيط الهادي»؛ ما فرض ضغوطاً اقتصادية على الصين[xiii].

وقد تدهور الاقتصاد العالمي مع هبوط الطلب العالمي على النفط بسبب أزمة كورونا، ليصل سعر البرميل إلى سالب 37.63 دولارا للبرميل، وهو سعر غير مسبوق في تاريخ الصناعة النفطية. فبعد فشل تحالف «أوبك+» في الاتفاق بآذار 2020، شهدت أسواق النفط في الربع الثاني تقلبات حادة، مع انخفاض

الطلب على الطاقة وامتلاء مرافق تخزين النفط إلى أقصى حد؛ ما استوجب تدخل الدول المنتجة للخام لدعم الأسواق، ليظهر اتفاق «أوبك+» الجديد، الذي نص على تخفيضات إنتاج غير مسبوقة.

وشهدت اقتصادات العالم انخفاضا حادّاً في الناتج المحلي الإجمالي، وسارعت الحكومات لإطلاق إجراءات دعم لمواطنيها وللشركات المتضررة من الجائحة، التي عصفت بالاقتصاد العالمي بشكل أقوى من الأزمة المالية في 2008. ووفقا لتقرير صدر عن البنك الدولي، فمن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 5.2 % في 2020، وستشهد الاقتصادات المتقدمة انكماش نشاطها الاقتصادي بنسبة 7 % في 2020، ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3.6 %، متسبّباً بسقوط ملايين من الناس في براثن الفقر المدقع. وسارعت الحكومات لاتخاذ تدابير مالية لدعم المتضررين من الجائحة، ووفقا لما ذكره صندوق النقد الدولي، فإن التدابير بلغت قيمتها 20 تريليون دولار، تسعى لتخفيف التأثيرات السيئة التي تعرضت لها الشركات والعمال[xiv].

إنّ ما سبق من أرقام، ليُعزز فرادة المعجزة الاقتصادية الصينية .. فرادة تمثلت بإتقان مهارة السباحة عكس تيار الانهيار الاقتصادي العالمي، لتغدو الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي حقق نموّاً اقتصادياً في العام 2020؛ لتقود قاطرة 15 دولة آسيوية نحو أفق اقتصادي مُزدهر.

التوقعات المستقبلية

يعد وباء فيروس كورونا أخطر كارثة يواجهها العالم منذ الحرب العالمية الثانية. فقد ضربت موجة «الصدمة الأولى» للوباء الاقتصاد العالمي في ثلاثة معاقل رئيسية، هي: شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وامتدت موجة «الصدمة الثانية» لتطال الاقتصاديات النامية في نصف الكرة الجنوبي. ومن المتوقع أن ينجو الاقتصاد العالمي من مصير الكساد العظيم في أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، لكن مستوى الركود سيكون أكثر حدّة من الأزمة المالية لعام 2008، وستتباطأ وتيرة تقدم العولمة، وسيشهد النظام الاقتصادي العالمي تعديلات هامة. فـ«عصر كورونا» سيهبط بالاقتصاد العالمي إلى مرحلة نمو منخفض السرعة بأقل من 3%، بعد أن دحرجت الأزمة المالية في عام 2008، معدل نمو الاقتصادي العالمي من عتبة 5 % نحو 3 % ؛ ما يعني أن إجمالي الناتج العالمي سينخفض بأكثر من 6 نقاط مئوية في 2020. ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي بالانتعاش في 2021، ولكن من الصعب الوصول إلى مستوى 2019. وقد يلازم الركود أداء الاقتصاد العالمي لفترة طويلة في المستقبل.

كما ستضعف وتيرة العولمة، وتتصاعد الموجات المعاكسة لها. وقد انطلقت الموجات المناوئة للعولمة بعد الأزمة المالية في 2008، ثم ازدادت وتيرتها بشكل أبرز في 2016؛ ما سيؤثر على حركة الأفراد والبضائع والتجارة والاستثمارات العابرة للدول. بالنظر إلى هذه المعطيات، يتوقع الخبراء بأن يحدث الوباء تأثيرات بالغة على العولمة. فوفقاً لتنبؤات منظمة التجارة العالمية، ستنخفض التجارة العالمية بنسبة 13% في عام 2020، وفي حال خرج الوباء عن السيطرة، سيصل الانخفاض إلى 32%. ويتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقلّ الاستثمار المباشر العالمي بنسبة تتراوح بين 30% إلى 40% في العامين 2020 و2021. كما سيزيد الوباء من تعزيز اتجاه الأفكار المناهضة للعولمة وقاعدة الرأي العام المساندة لها، ويسهم في زيادة السياسات الحمائية، وتسريع التعديلات في سلاسل التوريد ويكثف المخاطر الجيوسياسية، مما سيضاعف التأثيرات السلبية على العولمة. كما سيخضع هيكل الاقتصاد العالمي ما بعد الوباء لتغييرات كبيرة، وستزداد حالة عدم اليقين في جميع المجالات بشكل بارز. وبالنسبة للاقتصادات الكبرى، ستختلف شدة الوباء وطريقة الاستجابة إليه، كما ستختلف درجة الركود الاقتصادي ومدته أيضاً. وتظهر تقديرات صندوق النقد الدولي لمعدلات النمو الاقتصادي للصين والولايات المتحدة ومنطقة اليورو في عام 2020 بـ 1.2% وناقص 5.9% وناقص 7.5% على التوالي. وبالنسبة للبلدان الأقل تأثراً بالوباء، والتي تطبق سياسات أكثر قوة، يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة في التعافي، واحتلال موقع أفضل في الاقتصاد العالمي ما بعد كورونا. وعلى مستوى السياسات، ستلعب سياسات الإنقاذ، الهادفة إلى تخفيف الصعوبات في المرحلة المبكرة من الوباء وسياسات التحفيز، دوراً مهمّا في تحقيق التعافي[xv].

لكنّ قاطرة الصين اقتصادياً تسير دونما توقّف. إذْ يُنتظر عقب توقيع الصين الاتفاق مع 15 دولة، في 15 تشرين ثاني 2020، لإنشاء أكبر كتلة تجارية في العالم، تضمّ ما يقرب من ثلث الأنشطة الاقتصادية

في العالم، أن تتعزّز قوة بكين اقتصادياً وتجارياً في آسيا؛ لخفض الاتفاق الرسوم الجمركية، وزيادته من انسيابية حركة البضائع بين تلك الدول.

فيما لا يعتزم الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن إلغاء الرسوم الجمركية التي فرضها دونالد ترامب على نصف واردات الصين بشكل فوري. وحسب تصريحات أدلى بها بايدن لصحيفة نيوريورك تايمز، لن يتخذ بايدن أيضاً إجراءً فورياً لإلغاء اتفاق التجارة «المرحلة 1» الذي أبرمه ترامب مع بكين(16).

(i) ناشيونال إنترست: الصين تزيح أميركا لتصبح أضخم اقتصاد بالعالم.. إليك الحقائق التالية، الجزيرة.نت، 2020/10/19.

(ii) رغم «كورونا».. الصين الاقتصاد الكبير الوحيد في العالم الذي لم ينكمش في 2020، الإمارات اليوم، كانون ثاني 2021.

(iii) حصاد 2020.. اقتصاد الصين يتعافى والجميع يغرق في الانكماش، العين الإخبارية، محمد فرحات، 26 كانون أول 2020.

(iv) حصاد 2020.. اقتصاد الصين يتعافى والجميع يغرق في الانكماش، العين الإخبارية، محمد فرحات، 26 كانون أول 2020.

(v) الصين تتفوق على الولايات المتحدة في جذب الاستثمارات الأجنبية خلال 2020،، الإمارات اليوم، 25 كانون ثاني 2021.

(vi) فوائد الجائحة.. نمو قياسي لصناعة الإنترنت الصينية، العين الإخبارية، 26 كانون أول 2020.

(vii) بقيادة الصين.. 15 دولة آسيوية تشكل أكبر كتلة تجارية عالمية، وكالة الأناضول، 15 تشرين أول 2020.

(viii) لهذه الأسباب فشل ترامب في حربه التجارية ضد الصين، الجزيرة.نت، 31 كانون ثاني 2021.

(ix) نداء عالمي من أجل آليات دولية لمراقبة حقوق الإنسان بشأن الصين، هيومان رايتس ووتش، 9 أيلول 2020.

(x) مئات المنظمات وعشرات الحكومات تستنفر من أجل حقوق الإنسان بالصين، الجزيرة.نت، 10 أيلول 2020.

(xi) كيف تكفل الصين انتظام التعلّم في ظلّ تعطّل الدراسة بسبب فيروس كورونا؟، منظمة اليونسكو، 19 شباط 2020.

(xii) «نظرية المؤامرة» حول كورونا أكثر انتشارا من الفيروس، موقع صحيفة الإندبندنت عربية، 20 كانون أول 2020.

(xiii) لهذه الأسباب فشل ترامب في حربه التجارية ضد الصين، الجزيرة. نت، 31 كانون ثاني 2021.

(xiv) عام 2020 هو عام الأزمات والانهيارات الاقتصادية، عربي21، 01 يناير 2021.

(xv) تعليق: ثلاثة اتجاهات كبرى للاقتصاد العالمي ما بعد كورونا، صحيفة الشعب اليومية أونلاين، 28 أيار 2020.

(xvi) موقف بايدن من «جمارك ترامب» على الصين.. هل انتهت حرب التجارة؟، العين الإخبارية، 2 كانون أول 2020.

أوروبا..
في عام 2020

د. أنس التكريتي

مؤسسة قرطبة لحوار الثقافات - المملكة المتحدة

مجموعة التفكير الإستراتيجي

الملخص التنفيذي

كان العام 2020 فريدا من نوعه للقارة الأوروبية كما كان لسائر قارات العالم، حيث مثل وباء كوفيد – 19 تحد غير مسبوق في العصر الحديث لكافة مستويات الحياة ولكل البشر على الإطلاق، ومنها المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلا عن الصحية والبحثية العلمية.

كما طغى فيروس كورونا على أهم الأحداث التي كان يتوقع أن تتصدر العناوين لهذه السنة، لا سيما قضية بركزت والانتهاء من إبرام صفقة بين بريطانيا التي صوت شعبها على الخروج من الاتحاد الأوروبي في عام 2016، وبين الاتحاد الأوروبي تنظم مستقبل العلاقة بين الطرفين، وقضية شبه جزيرة القرم المتنازع عليها بين أوروبا وروسيا التي بسطت سيطرتها عليها عام 2018، وقضايا أخرى ذات أهمية بالغة لا سيما على الصعيد الاقتصادي والأمني، كلها اتخذت مواقع ثانوية قياسا لقصة كورونا وتبعاتها من سياسات الوقاية والأمان، وحتى التأثيرات الاقتصادية والنفسية والمجتمعية، وبعدها جدليات اللوم ومن يتحمل مسؤولية انتشار الفيروس، وحتى متابعة ورصد بحوث إنتاج لقاح ناجع، والتي احتلت موقع الصدارة في كافة نشرات الأخبار كما احتلته في اهتمام وعناية الجمهور الأوروبي بشكل ليس له نظير.

كما أن جدلية العنصرية والتي جاءت بعد حادثة مقتل جورج فلويد، الرجل الأسود، على يد رجل شرطة أبيض في ولاية مينيسوتا الأمريكية، وعمت تفاعلاتها مختلف أنحاء العالم ولا سيما القارة الأوروبية بدولها ذات التاريخ الغارق في الإمبريالية والاستعمار، فباتت بذلك عنوانا لمرحلة مهمة دُفع الشارع الأوروبي دفعا لطرح تساؤلات كبرى حول تاريخه ومنظومة القيم والأخلاق التي يؤمن بها، مقابل ارتفاع أسهم اليمين المتطرف والعنصري في مختلف الدول الأوروبية، شكل قضية وصمت القارة الأوروبية في هذا العام.

ولا شك أن الأزمة الاقتصادية الماحقة والتي تجتاح دول العالم جميعا، وبالأخص دول أوروبا الغربية، بسبب جائحة كورونا وغيرها من الأسباب، تشكل وستشكل عنوانا رئيسيا في الأخبار الأوروبية لعام 2020 ولعدد من الأعوام التالية.

وملف العلاقات الخارجية، وحلف الناتو والعلاقة بالصراعات في شرق المتوسط بين اليونان وتركيا، وقضية شبه جزيرة القرم المحتلة من قبل روسيا، وكذلك ملف المهاجرين بحرا وبرا من القارة الأفريقية وكذلك من الشرق الأدنى والمتوسط، تشكل بالتأكيد محطات ذات أهمية في واقع ومستقبل القارة العجوز.

وينذر المستقبل بتحديات كبرى تواجه القارة الأوروبية، كمؤسسة الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول الأوروبية متفرقة. فبقاء وفاعلية الاتحاد الأوروبي في ظل بركزت وكذلك الفروقات التي بدت جلية بين الدول الأعضاء إزاء جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية العميقة التي قد تطول بالإضافة إلى الموقف إزاء مهمات حلف الناتو وسياسات جنوب وشرق المتوسط والعلاقة التجارية والاستراتيجية مع الصين وروسيا، كلها تهدد احتماليات البقاء واستمرار أوروبا في أداء دور موازن ضمن الساحة الدولية.

أوروبا في عام 2020

أولا: تأثير الجائحة في الملف السياسي الداخلي

تأكدت إصابة أول مريض بفيروس الكورونا المتجدد (كوفيد 19) في أوروبا في نهاية شهر يناير[1]، ومنذ ذلك الوقت وحتى الأسبوع الأخير من العام 2020، أصيب حوالي 16 مليون و250 ألف شخص، ومات حوالي 405 ألف شخص[2]. وقد أثرت الجائحة في كافة مفاصل الحياة.

أظهرت الجائحة فروقات ضمن الاتحاد الأوروبي على مستوى سرعة الاستجابة لانتشار الفيروس، وعلى مستوى ردة الفعل الرسمية في كل بلد من البلاد الأوروبية. وقد أدى ذلك لارتفاع أصوات عدد من القادة الأوروبيين بالتنديد والانتقاد لموقف الدول الأوروبية الكبرى، والتي امتنعت عن تقديم المساعدات اللازمة لدول أوروبية عانت من تفشي الوباء بشكل خرج عن سيطرة إمكانياتها الطبية وقطاعاتها الصحية، كإيطاليا وصربيا[3]. حتى أن الرئيس الصربي صرح في مؤتمر صحفي بأن صربيا لا صديق لها في أوروبا، وأن صديقها الأوحد هو الصين والتي قدمت معونات لصربيا من مواد وقاية وأجهزة تنفس وغيرها. كما وصم الاتحاد الأوروبي بالحلم لا غير، وأن الحقيقة تخالف الواقع. وكذلك، فقد خرجت مظاهرات شعبية في عدد من الدول الأوروبية وأمام مقرات وممثليات الوحدة الأوروبية[4] تندد بموقف الدول الأوروبية الكبرى إزاء الدول الأصغر أو الأقل بروزا من حيث الأهمية السياسية.

كان من المستغرب غياب أي عملية تنسيق في التفاعل مع الجائحة من حيث مستوى الإجراءات أو توقيت الإغلاق أو تبادل المعلومات الخاصة بانتشار الجائحة أو التعاون في شأن المعدات الواقية والأجهزة المطلوبة للمرضى المصابين[5]، رغم أن من المآخذ الكبيرة على الاتحاد الأوروبي هو مستوى بيروقراطيته العالي حيث المعيرة وتوحيد القياسات والكميات والأحجام في أبسط القضايا والمسائل، ولكن حين انتشر وباء الكورونا المتجدد، لم يُر شيئا من ذلك التنسيق ولا التوافق ولا حتى التعاون على مستوى تبادل المعلومات. فمن الدول من سارع إلى الإغلاق التام وحظر عمليات الانتقال والسفر عبر الحدود خروجا أو دخولا، ودول اتخذت إجراءات شبه صارمة واكتفت بذلك، ودول أخرى كالسويد مثلا، من قرر عدم اتخاذ أية إجراءات قط، عدا تقديم النصائح العامة بشأن ضرورة غسل اليدين وتعقيمهما باستمرار وارتداء الكمامة والتباعد الاجتماعي، ولكن مع بقاء الحياة مفتوحة بشكل مطلق[6]. ورغم أن بعض الزعماء السياسيين حاولوا تدارك الأمر، إلا أنهم فعلوا بعد فوات الأوان في نظر العديد من الدول

(1) https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC7068164/
(2) https://www.ecdc.europa.eu/en/cases-2019-ncov-eueea
(3) https://0i.is/1eW3
(4) https://www.theguardian.com/world/2020/nov/01/governments-lose-control-virus-revolt-civil-unrest-continent
(5) https://www.ft.com/content/5d46d911-aa45408-e-a14e-b4b82a75fd6d
(6) https://horizon-magazine.eu/article/lack-solidarity-hampered-europe-s-coronavirus-response-research-finds.html

الأوروبية لا سيما الصغيرة منها والتي لم تتمكن من التعامل الكفء مع تداعيات الجائحة لا على المستوى الصحي ولا على المستوى الوقائي ولا على المستوى الاقتصادي، مما يدفع الكثير من المراقبين إلى ترجيح احتمالية لجوء البعض إلى ذات المسار الذي اتبعته بريطانيا، وإجراء استفتاءات محلية بشأن البقاء في الاتحاد الأوروبي أو مغادرته.

استمرت ظاهرة صعود التيارات اليمينية واليمينية المتطرفة في مختلف أنحاء القارة الأوروبية[1] ويزعم البعض أن جائحة كورونا أسهمت في دعم ذلك الصعود، لا سيما على مستوى الشعوب والمجتمعات الأوروبية، حيث راجت العديد من الشائعات والأكاذيب والتلفيقات، ومنها أن الفيروس مصدره الأجانب، والبعض حصر الأمر في المسلمين[2]. ورغم تكذيب هذه الادعاءات إلا أن غياب الوضوح والصراحة في خطابات أكثر الحكومات الأوروبية، أو استثمار البعض لهذا الحدث لأجل التغطية على مساوئها وفشلها، قاد إلى استثمار التيارات والأحزاب والشخصيات اليمينية في أوروبا إلى استدعاء هذه الأكاذيب والشائعات لأجل تحقيق مصالح آنية رغم المآلات الخطيرة على المجتمعات على الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة. كما شهدت الدول الأوروبية المختلفة صعودا متباينا في الخطاب العنصري عموما، لا سيما حين وجد الكثيرون أنفسهم غير قادرين على الحصول على علاج أو وقاية من آثار الجائحة، فاستثمرت بعض المنابر الإعلامية والمنصات الافتراضية والتواصل الاجتماعي ذلك كي تروج لخطاب عنصري انعزالي يتسم بالكراهية. كل ذلك رغم أن أوائل من قدموا حياتهم ثمنا لأجل خدمة المرضى والمصابين بالكورونا من بين الأطباء والممرضين والعاملين في الحقول الصحية المختلفة في عدد من الدول الأوروبية، كانوا من أبناء المهاجرين من مختلف أنحاء العالم، لا سيما من آسيا وأفريقيا.

من بين الدول التي بادرت في تقديم المساعدات لبعض الدول الأوروبية التي واجهت صعوبات بالغة في التعامل مع انتشار الجائحة، تركيا، مما سبب حرجا بالغا لتلك الدول التي ارتفعت أصواتها ضد سياسات تركيا الخارجية وطالما شعرت بتهديد ثقافي واستراتيجي تمثلهما تركيا بالنسبة للقارة الأوروبية[3].

ثانيا: الاقتصاد الأوروبي وتأثيرات جائحة كورونا

ليس من شك أن تأثيرات الجائحة على الحالة الاقتصادية ستكون كارثية وربما تمتد لعدد من السنوات تحاول خلالها الدول الأوروبية التعافي من النكسة الاقتصادية الجامحة التي بدأت تضرب بأطنابها في كافة الدول الأوروبية وبدرجات متفاوتة. فبحسب المؤشرات الاقتصادية، بلغت نسب الانكماش في اقتصاديات الدول الأوروبية نسبا قياسية، ففي إسبانيا بلغ ت نسبة تراجع الناتج الإجمالي القومي ما يزيد عن ١٢٪، وفي بريطانيا أكثر من 10% بينما بلغ معدل التراجع على مستوى القارة الأوروبية حوالي 7.2% [4].

كما ارتفعت نسب العطالة من حوالي 6.2% على مستوى القارة الأوروبية إلى قرابة 8.5% مع توقعات

(1) https://www.socialeurope.eu/the-rise-of-right-wing-nationalism-poland-and-polanyi
(2) https://edition.cnn.com/202006/08//europe/muslims-coronavirus-england-islamophobia-gbr-intl/index.html
(3) https://0i.is/jbJO
(4) https://www.statista.com/statistics/1102546/coronavirus-european-gdp-growth/

بوصول تلك النسبة إلى 9% بحلول بداية عام 2021[1]، ويرجع ذلك بشكل أساس إلى تداعيات جائحة الكورونا والتي قد تسبب ارتفاعا في هذه النسب مع انهيار شركات كبرى وتراجع أداء قطاعات إنتاجية وصناعية وتجارية عدة بسبب الإجراءات المفروضة على هذه القطاعات والتي قد تستمر لفترة من الزمن رغم توفر اللقاح الناجع تلقي الدول الأوروبية لهذا اللقاح خلال الأشهر المقبلة.

شهدت مستويات التجارة الداخلية تراجعا بنسب تتفاوت بين 4.5 – 6.2%مقارنة بالعام الماضي 2019، ويعزى ذلك إلى انتشار وباء الكورونا بشكل أساس بالإضافة إلى تراجع الأداء الاقتصادي لعدد من الدول الأوروبية بسبب معدلات التضخم والقلق الذي انتاب القارة الأوروبية بسبب اقتراب موعد خروج بريطانيا نهائيا من الاتحاد الأوروبي دونما الوصول إلى صيغة اتفاقية تجارية، وغيرها من العوامل المتعلقة بالتجارة العالمية.

ورغم أن المؤشرات تومئ إلى أن الاقتصاد العالمي، ومن ضمنه الأوروبي، سيشهد تعافيا تدريجيا من منتصف عام 2021، إلا أن تلك المؤشرات تؤكد أن ذلك التعافي سيكون بطيئا ودون المستويات التي كانت متوقعة في منتصف عام 2020 حين انخفضت آثار الموجة الأولى من الجائحة. كما أن الاقتصاديات العالمية ستتغير شكلا ومضمونا والتجارة والاستثمار والأعمال في مختلف القطاعات سيشهد تحولات جذرية في فترة التعافي، مما يتطلب فترة من الزمن حتى يتم التأقلم مع الظروف والأحوال الجديدة، لذا فمن المتوقع استمرار الركود الاقتصادي طوال العام المقبل 2021 على أقل تقدير.

ثالثا: ملف السياسة الخارجية

كرس انتشار جائحة كورونا من تراجع عام في الدور الأوروبي على الصعيد الدولي، ولا سيما الدور الحيوي الذي أدته أوروبا على مدار ثلاث عقود ماضية بالأخص، وهو دور الموازن بين أقطاب القوة في العالم، والتزامها لملفات في غاية الأهمية، وعلى رأسها ملف الشرق الأوسط (الصراع العربي الإسرائيلي) بالإضافة إلى دور الوسيط مع عدد من الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية، نيابة عن الغرب عموما. كما أن أوروبا لعبت، ولا تزال إلى حد ما، دورا هاما في دعم منظمات المجتمع المدني في الكثير من دول العالم النامية ولا سيما العالم العربي والإسلامي ودعمها لقضايا الحقوق والحريات وترويجها لمفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان[2]. كما أن أوروبا مثلت الطرف الأمثل لاستضافة جولات التهدئة بين قطبي العالم، الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا (الاتحاد السوفييتي سابقا)، كما لعبت دورا هاما فيما يتعلق بتسوية النزاعات الدولية وعقد الاتفاقات بين أطراف متصارعة. غير أن السنوات القليلة الماضية شهدت تراجعا في ذلك الدور لعدة أسباب منها الانقسام الداخلي، وتولي أحزاب قومية ذات منحى انعزالي لسدة الحكم في عدد من الدول، أو باتت مشاركة في عدد من الحكومات كالمجر والنمسا والسويد وإيطاليا وغيرها، مما قلص من حجم التأييد الشعبي الأوروبي لفكرة الوحدة الأوروبية وسبب تأزما في التوافق الأوروبي حول عدد من القضايا. كما أن صعود أسهم أحزاب يمينية معارضة في عدد من الدول اضطرت أحزاب الوسط الحاكمة أن تنحو منحى اليمين السياسي، كرس من ذلك

(1) https://0i.is/ZQaz

(2) https://www.die-gdi.de/en/briefing-paper/article/the-promotion-of-civil-society-in-developing-countries-the-example-of-european-development-cooperation/

المنحى وأدى لتراجع الدور الأوروبي خارجيا.

شهد عام 2020 استمرار حالة التوتر وعدم الاستقرار في العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبين حليفتها الطبيعية، الولايات المتحدة الأمريكية[1]، وذلك أساسا بسبب سياسات الرئيس المنتهي ولايته دونالد ترامب إزاء عدد من الملفات الحيوية ذات الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الأوروبية. فتصريحات ترامب غير المدروسة وغير المتفق عليها والتي طالما فاجأت زعماء الحلفاء الأوروبيين، وتقربه الشديد من القيادة الروسية في نفس الوقت الذي شعرت أوروبا فيه بالمهانة نظرا لقيام القوات الروسية باحتلال شبه جزيرة القرم دونما رد فعل يذكر من قبلها ولا من قبل حليفتها الأهم، ثم قيامه بسحب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس[2] الخاصة بالمناخ وتهجمه المتواصل على حلف الناتو والأطراف الأوروبية في ذات الحلف لعدم سدادهم لحصتهم من موازنة الحلف على حد تعبيره، بالإضافة إلى إلغاء اتفاقية 5+1 بشأن المشروع النووي الإيراني، وهي الصفقة الأهم على المستوى السياسي والتي دفعت أوروبا إلى إبرامها خلال فترة رئاسة باراك أوباما، ثم إعلانه ما يشبه الحرب التجارية مع الصين والتي أثرت على الاستقرار الاقتصادي الأوروبي، وغيرها من السياسات ذات الأثر، والتي أدت إلى ارتخاء العلاقة الحميمة المعتادة بين واشنطن وبروكسل، كما بين واشنطن والعديد من العواصم الأوروبية الأخرى. وفيما يتعلق بإعلان ترامب القدس عاصمة لدولة إسرائيل[3]، ومضيه قدما دونما هوادة فيما نعت بصفقة القرن ومن ثم عمليات التطبيع بين عدد من الدول العربية ودولة إسرائيل، فقد شكل ذلك مقتلا للاتحاد الأوروبي والذي اعتبر طرفا أساسا فيما سمي باللجنة الرباعية الدولية[4] بشأن الشرق الأوسط، بجانب الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، حيث عدت تلك المبادرات الأحادية من قبل الرئيس الأمريكي إنهاء لعملية دبلوماسية دامت على مدى 18 سنة استهلكت أوقاتا وجهودا هائلة ومنحت الاتحاد الأوروبي ثقلا واعتبارا مهما على الساحة الدولية. كما أن تقارب ترامب مع سياسات شعبوية يمينية ويمينية متطرفة لبعض الحكومات والأحزاب الأوروبية واحتفاءه بها، وتهجمه المستمر على مؤسسات دولية غاية في الأهمية وقطعه للإسهامات المالية التي كانت الولايات المتحدة تقدمها لها، سبّب درجة عالية من الانزعاج الأوروبي من مواقف إدارته وساهم في تخفيض مستوى الأداء السياسي الدولي الإجمالي للكتلة الغربية، وخصوصا في قطاعات الدبلوماسية والقوة السياسية الناعمة، والتي برعت فيها أوروبا خلال العقود الماضية.

رغم السياسات الصارمة التي أعلنتها العديد من الدول الأوروبية، وزيادة القيود ونقاط المراقبة إلا أن موجات الهجرات عبر البحر ومن خلال ممرات برية استمرت[5]، ولا سيما تلك القادمة من وسط وشمال أفريقيا ومن الشرق الأدنى والمتوسط. وبلغت أعداد الواصلين إلى أوروبا عبر البر والبحر من المهاجرين (غير القانونيين) حوالي 95 ألف مهاجر من يناير وحتى منتصف شهر ديسمبر من 2020، وصل أكثرهم إلى شواطئ إسبانيا وإيطاليا. ورغم قلة هذه الأعداد نسبيا، خصوصا إذا ما قورنت بزهاء ثلاث ملايين مهاجر استقبلتهم تركيا لوحدها على مدى السنوات الثمانية الماضية مثلا، إلا أن عنوان

(1) https://0i.is/ktCi
(2) https://0i.is/cL16
(3) https://www.nytimes.com/201706/12//world/middleeast/trump-jerusalem-israel-capital.html
(4) https://www.un.org/unispal/un-system/un-system-partners/the-quartet/
(5) https://0i.is/vX5H

قضية الهجرة غير الشرعية والمهاجرين وتداعيات ذلك على واقع الأمن الداخلي والاقتصاد والتلاحم المجتمعي والانسجام الثقافي ومستوى الخدمات الصحية والتعليمية والبلدية والمواصلات والإسكان في ظل الأعداد الزائدة من هؤلاء المهاجرين[1]، وتأثير ذلك على المواطنين، أخذ حيزا واسعا من اهتمام الحكومات والإعلام بل وحتى المجتمعات الأوروبية. بل إن العديد من الانتخابات إما الحكومية أو البلدية والمحلية عبر بلدان أوروبا قاطبة، استخدمت قضية الهجرة والمهاجرين بشكل أو بآخر كعنوان رئيسي في الحملات الانتخابية المختلفة، وصعدت أسهم وحظوظ العديد من التيارات والأحزاب والشخصيات اليمينية المناهضة لاستقبال وإسكان المهاجرين، واستخدمت في ذلك خطابات بعضها كان واضح النزعة العنصرية والانعزالية بل والكراهية. وقد أسهم ذلك (وقضايا أخرى بالطبع) في زيادة حدة الانقسام المجتمعي الأوروبي بين اليمين واليسار، وبالتالي على كافة الملفات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى الواقع الاقتصادي لعدد من الدول الأوروبي[2].

بجانب قضية المهاجرين، فلا شك أن قضية شرق المتوسط[3] تشكل قضية محورية بالنسبة لعدد من الدول الأوروبية، وبالأخص اليونان وقبرص اليونانية بالإضافة إلى عدد من دول أوروبا الشرقية، وذلك نتيجة لما يرونه تهديدا وجوديا من قبل توسع نفوذ وتأثير تركيا وزيادة قوتها الذاتية والداخلية أيضا. لذا فقد وقفت أوروبا، وبالأخص فرنسا، في صف اليونان في نزاعها مع تركيا حول الحدود المائية، وبدرجات متفاوتة وإن لم تصرح بدعم عسكري تقدمه لليونان في حال وصلت الأزمة إلى نقطة اللا عودة. ولعل تدخل فرنسا السريع في الساحة اللبنانية بعد وقوع التفجير الهائل في ميناء بيروت في الرابع من أغسطس، وسرعة وصول الرئيس ماكرون إلى العاصمة المنكوبة ولقاءاته مع القيادات اللبنانية جميعها بما فيها حزب الله، أكد رغبة فرنسا إلى أداء دور سياسي وربما عسكري في الساحة الدولية يفوق حجم آداء الوحدة الأوروبية الملزمة، والمحدودة في أكثر الأحيان، بإجماع أعضاءها ال27.

كما أن قضية ليبيا شكلت محورا من محاور السياسة الخارجية الأوروبية[4]، وإن كانت قد أحدثت انقساما واضحا في الموقف الأوروبي ولا سيما داخل صف الاتحاد الأوروبي، حيث نحت العديد من الدول وعلى رأسها بريطانيا وألمانيا دعم الحكومة الشرعية وفقا للأمم المتحدة، بينما خرجت فرنسا عن ذلك وصرحت بدعمها لجيش الجنرال خليفة حفتر، مما يؤكد رغبة فرنسا في التميز عن باقي دول الاتحاد إما بدافع تشجيع من دول أوروبية أخرى لا ترى أن الاتحاد الأوروبي يملك القدرة على أداء الدور المطلوب منه والمكافئ لحجم القضايا العارضة، أو بدافع الرغبة في التميز والانفراد وربما الضيق من محدودية قدرة الاتحاد الأوروبي على الفعل السريع والمؤثر في الوقت نفسه. وقد نددت الإدارة الفرنسية بالتدخل التركي العسكري والميداني في ليبيا وذهبت إلى تعليق دورها في حلف الناتو احتجاجا على ذلك الدور.

الموقف من تركيا شكل عنوانا للواقع السياسي الأوروبي خلال عام2020 [5]، فمن جهة أعربت دول أوروبية مختلفة عن ضيقها وانزعاجها من التحركات التركية العسكرية إما في الشمال السوري أو في

(1) https://www.migrationwatchuk.org/key-topics/public-services-infrastructure
(2) https://bfpg.co.uk/202002//the-divided-continent/
(3) https://cepa.org/europes-test-in-the-eastern-med/
(4) https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/82240
(5) https://blogs.lse.ac.uk/europpblog/202001/10//the-eus-turkey-challenge/

الغرب الليبي أو في أذربيجان في حرب الأخيرة ضد أرمينيا. كما صدرت تصريحات من بعض الدول، ومنها فرنسا تنقد سياسات الحكومة التركية بشأن بعض القضايا الداخلية في تركيا، وغيرها خارجها، مما نم عن وجود إشكالات مع تركيا تتجاوز مجرد الخلافات السياسية أو الاستراتيجية، وتبلغ درجة الخلافات الثقافية والحضارية، حتى أن بعض زعماء أوروبا الشرقية صرح بأن تركيا بقيادتها الحالية ومشروعها الداخلي والخارجي الذي يرمي إلى بسط النفوذ التركي على مناطق واسعة، تشكل تهديدا وجوديا لها. كما أن توسع القدرات العسكرية التركية وتطور التصنيع العسكري المحلي ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النوعية، واقتناء تركيا لمنظومة دفاع S400 بدلا من الصواريخ الأمريكية، أشعر العديد من دول أوروبا بالخوف من تنامي الدور التركي على نطاقات استراتيجية عدة، قد تهدد استقرارها ونفوذها. ومن جهة أخرى سارعت العديد من الدول الأوروبية إلى الثناء على الدور التركي في مدها بما كانت تحتاجه لأجل مواجهة آثار جائحة كورونا، من مواد ومعدات طبية ووقائية، عجزت، أو رفضت، شقيقاتهم من الدول الأوروبية عن تقديمها. كما أن دور تركيا الحيوي في الحد من وصول موجات المهاجرين الفارين من مناطق الصراعات المحيطة بحدودها، إلى الحدود السياسية لدول أوروبية شرقية، يؤكد رؤية البعض ممن يتابعون المشهد من الأوروبيين، بأن تركيا «شر لا بد منه»[1] بالنسبة لأوروبا.

رابعا: الشأن الداخلي وظاهرة التطرف

في الوقت الذي طغت فيه قضية جائحة الكورونا على المشهد الداخلي الأوروبي، كان لملف التطرف جولة في عام 2020، ولا سيما ما يتعلق بالتطرف اليميني وملف العنصرية والتوجهات الانعزالية[2]. فرغم أن أكثر الدول الغربية ومنها الدول الأوروبية تعارفت على اقتران صفة التطرف بالمسلمين، إلا أن مستويات الجريمة والاعتداء والعنف من قبل جماعات يمينية عنصرية متطرفة في مختلف أنحاء القارة الأوروبية جعل عدد من تلك الدول تعدل مصطلح ملف التطرف كي يتضمن التطرف «الأبيض» ضمن من يشملهم هذا الملف. كما أن دوائر مكافحة الإرهاب الأمنية والفكرية في عدد من الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهما، قررت أن يشتمل عملها واهتمامها الجماعات المتطرفة البيضاء والنزعات العنصرية والجماعات الكارهة للغير[3]، نظرا لارتفاع معدلات الجريمة التي ترتكبها أمثال هؤلاء ونظرا للخطاب الباعث للكراهية والانقسام الذي تتبناه بشكل عام، ولا سيما منها جريمة مذبحة المسجدين في مدينة كرايسچيرچ في نيوزيلاندا عام 2019 التي ارتكبها عنصري أسترالي أبيض فأودى بحياة 52 من المصلين، بالإضافة إلى ازدياد حوادث العنف ضد السود واليهود والمسلمين والمهاجرين بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية وبالأخص خلال الأشهر القليلة الماضية.

وتتأثر الساحة الأوروبية بظاهرة ترامب، كما تتأثر بعامل الرئيس المجري أوبان والذي يحظى في بلده بشعبية كبيرة نظرا لتصريحاته الفجة ضد المسلمين والأجانب من خارج القارة الأوروبية والتي تتسم بخطاب عنصري مليء بمصطلحات تنم عن الكراهية، وتجاوزت شعبيته حدود المجر لتصبح حافزا للعديد من الأصوات العنصرية والشعبوية في عموم القارة الأوروبية، والتي تشير إلى نجاح

(1) https://www.elbalad.news/4166007
(2) https://0i.is/movk
(3) https://0i.is/vb1y

سياسات السياسي العنصري وإلى انخفاض معدلات الجريمة في المجر مقارنة بغيرها من الدول الأوروبية وبالأخص تلك التي تستقبل لاجئين ومهاجرين كألمانيا وفرنسا وبريطانيا. وتشكل صعود أحزاب وشخصيات متطرفة إلى سدة الحكم في عدد من الدول الأوروبية خطرا حقيقيا على مستقبل المجتمعات الأوروبية واستقرارها، وإن نجحت في حل بعض الإشكالات على الأمد القصير، كمشكلات الجريمة والاقتصاد، ولكنها تعد تهديدا حقيقيا لنسيج المجتمعات الأوروبية واستقرارها وتعايشها مع واقعها الجديد كمجتمعات متعددة الإثنيات والأعراق والأديان والثقافات.

شهدت الساحة الأوروبية عدد من الحوادث والهجمات التي تندرج تحت عنوان الإرهاب، بعضها قام بها مسلمون وبعضها قام بها غير مسلمين. ومن أبرز تلك الهجمات تلك التي قام بها شاب شيشاني الأصل في باريس حين قتل مدرس فرنسي استخدم الرسومات السيئة بحق الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في درس له وقطع رأسه[1]، ثم حادثة طعن لثلاثة فرنسيين في مدينة نيس وهجوم ناري قام به شاب من أصل تونسي في فيينا[2] أودى بحياة ثلاثة وإصابة عشرين، وبين هذه وتلك حدثت حالات اعتداء على مسلمين ومراكز إسلامية ومساجد. كما شهدت بلاد أوروبية متفرقة حوادث طعن أو اعتداء قام بها البعض من المسلمين ومن غير المسلمين، مما أدرج رسميا تحت طائل الحوادث الإرهابية. وتبقى هذه القضية مشتعلة، تتأجج أحيانا وتخفت أحيانا أخرى، وتبدو السلطات الأمنية عاجزة عن إنهاء هذه الحوادث وغلق هذا الملف مما يؤكد فشل السلطات المعنية في التعاطي معها بشكل حاذق. ورغم ذلك، فتبدو الحكومات رافضة لمراجعة سياسات مكافحة الإرهاب، والتي تسبب تعميقا للشقوق داخل المجتمعات والفروق بين الفئات والشرائح المختلفة، وبذلك تكرس من حالة الكراهية ونبذ الآخر والعنصرية، لا سيما العنصرية التي تستهدف المسلمين.

شهدت الأشهر الماضية صعود وتيرة العداء للإسلام والمسلمين[3]، وخصوصا بعد أن قام الرئيس الفرنسي بإلقاء خطاب عام انتقد فيه الإسلام واتهمه بالانعزالية وبخلافات عميقة بين قيمه وبين قيم الجمهورية الفرنسية[4]، وذكر الإسلام السياسي والإسلاموية في معرض نقده، وتبع ذلك حادثة قتل المدرس وقطع عنقه ومن ثم عدد من الحوادث المتلاحقة وانتهت بحملة مداهمات واسعة قامت بها القوات الأمنية النمساوية بحق عشرات من المنظمات والشخصيات المسلمة في عدد من المدن النمساوية، لا صلة لهم بحادثة فيينا الإرهابية، بل لعلاقتهم بالإخوان المسلمين والإسلام السياسي، بحسب وزير الداخلية النمساوي. وهذه الحوادث والخطاب الإعلامي المتصاعد ضد ما يسمى بالإسلام السياسي ينذر بموجة من الحملات الأمنية والإعلامية بحق مؤسسات إسلامية أوروبية من مختلف المجالات التعليمية والدعوية والخيرية، بالإضافة إلى شخصيات أوروبية مسلمة فاعلة في حقل الإعلام والبحث والسياسة والفكر، وذلك بتشجيع من أطراف عربية وبتمويل منها، وبأداء للمنظمات والأحزاب والشخصيات اليمينية والصهيونية التي سيسرها أن ترى هذه الإجراءات تمارس بحق الفئات الفاعلة في حقل الدعوة والتربية والإصلاح والعمل الخيري الإسلامي على الساحات الأوروبية ودول القارة الأوروبية المختلفة.

(1) https://0i.is/DwU3
(2) https://en.wikipedia.org/wiki/2020_Vienna_attack
(3) https://www.aljazeera.com/opinions/20195/11//islamophobia-is-on-the-rise-in-france
(4) https://0i.is/RSGy

خامسا: ملفات مجتمعية

أخذت قضية الرجل الأسود في ولاية مينيسوتا الأمريكية جورج فلويد والذي قتل على يد رجل شرطي أبيض من ساحة المجتمعات الغربية كل مأخذ، حيث انطلقت شرارة حركة «حياة السود مهمة» في مختلف الأقطار الغربية[1] ولا سيما تلك التي دارت فيها حوارات ساخنة حول الإرث التاريخي لتلك البلدان والمجتمعات، وتحديد مفاهيم الهوية المبنية على مناظيم قيمية، أو هكذا تفترض. وأهمية هذه الحوارات أنها لا تنضبط بضوابط المؤسسة السياسية بل ولا حتى الإعلامية بالضرورة، بل تتم في أروقة المجتمع وبذلك يصعب التحكم في الآماد التي يمكن أن تصل لها أو مستوى التفاعلات التي تتمخض عنها. والحوارات التي دارت في عدد من البلاد الأوروبية وعلى رأسها تلك التي تحمل إرثا استعماريا حافلا نحت منحى المحاسبة لذلك الإرث بل وتجريمه في كثير من الأحيان مما دعا متظاهرين في مختلف المدن البريطانية والفرنسية إلى إنزال أو محاولة إنزال تماثيل لشخصيات تاريخية بارزة راسخة في ذاكرة تلك الأمم لأن هذه الحوارات كشفت النقاب عن الجرائم البشعة التي ارتكبوها من مذابح جماعية إلى استعباد لشعوب بأكملها أو ارتكاب لفظائع مخالفة للفطرة السوية أو سرقة لثروات بلدان أو غيرها مما يندى له الجبين[2]. وبالمقابل فقد انبرى شطر من هذه المجتمعات يدافعون عن ذلك الإرث ويعترضون على محاسبة التاريخ بهذه الشاكلة ووقفوا يدافعون عن التماثيل والنصب التذكارية لشخصيات تاريخية عريقة، مما زاد من الانقسام الحاصل أساسا بسبب الفروق الطبقية والاقتصادية والسياسية والفكرية والأيديولوجية، ولا تزال هذه الجدليات قائمة ويشارك فيها بشكل أو بآخر كافة قطاعات الحياة المدنية، ورغم خفوتها شيئا ما بسبب الاهتمام الأكبر بقضية جائحة كورونا، إلا أن لهذه المسألة ما بعدها.

وقد أعادت قضية العنصرية والإرث التاريخي للبلدان الغربية، إثارة قضية الهوية بشكل أثار انقساما عميقا في المواقف بين ناقد لمقومات الهوية الوطنية في ظل التاريخ الأسود لهذه البلدان المستعمرة[3]، وبين مدافع عنها ومبررا لجرائم الزمن السابق، وانتهى بأن بات انقساما بين اليمين واليسار الأيديولوجيين. ولهذا الأمر أهمية بالغة فيما يتعلق بمسألة العلاقة مع الآخر، كما له تأثير بالغ على الحوار المجتمعي العام والذي ينبني عليه خلق وعي عام يمكن له أن يؤثر على ديناميكيات منظومات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة والطبقة السياسية، لا سيما في ظل تزايد حدة النعرة القومية والشعور بالاستهداف الوجودي بسبب موجات الهجرات واستمرار انخفاض معدلات ونسب العنصر الأبيض المسيحي.

سادسا: استشرافات

– من المتوقع أن يشهد عام 2021 انفراجا من الناحية الصحية بسبب العثور على لقاحات فاعلة لمجابهة فيروس كورونا، مع استمرار الجدل الدائر حول مشروعية اللقاح من عدمه، واستمرار الأزمة الاقتصادية بل ربما زيادتها شيئا ما بينما تقرم الدول بدفع فواتير المعونات التي قدمتها لأجل مكافحة آثار الجائحة.

(1) https://abcnews.go.com/International/turning-point-death-george-floyd-prompts-reckoning-race/story?id=72863447
(2) https://www.dw.com/en/as-media-watch-us-uprisings-eu-has-a-racism-problem-too/a-53780013
(3) https://www.nbcnews.com/news/world/statues-come-down-george-floyd-protests-force-europe-grapple-racist-n1228271

– تغير الرئيس الأمريكي سيعيد تنشيط العلاقات الأوروبية الأمريكية ويرجعها إلى المسار المعهود، وربما تعود أوروبا لممارسة دورها البارز على الساحة الدولية لا سيما فيما يتعلق بملفات ساخنة كسوريا وليبيا واليمن، ويعهد إليها كبح جماح تركيا، ولكن ذلك مرتبط بقدرتها على الاستفاقة من هول صدمة جائحة كورونا وبالذات على الصعيد الاقتصادي.

– خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بشكل نهائي سيحدث شيئا من الربكة في منظومة الاتحاد التجارية، ومع الإدارة الأمريكية الجديدة، ربما تتهيأ فرصة للصين أن تسد الفجوات الناجمة عن هذه التغيرات الكبيرة وعن الأزمة الاقتصادية الهائلة.

– في حال بقيت الأوضاع مستقرة في الداخل التركي واستقر الاقتصاد إلى حد ما، يرجح أن تشهد تركيا زيادة في بسط نفوذها على المناطق الساخنة المتاخمة لها في سوريا والعراق ومن حدودها الشرقية، وكذلك في ليبيا، رغم ما سيسببه ذلك من انزعاج أوروبي بالغ، لا سيما وأن علاقات تركيا بروسيا ستزداد متانة على حساب الرصيد الأوروبي.

– يتوقع أن يشهد عام 2021 ارتفاعا في حدة الهجوم على التيار المسمى بالإسلام السياسي أو الإسلاموية في مختلف أنحاء القارة الأوروبية، وذلك بوازع مناقضة ذلك التيار للقيم المدنية الغربية، وقد تذهب بعض الدول إلى تجريم الإخوان المسلمين وتيار الإسلام الوسطي عموما، أو تصنيفه فكرا متطرفا أو حتى إرهابيا، مما سيعرض عشرات من المؤسسات الإسلامية الأوروبية الفاعلة في مختلف المجالات للتقييد والاستهداف الإعلامي وربما الأمني والقانوني.

– صعود منسوب تيار اليمين المتطرف مرشح أن يستمر، بل قد تشهد الانتخابات في عدد من الدول مفاجئات مفادها بروز أحزاب وشخصيات ذلك التيار. وفي حال تحقق ذلك، ستشهد المجتمعات الأوروبية مزيد انقسام وتعميقه، لا سيما حول قضايا ذات أبعاد أيديولوجية واقتصادية وقيمية.

– ستدفع الأزمة الاقتصادية لأغلب دول أوروبا باتجاه فتح قنوات التجارة مع مختلف الأطراف والتي تضع عليها حاليا قيودا ومحددات لاعتبارات تتعلق بحقوق الإنسان أو الحريات أو الديمقراطية، ويرجح أن تعقد صفقات تسليح مع دول محكومة من قبل أنظمة شمولية في المنطقة العربية وغير العربية، مما ينذر بتراجع في منسوب الحريات والحقوق على مستوى الاهتمام والمتابعة الدوليين.